الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

الموضوع :

المهاجرون من الريف الى المدينة و طبيعة الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د شعبة علم الاجتماع

تخصص:علم الاجتماع المدينة " تنظيم و تنمية المدينة "

إعداد الطالبة :

داود سناء

تحت إشراف:

البروفيسور العايش عبد العزيز

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د / روابحي سناء	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خنشلة	رئيسا
أ. د/ العايش عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	مشرفا و مقررا
أ.د / سلاطنية رضا	أستاذ التعليم العالي	جامعة سوق أهراس	عضوا مناقشا
د / لبرارة هالة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
د / مبروكي عمار	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قسنطينة 2	عضوا مناقشا
د/ شعبان اليمين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خنشلة	مشرفا مساعدا

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر و عرفـا ن

لله الحمد والشكر أن وفقني لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان الى الذي قدم لي كل الدعم المعرفي و العلمي ، ولم يبخل عليا بنصائحه وارشاداته من بداية الأطروحة الى نهايتها ،أستاذي و مشرفي :

البروفيسور " العايش عبد العزيز"

كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الحسنة فجزاه الله عن كل خير.

أتقدم أيضا لمشرفي المساعد الدكتور"اليمين شعبان " بالشكر الجزيل على كل النصائح و التوجيهات العلمية المقدمة لي .

لا أنسى أيضا التقدم بعبارات الامتنان و التقدير لأساتذتي بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة عباس لغرور- خنشلة ، و الى أعضاء لجنة المناقشة .

وكلمة عرفان لكل من ساهم في تقديم يد العون لنا لإخراج البحث في شكله النهائي من قريب أو بعيد .

الطالبة : داود سناء

فهـــرس المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
* فهرس المحتويات * فهرس الجداول * فهرس الأشكال	
* مقدمة	أ-ج
الجانب النظري	
الفصل الأول: موضوع الدراسة	
- تمهيد	01
1- تحديد وصياغة الاشكالية	02
2- فرضيات الدراسة	04
3- أهمية الموضوع	06
4- أسباب اختيار الموضوع	07
5- أهداف الدراسة	07
6- تحديد المفاهيم الأساسية	08
7- دراسات سابقة	19
8- المقاربة السوسيولوجية للدراسة	33
- خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: تحليل سوسيولوجي ومجالي للمدينة	
- تمهيد	37
1 – مراحل نشأة المدينة ونموها	38
2- خصائص المدينة	41

3- التحضر والحضرية	47
4- الاتجاهات النظرية المفسرة للنمو الحضري	50
5- مشكلات المدينة	53
- خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: الهجرة الريفية الى المدن	
- تمهيد	63
1- العوامل المتحكمة في الهجرة من الريف إلى المدينة	64
2- أشكال الهجرة الريفية	69
3 - خصائص المهاجرين وتكيفهم	71
4- العلاقة بين المهاجر وموطنه الأصلي	74
5-نتائج الهجرة وآثرها	75
6- تطور ظاهرة الهجرة الريفية في الجزائر	80
- خلاصة الفصل	82
الفصل الرابع : الاقتصاد الغير رسمي	
- تمهيد	83
1- جذور الاقتصاد غير الرسمي وتصوره	84
2- أسباب وعوامل ظهور الاقتصاد غير الرسمي	87
3- العلاقة بين النشاط الاقتصادي الرسمي والغير الرسمي	88
4- طرق قياس حجم الأنشطة الاقتصادية الغير رسمي	90
5- آثار ونتائج الاقتصاد الغير الرسمي	92
6- انعكاسات القطاع غير الرسمي على المستوى الكلى في الجزائر	97
- خلاصة الفصل	100

الجانب الميداني	
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
- تمهيد	**101**
1- مجالات الدراسة	**102**
1-1-المجال المكاني	**102**
1-2-المجال الزمني	**102**
1-3-المجال البشري	**103**
2-منهج الدراسة	**105**
3-أدوات وتقنيات جمع البيانات	**106**
3-1- الملاحظة	**106**
3-2- المقابلة	**107**
3-3- استمارة استبيان	**108**
4- عينة الدراسة	**109**
4-1- نوع وحجم العينة	**109**
4-2- خصائص مفردات العينة	**111**
- خلاصة الفصل	**119**
الفصل السادس : تبويب وتحليل وتفسير البيانات و مناقشة النتائج	
- تمهيد	**121**
1- تبويب وتحليل وتفسير البيانات	**122**
1-1- تبويب وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الفرعية الأولى	**121**
1-2- تبويب وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الفرعية الثانية	**143**
1-3- تبويب وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الفرعية الثالثة	**165**
2- مناقشة النتائج	**190**

2-1- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة	190
2-2- مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة	199
2-3- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	201
2-4- مناقشة النتائج في ضوء المقاربة السوسيولوجية	201
3- النتيجة العامة للدراسة	203
- خلاصة الفصل	205
* خاتمة	206
* قائمة المصادر و المراجع	208
* الملاحق	216
* ملخص الدراسة باللغة العربية	236
* ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	238

فهـــرس الجـــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
A	طرق في تقدير حجم وقيمة الاقتصاد غير الرسمي	91
01	جنس المبحوثين	111
02	سن المبحوثين	113
03	المستوى التعليمي للمبحوثين	115
04	يبين الحالة العائلية للمبحوثين	117
05	سبب الهجرة من محل الإقامة الأصلية	122
06	النشاط المهني لأقربائك في الريف	124
07	مصدر المعرفة والمعلومات عن مكان العمل قبل الهجرة	127
08	نوع المشاكل التي تواجه المبحوثين في كان الإقامة الحالية	129
09	طبيعة السكن الحالي	131
10	مدى ملكية السكن الحالي	133
11	مصدر الإنفاق على الأسرة	135
12	مدى حاجة هذا النشاط إلى جهد عضلي	137
13	مدى اقتصار هذا النشاط الممارس على فئة الذكور	138
14	علاقة ممارسة هذا النشاط بالمستوى التعليمي المنخفض	140
15	علاقة صاحب المستوى التعليمي المرتفع ببدائل أخرى للعمل	141
16	مدى ممارسة هذا النشاط	143
17	عدد ساعات العمل	145
18	حاجة هذا العمل للتجول من مكان لأخر	147
19	اختيار هذا المكان للممارسة هذا النشاط	148
20	كيفية التنقل من مكان لأخر	150

21	مصدر تحويل النشاط الممارس	152
22	طبيعة ممارسة النشاط	154
23	مدى كفاية الكسب اليومي من النشاط في تلبية حاجات الأسرة	156
24	مدى ممارسته نشاط موازي لهذا النشاط الحالي	158
25	أشد المنافسين في العمل	160
26	مدى الاضطرار لدفع يوم معينة للحصول على مكان أو سلعة	162
27	أثار إقبال الزبائن على سلعهم	163
28	سبب اختيار هذا النشاط	165
29	أفاق الاستشراف في النشاط	166
30	مدى تردد الزبائن بكثرة	168
31	سبب إقبال الزبائن على مخرجات النشاط	170
32	نوع الزبائن في الغالب	172
33	نوع المحرجات المقدمة للزبائن أكثر	174
34	مدى تلقي رضا الزبائن عن محرجات النشاط	175
35	مصدر السلع	177
36	التنوع في سلع النشاط	179
37	وجود طريقة خاصة لتسويق لسلعة	180
38	مدى وجود فضاءات وبدائل أخرى لتسويق السلع	183
39	مدى ممارسة النشاط في زيادة فرص الشباب في الحصول على منصب عمل رسمي	185
40	مدى التفكير في ترك هذا العمل والعودة إلى الريف	187

فهـــرس الأشكـــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التحضر و مصاحباته	49

مقدمة

ان ارتفاع درجة التحضر و زيادة عناصر الجذب بالمدينة كلها عوامل ساهمت في زيادة تدفق وانتقال المهاجرين من الأرياف الى المدن ، و تعتبر هذه الظاهرة الاجتماعية والديموغرافية ظاهرة شغلت بال عديد الباحثين والمهتمين في مجالات ذات صلة و اكدت على ضرورة قياسها و تفسيرها ومعرفة أسبابها ومظاهرها وآثارها .

أفرز هذا الواقع الحضري الجديد ممارسة للعديد من الانشطة الاقتصادية بالكثير من الفضاءات الحضرية و أغلبها ضمن ما يسمى بالأنشطة الاقتصادية الغير الرسمية أو الموازية ، و هي أنشطة ذات خصوصية لا يبحث ممارسيها عن مقار ثابتة ولا يخضع النشاط للرقابة و الضبط الجبائي ، إضافة الى كثرة انتشار هده الأنشطة في المناسبات خصوصا وبمجالات حضرية معينة .

ان زيادة حدة الهجرة الريفية نحو المدن ببلادنا ساهم في انخراط الكثير من المهاجرين الجدد في هذه الأنشطة مما استدعى الامر دراسة و تتبع هده الظاهرة علميا ، وهو ما قمنا به في هذه الدراسة ، بحث ناقشتنا مسألة ممارسة الأنشطة الغير رسمية من طرف المهاجرين بالفضاءات الحضرية .

احتوت الدراسة ستة فصول جمعت بين الشقيين النظري والميداني و جاءت فصيلا على النحو الآتي :

- الفصل الأول : بعنوان موضوع الدراسة تضمن تحديد وصياغة الإشكالية ، فرضيات الدراسة ، أهمية الموضوع ، أسباب اختيار الموضوع ، أهداف الدراسة تحديد المفاهيم الأساسية ، دراسات سابقة ، و المقاربة السوسيولوجية للدراسة

- الفصل الثاني : بعنوان الفصل الثاني: الهجرة الريفية الى المدن احتوى على العناصر الآتية :الجذور التاريخية للهجرة الريفية ، العوامل المتحكمة في الهجرة من

الريف الى المدينة ، خصائص المهاجرين وتكيف ، نظرية الهجرة الريفية، نتائج الهجرة وآثرها العلاقة بين المهاجر وموطنه الأصلي .

- الفصل الثالث: بعنوان تحليل سوسيولوجي ومجالي حول المدينة شمل مايلي : مراحل نشأة المدينة ونموها ، خصائص المدينة ، التحضر والحضرية ، و الاتجاهات النظرية المفسرة للنمو الحضري .

- الفصل الرابع : بعنوان الاقتصاد الغير رسمي احتوى :جذور الاقتصاد غير الرسمي وتصوره ، أسباب وعوامل ظهور الاقتصاد غير الرسمي ، العلاقة بين النشاط الاقتصادي الرسمي والغير الرسمي ، طرق قياس حجم الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية ، آثار ونتائج الاقتصاد الغير الرسمي ، و انعكاسات القطاع غير الرسمي على المستوى الكلى في الجزائر

- الفصل الخامس: تم عرض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من خلال :

التطرق الى مجالات الدراسة الثلاث و هي المجال المكاني و المجال الزمني و المجال البشري ، تلا ذلك عرض وتبربر اختيار منهج الدراسة ، ثم أدوات وتقنيات جمع البيانات و هي الملاحظة و المقابلة و استمارة استبيان ، ثم شرح نوع عينة الدراسة وحجمها و خصائص مفرداتها.

- الفصل السادس: بعنوان تبويب وتحليل وتفسير البيانات و مناقشة النتائج جاء مرتبا وفقا للنقاط الآتية : تبويب وتحليل وتفسير البيانات ثم مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة و كذا في ضوء أهداف الدراسة و في في ضوء الدراسات السابقة ثم في ضوء المقاربة السوسيولوجية ، بعد دلك ثم عرض النتيجة العامة للدراسة تلا ذلك خاتمة .

الفصل الاول: موضوع الدراسة

- **تمهيد**

1- **تحديد وصياغة الاشكالية**

2- **فرضيات الدراسة**

3- **أهمية الموضوع**

4- **أسباب اختيار الموضوع**

5- **أهداف الدراسة**

6- **تحديد المفاهيم الأساسية**

7- **دراسات سابقة**

8- **المقاربة السوسيولوجية للدراسة**

- **خلاصة الفصل**

تمهيد

نسعى في هذا الفصل عرض التصور المنهجي والمفاهيمي حول الموضوع من خلال تحديد وصياغة الاشكالية ، أهمية الموضوع ، عرض أسباب اختيار الموضوع ، أهداف الدراسة ، تحديد المفاهيم الاساسية للبحث ، ثم عرض للدراسات السابقة و أخيرا تبيان المقاربة السوسيولوجية للموضوع .

1- تحديد و صياغة الإشكالية:

إن ظاهرة الهجرة ليست وليدة القرن، أو مصاحبة لمجتمعات العالم الثالث، بل هي ظاهرة قديمة عرفتها المجتمعات الغربية، أثناء التحولات الحضرية والعلمية والثقافية التي عرفتها خلال فترة أو مرحلة الإنتعاش ونهوض ونمو المدن، ولكنها عاودت الإهتمام بها كظاهرة إنسانية علمية حديثة، بعدما أصبحت تشكل خطرا على حياة الملايين من البشر، وكذلك عندما باتت ظاهرة التحضر سريعة في المجتمعات النامية جراء بحثها المتواصل على النموذج الأمثل للتنمية، لعله يغنيها عن المشاكل التي تواجهها إضافة إلى تسارع نمو المدن بسبب إنفتاحها على الريف أو المدينة.

تعد ظاهرة الهجرة الريفية من المظاهر الهامة لحركة السكان داخل الإقليم، ومن الصعب قياسها على المستوى القومي، إلا إذا تضمنت تعديدات وبيانات عن المهاجرين ومواطنهم الأصلية وتواريخ قدومهم، وتختلف عوامل الجذب والطرد للنازحين من بيئة إلى أخرى، بطريقة تجعل طيارات الهجرة تأخذ طيارات مختلفة على رقعة الدولة، وينظر إلى العوامل الإقتصادية على أنها أكثر العناصر المؤثرة في الهجرة جذبا وطردا، وكذلك فإن العوامل الديموغرافية التي تتمثل في إرتفاع معدلات النمو السكاني، وتزايد الضغط البشري على الموارد الإقتصادية.

إن العامل الإقتصادي هو البنية التحتية لأي دولة، وهو يخضع إلى قوانين إلا أنه هناك إقتصاد غير رسمي، أو إقتصاد الظل أو الإقتصاد الموازي أو الإقتصاد الأسود، أسماء عديدة لمفهوم واحد، إزداد الإهتمام به كثيرا في السنوات الأخيرة، وبدأت المخاوف تتزايد في الإنتشار، حيث عرف هذا الإقتصاد إنتشارا سرطانيا، وإن نشاط إقتصاد الظل يعد من حقائق الحية منذ عهد بعيد، وبرغم من تزايد معدلاته في جميع أنحاء العالم، حيث تحاول السيطرة على نموه وما يمكن أن ينطوي عليه من عواقب وخيمة، فإن إزدهار إقتصاد

الظل ينال من مصداقية الإحصائيات الرسمية عن البطالة وقوة العمل الرسمية والدخل والإستهلاك.

وهو إقتصاد متنوع الأشكال لكنه يعمل وفق مبدأ واحد، وهو مبدأ السرية أو اللاعلنية، وهو متعدد الغايات لكنه ذو نزعة إقتصادية وتوجد به كافة أشكال العلاقات الإقتصادية، من بيع وشراء ودين ومديونية وربح وخسارة ومعاملات نقدية، وتوجد فيه كل أنواع الفساد وهو يرمي إلى هدف واحد وهو الغاية تبرر الوسيلة، فإن إقتصاد الظل مجال خصب لتكوين رأس مال كبير، وهو يضم شرائح متعددة من العمر والوضع الإجتماعي والحالة التعليمية، من أهل الريف أو المدينة.

ويشهد المجتمع الجزائري حركية كبيرة أثرت في المتصل الريفي الحضري، وجاءت فترات عديدة لزيادة ظاهرة الهجرة من الأرياف إلى المدن لأسباب عدة، إقتصادية، ثقافية، إجتماعية، سياسية، وحتى الأمنية.

منذ الإستقلال كان أغلب الشعب الجزائري يقطن الأرياف والقرى والمشاتي التي تفتقر إلى أدنى شروط العيش، بسبب السياسة الإستعمارية لقهر الجزائريين وحرمانهم من أدنى شروط الحياة الإنسانية، أيضا في فترات تالية زادت حدة الهجرة للأسباب المذكورة سابقا، إضافة إلى توفر فرص التشغيل والرفاهية بالمدن، وهذه الفترات خصوصا خلال بداية السبعينات والتسعينات بسبب العشرية الحمراء.

أثر زيادة حدة هذه الظاهرة أن ساهم في تطور المجتمع الحضري على نحو غير طبيعي مع زيادة نمو الأحياء القصديرية، و بعض الآفات الاجتماعية كالإنحراف والجريمة والسرقة وغيرها، إضافة إلى زيادة حدة البطالة، مما جعل الكثير من الشباب المهاجر يمتهنون مهنا غير رسمية أو موازية في العديد من الأنشطة غير الرسمية، وهذا الواقع الجديد ساهم في تغيير المجتمع في بنائه ووظائفه، وساهم في ظهور العديد من التحديات لهؤلاء المهاجرين وأسرهم بالمدينة.

إن إشكالية بحثنا تتمحور حول الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

- كيف تساهم الهجرة الريفية إلى المدينة في الجزائر في إنتشار الأنشطة الإقتصادية الغير رسمية؟

وتتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

1-ما علاقه الأنشطة الإقتصادية الغير رسميه للمهاجرين إلى المدينة بالمتغيرات الشخصية؟

2-ما هو إنعكاس ممارسة الأنشطة الإقتصادية الغير رسمية مع المهاجرين من الريف إلى المدينة؟

3-ما هي آثار ممارسة الأّنشطة الإقتصادية الغير رسمية على المجتمع المحلي؟

2-فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية بأنها عبارة عن علاقة نظرية بين متغريين ، وهي إجابة مقترحة عن سؤال مطروح ، أو هي حل أولي يتخيله الباحث ليكشف عن العلالاقة الموجودة بين متغيرات الظاهرة التي يدرسها [1]

اذن هي قضية تخمينية تقر العلاقة بين متغيرات الرداسة يتم التأكد م نالصدق أو عدم الصدق بعد الدراسة التطبيقية .

ويعد الغرض Hypothèses بأنه تعمم مبدئي تصل صحته وصلاحيته موضع إختبار، والباحث بذلك يسعى إلى التحقق من صدقه ليتخذ سبيلا إلى فهم الظواهر وتفسيرها، وهو قضية نقد وجود علاقة بين ظاهرتين أو متغيرين أو أكثر.

و يجب أن تتمتع الفرضية بالقابلية للاختبار حتى تمكننا من معرفة صحتها [2]

[1] التير مصطفى عمر ، **مساهمات في أسس البحث الاجتماعي** ، معهد الانماء العربي ، الرياض ،1989 ، ص 32.

[2] سلاطنية بلقاسم وحساني جيلاني ، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي** ، ط2 ، ديوان المطبزوعات الجاعمية ، الجزائر ، 2009 ، ص157.

و تصاغ الفرضية من خلال الملاحظات الشخصية للباحث أو الدراسات السابقة التي تساعد الباحث على تحديد موضوع البحث واشكاليته وصياغة الفروض .[1]

وبناء على ذلك، حاولنا صياغة فرضيات مبنية على الوصف، وتمت صياغة رئيسية وفرضيات فرعية والمؤشرات قياسية على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية:

- تساهم الهجرة الريفية نحو المدن في الإنتشار الواسع للأنشطة الإقتصادية الغير رسميه في الجزائر.

1-تساهم الخصائص الإجتماعية والديموغرافية للمهاجرين في إتجاههم نحو ممارسة الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية.

- الجنس.
- المستوى المعيشي.
- المستوى التعليمي.

2-زيادة إتجاه المهاجرين نحو الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية ترجع لطبيعتها.

- سهولة الممارسة والكسب.
- محدودية رأس المال.
- التهرب الضريبي.

3-تحقق ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترقية للمهاجرين في المجتمع المحلي.

- الاحتواء
- الانتاج
- الخدمات

[1] فضل الله مهدي ، **أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق**، ط2 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1998 ، ص 13.

3-أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول موضوعا هاما ألا وهو قضية الهجرة من الريف إلى المدينة، التي تشغل الرأي العام سواء الدول المتقدمة أو المتخلفة ورصد واقع الإقتصاد الغير الرسمي، وما هي الجهود الحكومية التي تبذلها الدولة في القضاء عليه أو الحد من إنتشاره.

تكمن أهمية كذلك في محاولة إيجاد حلول لتقليص حجم الإقتصاد غير الرسمي، واتساع رقعة الإقتصاد الرسمي، وكذلك دعم البنية الإقتصادية في محاولة تسلط الضوء على الإقتصاد الغير الرسمي.

تكمن أهميتها كذلك في أهمية ظاهرة النزوح الريفي ذاتها، فقد كانت الهجرات البشرية ولا تزال تؤلف واحد من أهم الظواهر التي إرتبطت بالإنسان منذ ظهوره، ولذا فإنها تجذب إهتمام المختصين في مختلف مجالات الدراسة الإنسانية.

4-أسباب إختيار الموضوع:

لا ينشأ أي بحث من فراغ، فهو حصلة تفاعل عدة عوامل تدفع الباحث للخوض في فيه، وفي هذا الإطار كانت دوافع اختيارنا للموضوع متعدده نذكر منها:

- **أسباب ذاتية:**

إن إختبار موضوع ما يعود إلى عدة إعتبارات من أهمها، ميول الباحث في حد ذاته إلى معالجة الموضوع المختار دون غيره.

و الشعور بأهمية هذا الموضوع من خلال الإهتمام المتزايد للرأي العام العالمي والمحلي بقصبة الهجرة الريفية.

و كذا فالموضوع يشغل حيزا كبيرا لإهتمام باحث مما يولد لديه واقعا قويا إلى سير في أغواره، والوقوف على كل ما له علاقة وثيقة بالموضوع للكشف عن مكوناته.

- **أسباب موضوعية:**

هذه الدراسة تدخل في إطار تخصص المدينة تنظيم وتنمية الذي يتناول بالبحث كل الطرق والأساليب للوصول بالمدينة، وإلى تحقيق تنمية حفه وفعالة.

- إلقاء الضوء على واقع الإقتصاد الغير الرسمي في مدينة خنشلة.
- الرغبة العلمية في البحث في هذا المجال، وذلك بالنزول إلى الميدان للتعرف على واقع الهجرة وكذلك الإقتصاد غير الرسمي.
- الكشف عن محتوى و مدى ضعف السياسات المتعاقبة للدولة إتجاه الريف، ففي الوقت الذي ظلت فيه برامج التنمية المحلية محدودة من حيث تأثيرها، نظرا لحاجات السكان والمصاعب التي تتعرض تعبئة الموارد المالية الكافية.

5-أهداف الدراسة:

إن جميع الدراسات والبحوث العلمية ترمي إلى تحقيق أهداف معينة خاصة في مجال علم الإجتماع، لما له من أهمية بالغة في دراسة الفرد والمجتمع، من خلال محاولات

الباحثين الدائمة في رصد الظواهر الإجتماعية وفهمها وتحليلها وتفسيرها، محاولين قدر الإمكان الوصول إلى نتائج دقيقة، ويمكن تعميمها وإكتشاف الحقيقة من خلال هذه الدراسة، وتسعى إلى بلغ مجموعة من الأهداف، وعلى رأسها الإجابة عن الإشكالية.

- **أهداف عامة:**

- التعرف على الهجرة الريفية وعلاقاتها بطبيعة الأنشطة الإقتصادية الغير رسمية،
- الوقوف على الواقع النشاط الإقتصادي بمدينة خنشلة، إنتشار الإقتصاد الغير الرسمي.

- **أهداف خاصة:**

- تطبيق المعارف النظرية والمنهجية المكتسبة من خلال سنوات الدراسة.
- رصد تطور ظاهره النزوح الريفي في الجزائر.
- وصف تحليل ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر.
- التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمهاجرين بالمدن .
- التعرف على طبيعة الجهود الحكومية في الحد من إنتشار الإقتصاد الغير الرسمي.
- إبراز مدى تداخل موضوع الهجرة الريفية والإقتصاد الغير الرسمي مع تخصص تكويننا " المدينة تنظيم وتنمية ".

6-المفاهيم الأساسية:

على إعتبار أن تحديد المفاهيم يعتبر من الخطوات الهامة التي يجب أن يقوم عليها أي بحث علمي، ذلك أنها تحدد إتجاه الذي يسير فيه البحث، وقد وضعها في بحثنا هذا وفقا لما يتطلبه الموضوع.

6-1- الهجرة:

- **لغة:** جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ، " ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا و سعة " [1]، والمعني في المهاجر هو من ينتقل من مكان الى آخر بمعنى يغادر وهكذا ، و جاء في لسان العرب لإبن منظور: الهجرة ضد الوصل والهجرة الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، وهي سمة المهاجرين، ومهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري وسكن بلدا آخر فهو مهاجر، والإسم منه الهجرة[2].
- **اصطلاحا:** الهجرة تعد ظاهرو اجتماعية وقد مارسها الانسان منذ القدم و دلك عند محازولته البحث عن قوت يومه بين الوديان و الأنهار[3] .

و الهجرة عملية إنتقال أو تغير لفرد أو جماعة من منطقه إعتادوا على الإقامة فيها، إلى منطقة أخرى سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم، وإنما بإضطرارهم إلى ذلك.

وهذا التعريف ركز على إنتقال الفرد من مكان إلى آخر وذلك بإرادته ، في حين نجد تعاريف أخرى للهجرة تتركز على الأسباب التي تدفع المهاجر إلى الهجرة.

و الهجرة تغير دائم لمكان الاقامة من بيئة لبيئة أخرى بقصد الاستقرار في البئية الجديدة [4]

والهجرة هي إنتقال الأفراد أو الجماعات من بلد إلى آخر للعمل والإستقرار فيه، وهي وسيلة لإعادة توزيع القرى العاملة دوليا وغالبا ما تكون الأسباب إقتصادية كتوافر فرص أفضل للعيش ومستويات أعلى الأجور.

---

[1] **القرآن الكريم** ، سورة النساء . الآية 100.

[2] ابن المنظور ، **لسان العرب** ، دار صادر ، دار الدعوة اسطنبلو ، 1985 ، ص 4616.

[3] خليل عبد العللي البدوي ، **علم اجتماع السكان** ، دار حمذان ، عمان ، 2008. ص 71.

[4] محمود قرزيز ،" الهجرة و تغير القيم الحضرية في الجزائر" ، **مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية** ، جامعة سطيف 2 ، عدد8 ، 2009 . ص 236.

والهجرة علامة بارزة مع التغير الاجتماعي ، طالما عملية التصنيع تصحبها حركة سكانية من الريف الى المدينةو من مدينة لأخرى [1] . وهنا نذكر أن من عوامل الجذب والانتقال السكاني توفر فرص العمل والتشغيل .

كما أن الهجرة ظاهرة ديموغرافية مرتبطة ببعض العوامل الشخصية كالسن والمستوى التعليمي وغيرها .

- **إجرائيا:** الهجرة هي إنتقال الأفراد أو الجماعات من رقعة جغرافية معينة إلى رقعة جغرافية أخرى، سواء كانت هجرة من الريف إلى المدينة أم هجرة مضادة وتعمل في الحالتين آثارا إجتماعية، إقتصادية، ثقافية، وسياسية.

6-2-الإقتصاد غير الرسمي:

- **لغة:** إن الإقتصاد مفهوم لغوي أوروبي وإشتقاقه يرجع إلى كلمة إغريقية في العربية يقابله "التدبير".

وإن أصل الكلمة في العهد الإغريقي كان يلفظ بـ "oikonomos" "أيكونوموس"، أي تدبير شؤون المالية البيت وإنتقلت إلى بلدان أخرى تداولتها بلفظ ECONOMIE، ولم يقتصر المعنى الإغريقي على أمور البيت بل تعيده إلى شؤون المالية للدولة بشكل عام.

- **أما عند العرب:** منذ القدم عرف بإسم تدبير شؤون البيت المالية، وعدم الإسراف وإنتشار هذا المصطلح ليشمل أمور المدينة والدولة، بينما في الوقت الحاضر فإنه يستخدم كعلم قائم بحد ذاته.
- **اصطلاحا:** علم الإقتصاد هو علم القدرة، أي العلم الذي يدرس مسائل التوفيق بين موارد الطبيعية والحاجات المتنامية للإنسان.

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

أما الإقتصاد غير الرسمي فهو نوع من الإقتصاد الذي أخذ عدة صفات ومميزات نشرحها في الآتي:

هناك عدة مسميات للإقتصاد غير الرسمي كالإقتصاد الخفي، إقتصاد الظل، الإقتصاد الموازي، الإقتصاد غير المنظم، الإقتصاد الأرضي، الإقتصاد الأسود، الإقتصاد تحت ضوء القمر، كلها مسميات تحاول إيجاد ووصف شامل لهذه الظاهرة، حيث لا تزال إشكالية قائمة لحد الساعة، بحيث يصعب إيجاد تعريف عام محدد لهذه الظاهرة، وسيتم التطرق إلى جملة من تعاريف جاءت بها بعض المنظمات الدولية، وكذلك لقت إجماعا في الملتقيات الدولية، ومع ذلك فمن الصعب جدا التوصل إلى تعريف دقيق لإقتصاد الظل، لأنه يتطور بإستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي وللوائح التنظيمية[1].

والتعريف بالقطاع غير الرسمي مسألة يشوبها درجة كبيرة من عدم الوضوح، حيث لا يوجد إتفاق على تعريف محدد كما يسمى بالقطاع غير رسمي[2]. و القطاع الغير المموازيو الخفي و كذا السري لطبيعة النشاط خارج الاطر القانونية .

المكتب الدولي للعمل (BIT) عرف القطاع غير الرسمي على أنه قطاع يضم مجموعة وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير، خاصة التقنية منها بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات، وبالتالي فقد أشار BIT هنا إلى التحليل على مستوى الوحدة الإنتاجية الرسمية وغير الرسمية.

رغم أهمية الظاهرة وحداثة الإهتمام بها إلا أنه لا يوجد إتفاق بين الإقتصاديين عامة والمهتمين بالموضوع بصفة خاصة على تعريف موحد للإقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك للزاوية التي ينظر من خلالها للنشاطات التي تدخل، فمن الإقتصاد غير الرسمي ونظرا لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة، منها الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد الموازي،

[1] Schneider, Friedrich and Enste, Dominik.. "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences". The Journal of Economic Literature:. 2000

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الإقتصاد الخفي، الإقتصاد الأسود، فقد شاع تعبير الإقتصاد غير الرسمي على نطاق واسع في الكتابات الأكاديمية في العقود الأخيرة، وإن لم يتم الإتفاق بعد على معناه الدقيق لذلك سنطرح مجموعة من التعريفات:

فقد عرفه GUTMAN بأنه "الناتج القومي غير المحسوب"، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لم يدخل ضمن هذه الحسابات لسبب أو لآخر[1]. و هو تعريف ذي دلالة اقتصادية بحثة

يعرفه: V.TANZI (1982) "فإن الإقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية"[2] .

ويعرفه كذلك TANZI أن الإقتصاد غير الرسمي هو مجموعة الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية، أو مجموعة الدخول غير الواردة في الحسابات القومية أو ذلك الجزء الناتج القومي الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية لعدم إعانة أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية [3].

أما ويلس (WILSS) فإنه يعرف هذا الإقتصاد بأنه سلوك ممارس ضد النظام العام، يتعلق بكل ما لا يتوافق مع النظام الإقتصادي للدولة. وهو أيضا مدخل اقتصادي لتفسير الهدف منه.

ويمكن تعريف الإق الغير الرسمي بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد.

---

[1] بن موسى كمال ، ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي ، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسيات الاقتصادية** ، جامعة الجزائر 3 ، ص 194 .

[2] بودلال علي : الاقتصاد الخفي و النمو في البلدان النامية ، **مجلة الاقتصاد المعاصر** ، 2010/12 . ص 291.

[3] بن قيدة مروان ، "التشغيل غير الرسمي في الجزائر ، واشكالية تنظيميه" ، **مجلة الاقتصاد الجديد** . العدد 11، 2014. ص 47.

عرفه غي بفيرامان GUY.PEEFFERMAN: عرف القطاع غير الرسمي بأنه ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع المتجاورين وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في مهن منخفضة الإنتاجية، هذا القطاع بما تنتجه تزايد ندرة فرص العمل النظامية

وقد عرفه كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الإقتصاد غير الرسمي بأنه عبارة عن تبادل سلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالإقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطته في الأسواق السوداء[1].

كما عرفته "منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية" للاقتصاد غير الرسمي فهو يعبر الإقتصاد غير المنظور عن الأنشطة الإقتصادية و التي من المفروض أن تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام، لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الوطنية[2].بمعنى آخر قطاع غير واضح و لا يمكن أن تقدر الدولة القدر من الانتفاع منه وانعكاسذلك الاقتصادية.

اما المكتب الدولي للعمل لقد استخدم ثلاث اتجاهات مختلفه لتعريفه

- الإتجاه الإحصائي: الإقتصاد غير الرسمي هو الإقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.
- الإتجاه القانوني: الإقتصاد غير الرسمي هو الإقتصاد المخفي والخارج عن كل إطار قانوني.
- الإتجاه الإجتماعي الإقتصادي: الإقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى ست ثغرات، العجز والنقائص الموجودة في الإقتصاد العادي الرسمي.وهذا المدخل هو مدخل شامل يفسر من خلاله فعلا هذا النمط من الاقتصاد

خلص الباحث الاجتماعي" إسماعيل قيرة " الى تعريف مهم للاقتصاد و القطاع الغير الرسمي والذي يعتبره نمطا إنتاجيا يتكون من أنشطة متنوعة، يحصل عن طريقها الكثير من أفراد المجتمع على عيشهم وبالإضافة إلى وجودها

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2] بن قيدة مروان ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

خارج حدود الإقتصاد الوطني المعترف بها، لا تتمتع بأية حماية سواء من ناحية الدخل أو العمل، وهذا يعني أن القطاع غير الرسمي يضم أنشطة متنوعة، وأفراد متباينين يستخدمون العمل الكثيف، ويعملون على نطاق ضيق، ولا يخضعون للروتين الإداري والقواعد والإجراءات البيروقراطية.

- **تعريف الإجرائي للقطاع غير الرسمي:**

هو نمط أو نشاط انتاج أو خدمي مواز يشارك فيه عدد من الأفراد في تنوع فئوي على اساس تعليمي و عمري و جنسي ، والنشاط الممارس لا يحتاج الى مقار ثابتة ولا يدفع أداء ضريبيا و يحقق حاجت اجتماعية واستهلاكية للمجتمع .

6-3- المهاجرين:

وبناء على هذا التحديد لمفهوم الهجرة، ينبغي لنا أن نرسم الحدود الفاصلة بين هذا المفهوم وبين غيره من مفهومات أخرى مشابهة له، إسهاما منا في إزالة اللبس والغموض في هذا الصدد، فالمهاجرون يختلفون على المتنقلين، ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى، يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو إضطرتهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجر يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن واخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الاول[1]،هذا أساس عام قبل التعريف المفصل لمووضوع الهجرة ودلالات المفهوم من النواحي الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية والسياسية .

فالمهاجر: هو الذي يغادر منطقة إقامته إلى منطقة أخرى ضمن حدود دولته[2]

والمهاجر: هو الشخص الذي يهاجر ويقيم في محل غير محل مولده[1] (كما أن هناك فارقا واضحا بين التنقل الإجتماعي والهجرة، ذلك أن التنقل الإجتماعي يعتبر من قبيل تغيير

[1] علي عبد الزراق جلبي ، **علم اجتماع السكان** ، مرجع سابق . ص 210.

[2] سيدي دريس عمار . **الانثروبولوجيا و جغرافية السكان** ، دار الحامد عمان ، 2015.، ص 152.

المركز الإجتماعي والإقتصادي، وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة إلى الإنتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة بإعتبارها عملية تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد، وبالتالي تغير جذري في حياة المهاجر، فهي تنطوي بين طياتها على عملية تنقل إجتماعي ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى من الحياة الإجتماعية، ويصل إلى بعض المراكز ويتمتع بمكان إجتماعية، إقتصادية لم تكن له في المنطقة التي إنتقل منها وهجرها، و هكذا[2]

إجرائيا: المهاجرون هم فئة إجتماعية هاجرت من الريف إلى المدينة لأسباب موضوعية إقتصادية إجتماعية ثقافية سياسية وأمنية، و إستقرت بالمدينة لأكثر من 20 سنة.

6-4- الريف:

أ- **لغة:** جاء في لسان العرب لإبن منظور الريف معناه المنصب والسعة وأهله يعتمدون على الزراعة وهم غير حضر والريف أرض خصبة فهي زرع ورقابة الماشية أو راعة الريف، ومن العرب من يقول راية بدوي يريف أي جاء من الريف.

ب- **اصطلاحا:** الريف عند روبرت رادفيلد هو عبارة عن تجمع صغير من الناس على درجة من التجانس، تجمعهم الرحم أكثر من العلاقات الإجتماعية وهو مجتمع معزول غير متعلم، لكنه متجانس ومتضامن وإن وجد عدم التجانس فهو محدود جدا والسلوك عند السكان عفوي وتقليدي وشخصي، وهذا التعريف ركز على المجتمع الريفي وخصائصه بشكل خاص.

فالريف منطقة زراعية تسكنه مجموعة قليلة من الناس تجمع بينهم العادات والتقاليد والقيم وصلة الدم، وهم الذين لا يمارسون الأنشطة الصناعية والتجارية لا يحكمهم القانون بل العرف.

---

[1] محمد عبيد الزنتاني، **الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية** ،المكتب العربي الحديث ، الاسكندريوة . 2008 ، ص147.

[2] علي عبد الزراق جلبي ، **علم اجتماع السكان** ، مرجع سابق ، ص210.

ج- إجرائيا: الريف يعتبر منطقة عادة ما تكون مجاورة للمدينة أو على ضفافها، حيث تتميز هذه المناطق بالزراعة والمساحات الخضراء، وهو يختلف عن المدينة من ناحية الحجم والمساحة وكثافة السكانية.

والريف يعتبر جزء لا يتجزأ من المدينة لأن الخدمات الصحية والترفيهية والتعليمية تتركز معظمها في المدن عكس الريف، وهذا ما يشجع على الهجرة الريفية أو النزوح الريفي.

6-5- تعريف المدينة:

لغة: المدينة هي: إشتقاق عن لفظ تمدن و المتمدن هو الشخص أي تحضره والمدينة بالتعريف اللغوي هي المكان أو المجال المتحضر، حيث يمتثل كل شروط الحضارة من تجارة وصناعة وخدمات وترفية[1].

إصطلاحا: عرفها معجم العلوم الإجتماعية، بأنها تجمع مكاني وعمراني دائم، كبير يمتاز بالأسلوب الحضري للحياة.[2]

وهناك تعريف قانوني: فالمدينة في ضوء الإصطلاحات القانونية فلا يكون الوسط مدينة إلا بإعلان وثيقة رسمية تصدر عن السلطات العليا[3]. و فعلا هذا ما يسجل في معظم البلدان في استحداث مدن ومحافظات جديدة و بلادنا مثال على ذلك .

وهناك تعريف إحصائي مرتبط بعدد سكانها القاطنين بهذا المجال، فهي كندا مدينة إذ إجتمع 1000 نسمة فهم يشكلون مدينة، وفي و.م.أ المعيار هو 2500، ثم يتضاعف مرات، 10,000 نسمة في إسبانيا، و50,000 نسمة في اليابان[4]، ونرى أن هذا التعريف

---

[1] زيدان عبد الباقي، **علم الإجتماع الحضري والمدن الحضرية**، مكتبة القاهرة، 1974 ص 12.

[2] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية**، مكتبو لبنان،1982، ص 60.

[3] Sylvin almand,**la ville en debas, la vie et l'urbanisation** ,alger,n3,marinoot,1997,p7.

[4] خلف الله بوجمعة ، **تخطيط المدن و نظريات العمران** ، ديوان المطبوعات الجاعمية ، الجزائر ، 2016، ص 30.

هو شامل وغير كامل وهو مرتبط بثقافة ومعايير المجتمع الحضارية ، بمعنى آخر لابد ادخال معايير موضوعية أخرى الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية .

- **إجتماعيا:** المدينة ظاهرة إجتماعية وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي روبرت بارك مع يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي إتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الإتجاهات والعواطف المتآمرة في هذه العادات، والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز.
- **وظيفيا:** لا يوجد للمدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف، فهي وحدة عمرانية ذلك تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب كما في الريف، بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري وكل ما له علاقة يوصل تطورها إلى العالمية.

ويصف ديكنسون المدينة بأنها محله عمرانية متكدسة يعمل أغلب سكانها بحرف غير زراعية كتجارة القطاعي وصناعة والتجارة.

أما عاطف غيث فيعرف المدينة على أنها المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية، وما يجعل المدينة شيئا محددا ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.

- **تاريخيا:** عرف ممفورد المدينة بأنها حقيق تراكمية في المكان والزمان، ويمكن إستقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية، والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ فديم، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي فإن الحكم عليها من هذا المنطلق غير مقبول من المدن، ويرى الجغرافيون أن المدينة حقيقة مادية مرئية يمكن تحديدها والتعرف عليها بمظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسستها.

- **عضويا:** تعني المدينة عضويا ذلك العنصر الذي تم تصوره أساسا مثل كائن حي، وعبارة عضوية تدل على أن المدينة تزيد وتنمو مثل الكائن الحيثم تنتهي و تزول لأن عمرها محدود كباقي الكائنات، وهذه الإستعارة المهمة ظهرت في نهاية القرن 19م فقط، فحينما تتكلم عن نسيج حضري فإننا نقوم بتشبيه أفراد المدينة بالنسيج البيولوجي[1].

ويظهر من خلال هذه التعريفات حسب كل إتجاه أنها فعلا مجال متميز بالتنوع في الوظائف، من صناعة وخدمات وتجارة وغيرها، وكذلك تغيب شيئا فشيئا مع كبر المدينة، أشكال القرابة والعلاقات العائلية والتضامن التقليدي القبلي، وغيرها لتؤسس نمط جديد من العلاقات وأشكال التفاعل الإجتماعي.

التعريف الإجرائي للمدينة: هو تجمع سكاني يتصف بكبر الحجم والكثافة العالية، تبرز أشكال التفاعل الإجتماعي الوظيفة والعضوية يتصف باللاتجانس، والتنوع في مظاهر الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

[1] خلف الله بوجمعة، مرجع سابق، ص 32.

7-دراسات سابقة:

إن اللجوء إلى الدراسات السابقة، ودراستها تعد مرحلة مهمة تساعد الباحث على وضع الركائز الأساسية في بحثه، والإلمام بكل الزوايا التي تم دراستها والنتائج المتوصل إليها، لهذا سنحاول التطرق إلى بعض الدراسات المشابهة لموضوع دراستنا، وهذا في حدود إمكانياتنا:

7-1- الدراسات الجزائرية :

- **الدراسة الأولى:**

إشكالية الإقتصاد غير الرسمي مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك-تونس والسنغال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، من إعداد الطالبة "قارة ملاك"، جامعة قسنطينة منتوري كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع إقتصاد مالي ، 2018.

- والهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى إنتشار ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وكذلك معرفة أهم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية إتجاه هذه الظاهرة، وركزت الباحثة في تحديد إشكالية على تجارب البلدان الناجحة في التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي، وعلى أهم الدروس المنتقات من بعض التجارب الناجحة والذي يمكن محاكاتها مع الإقتصاد الجزائري.
- وفي ضوء هذا الطرح طرحت الباحثة عند التساؤلات:

- قطاع التشغيل لا يغطي إحتياجات الأفراد (تزايد نسب البطالة والفقر).
- إنتشار مختلف الظواهر السلبية في الإقتصاد الوطني (الغش الضريبي-الفساد..إلخ)
- ركود الإستثمار في بعض القطاعات التي يمكن إستغلالها من أجل خلق عدد كبير من فرص العمل.
- تحليل ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

- إعتبار الإقتصاد غير الرسمي بمثابة إستجابة لإحتياجات الشغل في الجزائر.

- أما فيما يخص منهجية الدراسة فقد قامت الباحثة بدراسة تتمحور حول الآثار الإيجابية والسلبية التي يخلفها الإقتصاد غير الرسمي وآفاقه المستقبلية، خاصة في الإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية كالحالة الجزائر، ولتحقيق ذلك إستعملت الباحثة عدة مناهج: منهج الوصفي، التحليلي والمنهج الإستقرائي، مستعملة عدة أدوات كالدراسات الإحصائية والعلمية ونتائجها وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وتحليلها:

وتوصلت الباحثة إلى عدة من آثار في الجانب سلبي وإيجابي أهمها:

- زيادة تداول العملة الصعبة في السوق السوداء.
- عدم دفع الضرائب من طرف أفراد القطاع غير الرسمي.
- إنتشار الإقتصاد غير الرسمي يؤثر في صحة البيانات عن المؤشرات الإقتصادية كالبطالة، التضخم، القوة العاملة...إلخ.
- يساعد في تحقيق الإكتفاء الذاتي ويزيد من مداخل الأفراد.
- يساهم القطاع غير الرسمي إجتماعيا في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص العمل.
- وبناء على هذا إستفدنا من هذه الدراسة أنها شخصت لنا بشكل واضح بعضا من أهم الآثار القطاع غير الرسمي على مستوى الفرد أو المجتمع ككل، مؤكدة على وجود فرعين من الآثار الإيجابية والسلبية.

- **الدراسة الثانية** : بعنوان الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988- 2008م، دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم إجتماع التنمية من إعداد الطالبة "رشيد زوزو" جامعة منتوري قسنطينة كليه العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم علم الإجتماع.

الهدف من هذه الدراسة هو:

- الهدف العلمي من هذا البحث هو أنه يعالج موضوعات ذات إهتمامات أساسية في علم الإجتماع بدراسة الأسس النظرية لظاهرة الهجرة.
- تعرف على مسائل التغير الإجتماعي وقضايا التنمية وموضوع البناء الإجتماعي للمجتمع الجزائري.
- محاولة تعميق فهمنا إلى هذه الجوانب والإسهام ولو بقدر محدود.
- التعرف على الخصائص الإجتماعية للمهاجرين نحو الحواضر في سياق خصائص المهاجرين، في إطار الهجرة الريفية والوقوف على العلاقة بين الهجرة وتلك المتغيرات الإجتماعية.
- التعرف على الأسباب والدوافع المختلفة التي تدفع هؤلاء المهاجرين إلى الإقدام على الهجرة.
- دراسة الآثار الإجتماعية والإقتصادية لهذه الهجرة الريفية على منطقتي الإنطلاق والوصول وعلى المهاجرين.

ركز الباحث في تحديد إشكالية ودراسة موضوعه على ما يلي:

- إلى أحد تكون تلك التحولات قد أثرت في ملامح الهجرة الريفية وسماتها.
- ما هي الخصائص والسمات الإجتماعية للمهاجرين من الريف إلى المدينة؟
- ما هي أشكال وأنواع تلك الحجرات الريفية؟
- هل الدافع الإقتصادي ما يزال هو العامل الأكثر دفعا إلى الهجرة إلى المدينة أم هناك عوامل إجتماعية أخرى لا تقل أهميه عنه؟
- ما هي الآثار الإجتماعية والإقتصادية للهجرة على صعيد المجتمعين المحليين الريفي والحضري وعلى المهاجر وأسرته؟

ومن أجل الوصول إلى ذلك وضعت الفروض الفرعية التالية:

1-الهجرة من الريف إلى المدينة مست الذكور أكثر من الإناث.

2-أصابة الهجرة الريفية الشباب والكهول.

3-المتزوجون أكثر هجرة من غير متزوجون.

4-ذوو المستويات التعليمية العليا أكثر هجرة من غيرهم.

5-العاملون في النشاطات غير الزراعية أكثر ميلا للهجرة.

6-يعد قطاع الخدمات القطاع الأكثر إستقطاب للمهاجرين.

توصل الباحث الى النتائج الاتية :

- الهجرة أخدثت تغيرات عميقة في عواملها ،أشكالها و آثارها
- من آثار الهجرة افراغ الأرياف من طاقتها و اكتظاظ المدن بسكانها .
- العامل الاقتصادي عامل خاسام ودافع نحو الهجرة الريفية نحو المدن .
- من حيث السن الفهجرة الريفية أصابت الشباب والكهول على السواء ، لتتجهنحو كبار السن مع التأكيد على ارتفاع نسبة المتزوجين في مووع الهجرة .
- من حيث أنماط الهجرة واشكاعلها فقد أظهرت النتائج الهجرة القسرية جراء العنف و الإرهاب ، ومادعم تلك الأبعاد الزوانية والمكانية والنفسية .

- **الدراسة الثالثة:** بعنوان إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة من إعداد الطالبة "رشيدة حمودة" جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم إداره الأعمال والتنمية المستدامة.

الهدف من هذه الدراسة هو:

- إبراز الأثر الإقتصادي والإجتماعي والبيئي والمؤسسي للإقتصاد غير الرسمي على أبعاد التخطيط للتنمية المستدامة.

- التعرف على إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي من خلال بعض التجارب الدولية الناجحة في الدول النامية.
- تسليط الضوء على خصائص الإقتصاد غير الرسمي وكيف أن إهمال شريحة كبيرة وحساسة في المجتمع وإبعادها عن قضايا صنع السياسات، يؤدي إلى قصور الرؤية في التخطيط التنموي المستدام بجميع أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية.
- إبراز مدى الثروة الكامنة المادية الموجودة في الإقتصاد غير الرسمي وغير مستغله، وذلك بالإستعانة بدراسة الخبير الإقتصادي "البيروفي هيرناندو دي سوتو".
- إبراز أهمية تحسين بيئة العمل بالنسبة للمؤسسات المصغرة والصغيرة ودورها في تحسين تراجع حجم الإقتصاد غير الرسمي.
- إبراز أهمية حقوق الملكية بالنسبة للفقراء، وما يمكن أن تساهم فيه من ناحية تحسين البيئة والحد من الفقر.
- أهمية تركيز السياسات على الأسباب وليس على الآثار، أي أسباب التي دفعت إلى تفشي الإقتصاد غير الرسمي، والتي نتجت عن فشل السياسات في الإقتصاد الرسمي.
- إبراز الجهود المبذولة من طرف كل من الجزائر ومصر من ناحية تعاملهما مع الإقتصاد غير الرسمي، من خلال خطط التنموية المسطرة من طرف كل منهما بالإعتماد على مؤشر ممارسة أنشطهة الأعمال.
- ركزت الباحثة في تحديد إشكالية على كيف يؤثر الإقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة وما هي إستراتيجيات إدارته.
- غير أن هذه الإستراتيجيات تتطلب سياسات فعالة وفي ضوء هذا الطرح طرحت الباحثة عدة فرضيات:

- يؤثر الإقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال الثروة الكامنة غير المصرح بها الموجودة فيه والتي تختلف حسب خصوصية كل دولة.
- يدار الإقتصاد غير الرسمي من خلال تبني إستراتيجية تنموية تقوم على تبسيط إجراءات وخفض تكاليف ممارسة الأعمال التي تختلف على حسب أنظمة وقوانين كل دولة.
- يدار الإقتصاد غير الرسمي من خلال تحسين شروط الصحة والحماية الإجتماعية للعاملين فيه.
- أما فيما يخص منهجية الدراسة فقد قامت الباحثة بدراسة مقارنة بين الجزائر ومصر بإعتمادها على أسلوب المقارنة لأحد أساليب المنهج الوصفي، لتقارن بين أوجه الإختلاف والتشابه في كل من الجزائر ومصر، وناحية مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال التي بعكس خطط كل من الدولتين في مجال التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي، وإستخدمت الباحثة كذلك المنهج الوصفي الذي وصفت فيه ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي والتخطيط والتنمية وحللت من خلاله العلاقه والأثر المرتبط بهما.

وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها:

- غياب تعريف موحد ومشترك للإقتصاد غير الرسمي والذي زاد المشكل تعقيدا.
- تتعدد أسباب نمو حجم الإقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الإجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين.
- يعتبر العنصر النسوي وفئة الشباب والأطفال من أهم ما يميز خصائص العاملين في الإقتصاد غير الرسمي، تزداد أهمية الإقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي.
- الحد من ظاهرة الفقر لن يكون ممكنا من دون دعم الفقراء العاملين في الإقتصاد غير الرسمي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة وتدعيم القائم منها.

- التخطيط للتنمية المستدامة هو تخطيط إستراتيجي تشاركي، بحيث أن التواصل إلى رؤية إستراتيجية للتنمية المستدامة، تكون مشتركة بين كل فئات المجتمع وتحديد أصحاب المصالح بدقة ودون إستثناء، بهدف تحديد الأهداف المشتركة والمتفقة مع مصالح الجميع وغير منحازة لمصلحة طرف على حساب طرف الآخر، يجب على المخططين والمسؤولين إدراك بأن القوى العاملة في الإقتصاد الغير الرسمي غير موجودة، وستبقى وهي تساهم في إقتصاد من خلال توفيرها للوظائف لغرض العمل وإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بأسعار مناسبة، كما تم الإستفادة منها في.

- **الدراسة الرابعة** : دراسة "عطار عبد الحفيظ" حول التشغيل غير الرسمي بين الدافع الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر[1].

هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتوضيح أهم سمات للتشغيل غير الرسمي لظاهرة إجتماعية وإقتصادية للوقوف على أسباب والدوافع للاتجاه اليه وتبيان أهم مشكلاته وإنعكاساته على المستوى الجزئي والكلي.

وإنطلقت من ‘شكالية مفادها:

هل التشغيل غير الرسمي هو مرادف للتهميش والفقر والعوز، وبالتالي ممارسته في أوقات الأزمات، أم أنه لا مجال لإستدلاله حتى في مراحل النمو، وهل هو كابح للتنمية.

وهل يشمل التشغيل غير الرسمي قطاعا متجانسا قائما بذاته له مكان محدد وتطبيقات بنية، وتؤثر بصفة واضحة على النظم الإقتصادي والإجتماعي، أم أن التنوع وعدم التجانس من طبيعة نشاطاته أكثر فاعلية ومرونة، وكذلك تحت أي ظرف زماني أو مكاني؟

تم إقتراح فرضيات بحث جاءت على النحو الأتي:

[1] عطار عبد الحفيظ، **التشيغل غير الرسمي بين الدافع الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنتروبولوجيا لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2010/2009.

1-إن التشغيل غير الرسمي على الأرجح لن يذهب بعيدا، والإعتقاد بأنه في نهاية المطاف تحديث الإقتصاد وإنتشار التنمية، تمتصه صورة آلية مما يجعل كابح للتنمية يمثل نشاطات صغيرة خفية غير قابلة للنمو.

2-إن التطور التكنولوجي والتأهيل العلمي للذات، صاحب مرحلة الإفتتاح نحو إقتصاد السوق، أوجد علاقة إنتاجيو مميزة بين التشغيل غير الرسمي كما هو في القطاع المنزلي، بتشجيعه الحديث والتقليدي بين القطاع الرسمي على شكل تعاقدات إنتاجية، حيث تعتمد على العديد من المؤسسات الرسمية لظروف إقتصادية.

3-يعمل التشغيل غير الرسمي على إمتصاص فائض اليد العاملة، وخلق توازن في سوق العمل، وبالتالي إذا لم يكن بديلا للقطاع الرسمي فهو بمثابة مكمل له.

4-إن عدم التجانس الذي يخص النشاطات غير الرسمية، يتطلب مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات، تمص العديد من الجوانب والفئات غير رسمية الأفضل حالا (أرباب العمل، و نسبيا أكثر تنظيم الطبقات)، والأقل دخلا (العمال غير المهرة، والنساء، والاطفال).

5-هو محرك لأنه يتمتع بالمديونة والديناميكية أوقات لأزمات وفي فترات النمو، فما هو الحال في البلدان المانعة .

6-العمل المنزلي يبرز كممارسة تمس فئة النساء بصفة خاصة، إذ يتمثل هذا النمط جوهريا من الوجود النسوي، وقبا ان يكون واقعا إقتصاديا.

الدراسة أربع فصول، تم تبني المنهج الوصفي علاقته للدراسة وكذا الحكم بالمنهج المقارن.

بالنسبة لأدوات جمع البيانات المقابلة والملاحق والإستجواب، توصلت الدراسة إلى جملة النتائج نلحقها في الآتي:

- تم إختيار عينة عشوائية نسبة 10% تمثل في 509 عائلة.

- تبين أهمية حجم التشغيل غير الرسمي بصفته أنتج أهمية إستراتيجية، تمثلت في التشغيل وإنتاج السلع وأداء الخدمات الآتية، دون نسيان العوائد المحصلة، وكذا
- العمل غير الرسمي يتميز بالجدية، مما يجعله يستقطب فئات متنوعة من المجتمع.
- عامل عدم الخضوع للصعوبات القانونية والإدارية، يدعم هذا النوع من العمل.
- الممارسات غير الرسمية أصبحت تمص الحياة المهنية للعاملين بالقطاع الرسمي.
- توسع النشاطات القديمة في كل المجالات الحيوية في المجتمع.

- **الدراسة الخامسة** : "برابح محمد" حول الإقتصاد غير الرسمي وأثاره على المؤسسات الإقتصادية في الجزائر، 2015.

في دراسته من خلال إشكالية تتمحور حول الإجابة عن تساؤل حول مظاهر الإقتصاد غير الرسمي وآثاره على المؤسسهة

وتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التطور الفكري والمنهجي لظاهرة الإقتصاد غير الرسمي؟
- ما هي أشكال الإقتصاد غير الرسمي وآثاره، وهل يمكن قياسها؟
- كيف ظهر وتطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر وما هي مظاهره عبر مختلف المراحل؟
- كيف أتاثر المؤسسة الإقتصادية الرسمية لهذه الظاهرة وما هي نظرة المسيرين وأصحاب المؤسسات لها؟ وكيف تعاملت الدولة ومؤسساتها مع الظاهرة؟

تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي.

في الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إيرادات القطاع والنشاط الرسمي أصبحت غير كافية، جعل من الفرد يبحث عن مداخيل في القطاع غير الرسمي.

- القيود الإدارية والبيروقراطية والضغوطات الحياتية، تدفع الأفراد والمؤسسات للعمل في هذا القطاع الخفي.
- بعض السياسات الإجتماعية المتخذة من طرف الدولة ساهمت في تفشي بعض ظواهر الأنشطه الموازية وممارسة الدعم الإجتماعي.[1]

- **<u>الدراسات الأجنبية :</u>**

– **الدراسه السادسة :** بعنوان الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية الأردن حالة تطبيقية.

كتاب للباحث "صالح خليل الصقور" عمان دار زهران للنشر والتوزيع 2013 .

الهدف من هذه الدراسة هو:

- التعرف على الأبعاد المختلفة للهجرة الداخلية والتنمية الريفية من خلال إلقاء الأضواء على حجم الإنجازات.
- كيفيه الحد من عملية النزوح من منطقة الوادي الذي شهد في الفترة ما بين 1967–1973م نزوحا جماعيا لعوامل عدة.
- إبراز العوامل العسكرية والإقتصادية التي أسهمت في هجرة عشرات الألوف من مناطقهم.
- إلقاء الأضواء على الهجرة بشكل عام والهجرة الداخلية بشكل خاص.
- التعرف على التنمية الريفية من حيث المفهوم والتعاريف الأهداف.
- معرفة الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية.
- إبراز آثار الهجرة والمشكلات الناتجة عنها.
- تحديد واقع وعوامل الطرد الريفية والجذب الحضارية في كل مجتمعي الإرسال والإستقبال.

[1] برابح محمد ،**الإقتصاد غير الرسمي على المؤسسة وآثاره على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامة الجزائر3، 2015/2014.

وبعدها ركز الباحث على مجمع من الفرضيات:

- هناك علاقة طردية بين النزوح الريفي ومستوى التعليم.
- ثمة علاقة قائمة بين الهجرة والحالة الزواجية، أي أن الأعزاب أكثر مهاجرة من المتزوجين.
- يفترض بأن هناك علاقة بين النزوح ومستوى الخدمات الإجتماعية والعامة في مناطق الإرسال والإستقبال.
- هناك علاقة بين النزوح الريفي وحجم المشاركة الشعبية في التنمية
- أما فيما يخص منهجية الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بإعتباره من أهم المناهج التي تتيح قدرا أكبر من التحليل والتفسير للوصول إلى تعميمات فرضية، وبالذات في مجال ظاهرة كظاهرة الهجرة الداخلية، كما تم إستخدام المنهج التجريبي وذلك بإستخدام مجموعتين للدراسة أولهما عرفت بإسم المجموعة التجريبية أو العينة التجريبية وهم الذين هاجروا من منطقة الوادي إلى عمان الكبرى، وآخرهما عرفت بالمجموعة الضابطة من أهالي وادي الأردن وهي المجموعة التي مازال أفرادها يقيمون في منطقة الوادي ولم يهجروه.
- لقد إنتهت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات التي أيدت في معظمها الفروض النظرية الخاصة بالدراسة، كما أنها أكدت ما توصلت إليه معظم الدراسات السابقة في مجال الهجرة الداخلية من نتائج هذا ويمكن إجمال أبرز هذه الإستنتاجات على النحو التالي:
- لقد لعبت عوامل الطرد الزراعية من منطقة الوادي الدورة الأكبر في تزايد عملية النزوح الريفي بشكل فاق الدور المتأني من عوامل الجذاب في إقليم عمان الكبرى، ونستنتج من ذلك تفوق عوامل الطرد على الريف على عوامل الجذب في الحضر.

- إن الذكور أكثر مهاجرة من الإناث، وأن معظم المهاجرين الذكور يتميزون بالفئة العمرية (20–39) فئة العمل والشباب، حيث بلغت نسبتهم 25% من المهاجرين، وهي نسبة تقع ضمن الذي توصلت إليهم معظم الدراسات التي تناولت خصائص المهاجرين الديموغرافية.
- أبانت الدراسة بأن الطلب على الخدمات والمرافق في إقليم عمان قد ساد بسبب الهجرة إليها فقد ذكر 15% من أفراد عينة المهاجرين أنهم يعانون من صعوبة المواصلات، في حين أفاد 19% من المهاجرين بأن هناك ضغط على الخدمات الترفيهية وارتفاعا في أسعارها، كما أن 35% أفادوا بأنهم يعانون من إرتفاع الأقساط الشهرية المترتبة على شراء الأدوات الكهربائية والمنزلية.
- أبانة الدراسة بأن أكبر نسبة من أفراد عينة المجتمع الأصلي لا يعانون من أية مشاكل في الحصول على الأسمدة أو الإرتفاع أثمانها.
- أسفرت الدراسة عن معظم المهاجرين هم من المتزوجين حيث بلغت 29% وهي مختلفة إلى حد ما، مع إنتاج العديد من الدراسات التي تناولت الهجرة الداخلية بشكل عام.

❖ **تعقيب حول الدراسات السابقة :**

بالرجوع الى الدراسات السابقة المعتمدة والتي احتوت دراسات محلية وأخرى أجنبية و ناقشت متغيري الدراسة وهما الهجرة الريفلية وأخرى الاقتصاد الغير رمسي ومفاهيم ذات صلة تأكد الآتي :

هناك دراسات مشابهة وقريبة التطابق مع دراستنا ، ونتفق مع بعضها في نتائجها وأخرى قد نختلف معه في بعض الزوايا ، وهذه الدراسات السابقة هي تراث سوسيولوجي دعم لنا في بحثنا ، نستفيد منها في بنائنا للموضوع وأهدافها وإجراءات البحث ونتائجها .

فبالنسبة لأسباب زيادة الهجرة الريفية الى المدن هناك تطابق مع دراستنا عموما حيث بينيت دراسة ""زوزو رشيد حول الهجرة الريفية في ظل التحولات الجديدة 2008/1988 في الجزائر أسباب زيادة الهجرة الريفيية في الجزائر والتي ترجع الى الظروف الأمنية وخاصة خلال العشرية الحمراء ، إضافة الى العامل الاقتصادي كتوفر فرض للعمل بالمدن مع عناصر جذب عدة ، اصافة الى غيا برامج تنمية في الأرياف فعلا تساهم في استقرار أهل الريف بمداشرهم وقراهم .

و يضيف الباحث الأردني صالخ خليل الصقور في دراسته الموسموة ب الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضحم الحضري أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية الأردن حالة تطبيقية أن عوامل الطرد الزراعية ساهمت في تزايد عملية النزوح الريفي بشكل فاق الدور المنتظر من عوامل الجذب في إقليم عمان الكبرى الأردنية كما أن الذكور أكثر مهاجرة من الاناث و أم الفئة العمرية الغالبية من 20 الى 39 سنة وهده المعطيات تتطابق كثيرا مع افتراضاتنا في البحث .

و نعتقد وفقا لدراستنا أيضا اعتماد المتغيرات الشخصية كالسن والجنس من معايير قياس الهجرة الريفية الى المدن في الجزائر .

وتضيف دراسة الصقور ذكر أهمية الخدمات و المرافق الحضرية كعوامل جذب الى المدن ، و أيضا بينيت الدراسة أن غالبية المهاجرين متزوجون و معنى ذلك أن الهجرة هي هجرة أسر اكثر من الافراد وربما يلعب العامل الاقتصادي الدور الحاسم في ذلك .

بالنسبة للنشاط الاقتصادي الغير رسمي ، فأغلب الدراسات حول الموضوع بينت أن ذلك مرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي عموما مع قلة مناصب الشغل و نمو الثقافة الاستهلاكية ففي دراسة ""رشيدة حمودة ذكرت أن من أهم أسباب نمو حجم الاقتصاد الغير الرسمي هو عبء الضرائب و الضمان الاجتماعي و كثرة اللوائح

والقوانين ، كما توصلت الدراسة من خلال مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر الى اتفاق على جهود البلدين في التعامل مع الاقتصاد الغير الرسمي من خلال الاعتماد على مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال .

و في دراسة " عطار عبد الحفيظ" حول التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر . توصلت الى تأكيد على أهمية التشغيل غير الرسمي و أنه يستهدف فئات متنوعة من المجتمع .

و نعتقد أن هذه الدراسة دعمتنا بفكرة تنوع الفئات العمرية التعليمية الممارسة للنشاط الاقتصاذي غير الرسمي .

دراسة أخرى حول الاتقصاد غير الرسمي و هي للباحث "محمد برابح" حول الاقتصاد غير الرسمي و أثاره على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر قد توصل في دراسته الى التركيز على القيود الإدارية والجبائية التي دفعت الافراد والمؤسسات الانخراط في الاقتصاد الغير الرسمي و هذا ما يتوافق مع هواجس دراستنا حول أسباب الاتجاه نحو القطاع .

عموما الدراسات السابقة السالفة الذكر مهدت لنا الطريق في رسم معالم البحث وبناء مخططه العام للعرض لقياس العلاقة بين الهجرة الريفية و انتشار الأنشطة الاقتصادية الغير الرسمية .

8- المقاربة السوسيولوجية للدراسة :

تم تبني مقاربة سوسيولوجية مناسبة جدا جمعت بين علم الاجتماع الحضري والاقتصاد الحضري وهي مقاربة أو "مدخل النمو الاقتصادي الحضري"، وقبل شرح هذه المقاربة وكيفيية تبينيها ،لابد أن نشير الى أن الاقتصاد الحضري هو اقتصاد المدينة يهتم بكل المسائل والأنشطة الاقتصادية بالمدن من حيث مواقعها وتوزيعا المكاني وأحجامها وارتبطاها بالمتغيرات والظروف الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها .

و الاقتصاد الحضري يشكل حاليا جزءا أساسيا للعديد من الدراسات الاكاديمية في حقول الجغرافيا وعلم الاجتماع وتخطيط المدن و التنمية المستدامة [1]

هذه المقاربة المتبناة هي مقاربة اجتماعية واقتصادية معا ، تبنى على فكرة التركيز الحضري و كذا قيامها على ثنائية " التقليدي والحديث" ، و كذا النمو الاقتصادي الحضري فارتفاع فرص العمل معناه تخفيف للفقر و انتشار الرفاهية والسعادة لساكنة المدينة .

أهم منظر لهذا المدخل هو " P.Bairouch " والذي وصف ارتفاع درجة الهجرة الريفية الى المدن بالطابع السلبي على مجتمع المدينة ، و قد اقترح حلولا للظاهرة من خلال المقارنة التي أجراها بين تضخم العمالة الحضرية والعمالة الريفية الناقصة ، وبالتالي فزيادة فرص العمل في المناطق الريفية أو اقامة اقطاب نمو حضرية كفيل للقضاء على هذا الاختلال خاصة لان المهاجرين بالمدن يشتغلون في مهن موازية غير رسمية .

يضيف "بيروش" و يعتبر أن قطاع الخدمات معوق للتنمية الحضرية ، فالانشطة الهامشية تكاد تكون محصورة بالقطاع الخدمي و بالتالي فهي معوق للتنمية .

[1] عادل عبد الغني محبوب ، وسهام خروفة ، **الاقتصاد الحضري ، نظري و سياسة** ، دار الصفاء للنشر ، عمان ص.ص16-18

يرى أصحاب هذا المذخل أن الكثير من المشكلات الاجتماعية هي نتيجة للتحضر السريع ، انطلاقا من انتشار الأحياء غير المخططة ، زيادة حذة الانحراف والجريمة وزيادة الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية .

ويوصي أصحاب هذه المقاربة ضرورة معالجة كل اختلال للمتصل الريفي /الحضري بضرورة إيجاد حلول لتكيف واندماج المهاجرين بالمدن، و اتجاههم نحو العمل الرسمي المأجور ومع فتح مشاريع تنمية و عمالة بالارياف لتحقيق شرط الاستقرار و التوازن .

تبنينا هذه المقاربة المهمة و في اعتقادنا أن عند دراستنا لواقع المهاجرين بالمدن و بممارستهم لأنشطة غير رسمية ظاهرة غير صحية ، سواء على مستوى حياة ومستقبل هده الفئة أو على مستوى أهداف وبرامج الدولة و بذائل تعزيز الاقتصاد الوطني مع غياب تحقيق أداء ضريبي لصالح الدولة .

فانتشار هذه الأنشطة الاقتصادية هو أمر غير صحي ، فنحن في بحثنا نشخض الامر نحدد الأسباب و نبحث عن آليات تحقيق التوازن الطبيعي للمتصل الريفي /حضري.

ان مقاربة النمو الاقتصادي الحضري هي اتجاه علمي نفعي ينطلق من ظاهرة التحضر في مناقشة مظاهرها و حدتها وانتشار بعض المظاهر السلبية في المجتمع منها الاقتصادية تبعا لها كانتشار النشاط الموازي.

ونهدف في دراستنا لايجاد الحلول لهذه الظاهرة و ربطها بقضايا معاصرة يناقشها علم الاقتصاد الحضري.

خلاصة الفصل :

ان أهمية هذا الفصل تكمن في توجيه الباحث الى بقية الفصول القادمة ، والتعريف بمووضع الدراسة من الاشكالية الى عرض المقاربة السسوولجية هو عملية مهجية مؤطرة الغرض منها تحديد أهم معالبم البحث والتصور العام له ، وحاولنا في هذا الفصل تبينا اجرائيا مفاهيم الدراسة و بقية المفاصل الاساسية التي ستعتمد لاحقا في البحث .

الفصل الثاني: تحليل سوسيولوجي ومجالي للمدينة

- تمهيد

1 – مراحل نشأة ونمو المدينة

2- خصائص المدينة

3- التحضر والحضرية

4- الاتجاهات النظرية المفسرة للنمو الحضري

5- مشكلات المدينة

-خلاصة الفصل

تمهيد

ان زيادة درجة التحضر أدى الى العديد من المظاهر الاجيابية والسلبية على مستوة النسق الحضري ، و ساهمت عوامل الجذي الحضري الى زيادة تدفق المهارجي اليها بنسب مرتفعة ، و نع العديد من الاساباب أدي ذلك الى نمو حضري على نحو مغين بحاجة الى دراسة تحليل .

يناقش هذا الفصل مراحل نشأة المدينة ، وخصائصها ومشكلاتها ، المدينة والتحضر والحضرية . وكذا أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للنمو الحضري .

1 – مراحل نشأة و نمو المدينة:

يرى لويس ممفورد أن قيام المدينة أو بمعنى آخر تطور الشكل القرون إلى شكل حضري يرجع إلى عدة أسباب أو عوامل توضح دراستها أن القرية هي الشكل السابق على قيام المدينة وأن التحول من الشكل الأول إلى الشكل الثاني لا يرجع إلى مجرد الزيادة في عدد السكان التي استلزمتها ظروف التحول من مهنة الصيد إلى مهنة الزراعة، إذ تعتبر الزيادة السكانية أحد عوامل المساعدة على التحول فقط[1].

ويرتبط ظهور مجتمع المدينة بالزيادة السكانية والكثافة السكانية هذين المغربين من بين روافد نشأة المدينة وتطورها واتجاهها نحو اللاتجانس وتغير في نمو العلاقات الاجتماعية.

يرى" ممفرد" أن المدينة تمر بالمراحل الآتية:

1-1- مرحلة النشأة:

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها، وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض واستقرار الحياة الاجتماعية إلى الحيوان، وتربية الطور، وقيام الصناعات البدوية والحرفية البسيطة واكتشاف الإنسان المعادن الذي استخدموه في الأسلحة المعدنية[2].

أيضا طبيعة ونوع النشاط هو صفة للمدينة وبداية نشأة المدينة تميزت بازدهارها النشاطات الحرفية واتجاه سلوكات الأفراد إلى دعم الحضرية كأسلوب حياة، يصفها ابن خلدون بحياة التأنق.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار شباب الجامعية،مصر ،الاسكندرية،2005، ، ص19.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، نفس الصفحة

كانت الجماعات التي تلون المدن في البدء جماعات مرتبطة برباط الدم والقرابة كما مارس رجال الدين نشاطا أساسيا في حياة هذه المدن[1].

وفعلا قما أصناف ابن خلدون حين رصف مجتمع المداولات أنه مجتمع يحي بقوة العصبية ومنها عصبية الدم والقرابة، والكثير أنه لم نقل كل الزيجات هي زيجات داخلية، هي صفة المجتمع الابتدائي المرتبط بنشأة البشرية.

1-2- مرحلة المدينة:

وتمتاز هذه المرحلة بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع وتنبثق فيها التجارة وتتسع الأسواق المتبادلة، وتتنوع الأعمال والوظائف، وظهور الفلسفة، ومبادئ العلوم النظرية، والاهتمام بالفلك والرياضيات، وقيام المؤسسات والفنون ونشأ المدارس، وعقد حلقات المناظرات والمساجلات[2].

وهي مرحلة مهمة جدا، ظهور الأسواق، تركز السكان في أحياء النشاط الممارس يختلف عن النشاط الممارس بالبيئة الريفية، تطور للعلوم لا بد هناك مدارس ربما ليست كالمدارس الحالية ولكن هي مقرات للتعليم غايتها التعلم و ادراك المعارف اضافة إلى شكل فضاءات عامة ساهمت في تطور العلاقات الاجتماعية.

1-3- مرحلة المدينة الكبيرة:

وتعرف بالمدينة الأم، ويتكاثف فيها عدد السكان، ويتوفر فيها الطرق السهلة، وتربطها بالريف شبكة من المواصلات، وتهتم الحكومة فيها بتحقيق مطالب سكانها، وتنفرد بمميزات خاصة كالتجارة والصناعة، وتنوع الوظائف، وتعدد المهن، والتخصص، ووصلت بعض المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة، وتصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المرجع السابق،ص:20.

وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي، والاقتصاد والسياسي بحيث تصبح بحق المدينة الأم[1]. والكثير من يري فعلا هذا التجمع هو سمة المدينة المعيارية أو النموذجية .

وهذا التجمع البشري كلما اتسعت رقعته جغرافيا ومجاليا و ديموغرافيا، توسعت الأنشطة الممارسة، وبالتالي أصبحت أكثر نشطا وارتفاع لدرجة الرسمية وهو سنة الكثير من المدينة.

1-4- مرحلة المدينة العظمى:

وتتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن التاسع عشر، فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء في موجات متتابعة، ويبدو في هذه المدن التنظيم الآلي والتخصص وتقسيم العمل، وتأخذ الفردية في الظهور، وتنتشر النظم البيروقراطية في الإدارة وأجهزة الحكم[2].

و عملية التخصص واعادة انتاح تحمعات ذات تنظيم أكثر هو صفة هذه المدن العظمى . هناك من يرى أن المدن الكبرى هي نموذج لمدن كبرى متجاورة ومع مرور الوقت التجمع والالتقاء يزيد معها التضخم [3] .

في هذه المرحلة يبدأ ظهور الانحلال والشقاق بسبب تحكم الرأسمالية ويتصارع أصحاب الأعمال والعمال، وقد يأخذ هذا الصراع مظاهر إيجابية تؤدي إلى حدوث الاضطرابات والتخريب والتدمير، ثم قيام الحكومات المحلية بأعمال القمع والتعذيب والتشريد، وتنتشر كذلك الانحرافات والجرائم في محيط الأحداث[4]. ربما يعتقد البعض أيضا أن سيادة مظاهر التشريد و الاستغلال والحروب دلالة على تأريخ لمسار ممسارس في تلك المرحلة التاريخية .

1-5- مرحلة المدينة الطاغية:

---

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المرجع السابق،ص:21.

[3] ثائر مطلق عياصرة ، **مدخل الى التخطيط الحضري ، الفهيم والنظرية والتطبيق** ، دار حامد ، عمان ، ب ت ن . ص240.

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المرجع السابق،ص:21.

وتمثل أعلى درجات السيطرة الإقتصادية للمدينة، فما تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات، ومن أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيقية والسلوكية الناجمه عن كبر الحجم، ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للازدياد[1]. مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي و كذا الأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوبة[2]. الأكيد أن السيطرة الاقتصادية مظهر ملائم لتفسير هذا التطور الحضري في ضوء مشكلات عديدة تنظيمية بالخصوص .و الحراك بين الريف والمدينة.

1-6- مرحلة المدينة المنهارة:

ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي، ومع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محال في نظر ممفررد، عندما يصل التفكك إلى ذروته على أثر حرب أو ثورة أو انقلاب فتأفل الحضرية،وتحبي الريفية، وتظهر ما أسماه ممفرد بمدن الاشباح[3]. وحسب ابن خلدون فهي المرحلة الحتمية لنهاية التجمع الحضري في مراحل تطور المدينة أو الدولة و الأسباب موضوعية في ذلك .

2- خصائص المدينة:

ويرى كل من "سوروكن وزمرمان" أن تعريف المدينة يتطلب أن يؤخذ في الاعتبار عددا من الخصائص التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي كما يصفه ابن خلدون بمجتمع يتميز بالتأنق و كثرة الصنائع و بالتالي فهو مجتمع يمتلك درجة عالية من التقدم الثقافي و الصحي والعمراني [4] ، نوجز أهم خصائص مجتمع المدينة في الآتي :

1/ المهنة:

[1] نفس المرجع ،المرجع السابق،ص:21..

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المرجع السابق،ص:21.

[3] نفس المرجع ،ص:22،21.

[4] بن فرج الله بختة ، "اسهامات ابن خلدون في بناء نظرية اجتماعية عربية" **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** ة، مجلة الوادي . 2017 ، ص 142.

يعمل غالبية سكان الريف في الزراعة، من زرع وري وحصد وتسويق، وبعض المهن القليلة غير ازراعية كالصيد، بينما يعمل غالبية سكان المدينة في مهن الصناعة والتجارة ومهن آخرى غير زراعية والوظائف النتخصصة كالوظائف الإدارية أو بصفة عامة يعمل الحضريون في كل الأعمال غير العمل الزرعي.[1] أي الخصائص المهنية والنشاطات الاقتصادية احدى مفاتيح فهم الفرق بين مجتمع الريف والمدينة .

2/ البيئة:

تسيطر البيئة الطبيعة على البيئة الاجتماعية والأنثروبولوجية في الريف وتقوم علاقة مباشرة بين الإنسان والطبيعية أو الأرض، بينما يسيطر إنسان المدينة على الطبيعة والبيئة التي يعيش فيها وهو يعدل ويغير فيها[2]. الريف أكثر جمالا طبيعيا بيئة عذراء في عمومها بينما المدن فيها استحداثات و تغير كبير على مستوى البيئة .

3/ حجم المجتمع:

يقوم الريف المزارع المفتوحة، والمجتمعات الزراعية الصغيرة ويرتبط الريف بحجم المجتمع ارتباطا عكسيا، بينما يكبر حجم المجتمع الحضري وترتبط الحضرية بحجم المجتمع ارتباطا إيجابيا[3]. وكلما كان المجتمع قليل العدد ساد فيه عنصر التجانس والتآالف الاجتماعي وهذا سمة الريف ، و عكس ذلك ما هو موجود بالمدينة .

4/ كثافة السكان:

يقل عدد السكان وكثافتهم في المجتمع الريفي إذ تتميز المجتمعات المحلية الريفية بإنخفاض كثافتها في نفس المجتمع وفي نفس الفترة، تعدد السكان الدين يعيشون في الكيلومتر المربع في الريف أقل منه في المدينة اذ تزواد كثافة السكان في المدينة وترتبط الحضرية بكثافة

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع السابق،ص:9.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المرجع السابق،ص:9.

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

السكان إرتباطا إيجابيا، ويرجع هذا إلى أن المدينة تعتبر مركز جذب لكثير من نواحي. .وبالتالي زيادة كثافة المدن تعني عملية تركز السكان في المدن [1] . فعلا في المدن المعاصرة المتصل ريفي حضري تأثر وزادت معه قوة الجذب الحضري للمدن بما توفره المدينة لساكنيها الكثير من الامتيازات الغير متوفرة في الريف .

5/ التجانس واللاتجانس السكاني:

وذلك من حيث الخصائص النفسية والاجتماعية واللغوية والمعتقدات وأنماط السلوك،فسكان الريف بالمقارنة بسكان الحضر يتميزون بأنهم أكثر تجانسا، ومعني هذا أن الريفية ترتبط سلبيا باللاتجانس، بينما يتسم سكان الحضر باللاتجانس ويرتبطون به ارتباطا ايجابيا[2].

6/ شكل التمايز والتدرج الإجتماعي:

تقل درجة التمايز والتدرج في المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري ومع ذلك ففي الريف يعرف كل فرد مركزه وكيف يتعامل مع الأهم والأقل منه، وللحسب والنسب أهمية كبرى فترتبط أهمية الفرد بأهمية الأسرة التي ينتمي إليها وما تملكه هذه الأسرة من أرض بينما ويسود نمد الاسرة الممتدة كوحدة أساسية للمتجمع الريفي فالدار الكبيرة هي الوحدة الأساسية للقرية [3] فعلا التمايز يلازم التجانس و طبيعة الأسرة الممتدة نمط منتشر بكثرة في الريف مع قوة العصبية كما في البلدان العربية ،و لقوة القرابة كمظهر اجتماعييدعم التجانس

[1] عيساوة وهيبة و عيسى يونسي ، " واقع النمو الحضري في العالم العربي "، **مجلة دفاتر المخبر** ، جامعة الجلفة ، عدد 2 ، 2020 ، ص 3.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المرجع السابق،ص:10

[3] محمد حمداوي ، " المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي : الدار و القرية لدى بني سنوس" ، **مجاة انسانيات** ، نسخة الكترونية ، اطلاع يوم 2020/12/11.

JOURNALS.OPENIDITION/INSANIAYAT/12187

في المدينة يرتبط التمايز والتدرج ارتباطا قويا ومع ذلك تقل التفرقة في المدينة بين الغني والفقير وبين العالم والجاهل وبين الرئيس والمرؤس .... إلخ[1].

7/ الفروق في شدة الحراك: نقل مرونة الحراك في المجتمع الريفي، بينما تزداد فيها المجرة من المدينة إلى القرية[2].

8/ أنساق التفاعل:

يسود الريف العلاقات الأدلية، والشخصية والدائمة والوثيقة والعميقة وتتسم هذه العلاقات بالبساطة والإخلاص، ومؤدى هذا اعتماد المجتمع الريف على التقاليد والعادات والعرف بينما يتسع في المدينة مجال العلاقات غير الشخصية، والعابرة، والنفعية، والمؤقتة والرسمية والسطحية، ومؤدي هذا اعتماد المجتمع الحضري على القانون،والشرطة لحماية المجتمع[3].

وظائف المدينة. فالتقاليد والأعراف حضور في كل مناحي الحياة في الريف و هي شكل للتضامن والتنظيم الآلي كما شرحه دوركايم باسهاب .

تمثل والوظائف التي تؤديها المدينة مبررا بوجودها ولذالك كانت هناك عدة محاولات لتصنيف المدن حسب وظائفها، أو على الأقل حسب الوظيفة الغالب فيها ومن بين هذه المحاولات ما قام بها كل من "جونسي" و"هاريس" و"ايدوارد" و"أولمان" حيث صنفوا المدن إلى ما يلي:

- المدن المركزية: تؤدي خدمات شاملة
- مدن المواصلات: وتوجد عند نقاط الانقطاع
- المدن ذات الوظائف المتخصصة.

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،نفس المرجع السابق ،ص.ص :10-11.

[2] نفس المرجع المرجع السابق، ص:11

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المرجع السابق،ص:11.

ولكن هذا التقسيم فيه اشكال يتمثل في عدم وضوح الحدود بين الفئات المختلفة وعدم شموله مثلا وضع جميع المدن تحت التصنيف الثالث (مدن متخصصة)[1].

هنالك تقسيم أخر على أساس الإحصائي إقتصادي وقام به العالم الإقتصادي "هومر هايت" وقد إستخدم هذا العالم لتصنيفه وظائف المدينة بما أسماه النشاط الأساسي والغير أساسي على إعتبار أن أنواع النشاطات الإقتصادية الأساسية في حياة المدينة التي تعتبر من دعائمها وتلك التي تدر عليها دخلا[2]. و النشاط الاقتصلدي بالمدينة أساس التمايز لكثافته وتنوعه مقابل بساطة و اقتصار الريف على نشاط الرعي والزراعة وصيد وتربية الحيوانات لا غير . وعلى النقيض فهنالك أنواع من النشاطات الغير أساسية وتلك التي تخدم سكان المدينة وحدهم لإشباع حجاتهم ويأتي معيار الحكم على نوع نشطات الإقتصادية على أنه أساسي وغير أساسي[3].

ولكن يمكننا حصر وظائف المدينة في مايلي:

- **الوظيفة الحربية:** تعتبر من وظائف المدن الرئيسة وبل أقدمها على الإطلاق، وكانت تركز بصفة أساسية على خصائص الموضع من حيث سهولة الحركة والدفاع وتأمين المياه حتى تضمن بقائها في تلك المنطقة، ولكن أصبحت هذه الوظيفة في عصرنا الحالي عديمة الجدوى بعد تطور وسائل الحرب المختلفة وظهور مجموعة كبيرة من الأسلحة والطائرات وصواريخ مما أفقدها أهميتها تماما بل صارت تعاني من ضيق المكان وصعوبة الاتصال بالعالم الخارجي[4].
- **الوظيفة التجارية:**

[1] علي سالم الشواوة،**التخطيط في العمران الريفي والحضري**،دار المسيرة، عمان ، 2012ص:245.

[2] علي سالم،المرجع السابق،ص:247.

[3] علي سالم،مرجع سابق، نفس الصفحة .

[4] المرجع السابق،ص:255.

تمثل هذه الوظيفة أهم الوظائف الغالبة في المدن بعد الوظيفة الحربية، فتجارة هي المدينة، إذن يصعب أن نجد مدينة دون نشاط تجاري تقوم به خارج حدودها أو داخلها[1].

- **الوظيفة الإدارية والسياسية:** وتختار هذه الوظيفة على نقيض بقية الوظائف الحضرية الأخرى حيث اختلطت فكرة المدينة اختلاطا عاملا بفكرة الروسة السياسية، يدعو ظهور الدولة العربية الإسلامية كنزعة دينية تسيطر على مراكز الحكم والإدارة في مكة والمدينة ودمشق والقاهرة وقيروان ولا توجد مدينة بلغت نهاية مراحل التطور تقوم بالإدارة[2]. و ليس فقط في مسار التاريخ الاسلامي بل في مختلف الحضرات القديمة سواء الشرقية في بلاد الرافدين أو عند الاغريق كمدينة أثينا او عند الرروما كمدينة روما .

- **الوظيفة الصناعية:** هي إحدى الوظائف المدينة الهامة،التي تميز المدينة الحديثة،لأن المدن التي نمت نموا سريعا في المرحلة الحديثة، حيث كانت الصناعة في مراحلها الأولى قروية في الغالب، وحتلت على ذلك في القرن 18 حيث ألصق في المدينة في عصر الفحم والحديد وأدت إلى تضخم المدن في عصر الكهرباء، ولهذا يمكننا القول بأن الصناعة قامت على التجارة في العصور القديمة والوسطى، أما في العصر الحديث فعند نمت الصناعات الحضرية واتسع سوقها يتعدى حدود المدينة، وكان ذلك مؤشرا إلى نمو الوظيفة الصناعية واستغلالها[3]. هناك ارتباط بين الوظائف الاقتصادية والتجارية و الصناعية في الحضور للمدينة على اعتبار زيادة حدة وتطور الثقافة الاستهلاكية بين سكان المدينة والدعوة للاستفادة من التفضيلات بهذا المجال الحضري الجديد و المتنامي يوما تحت الحاح دعوة التأنق .

- **الوظائف الدينية و والصحية والترفهية:**

[1] المرجع السابق،ص:256.

[2] المرجع السابق،ص:265.

[3] المرجع السابق،ص نفسها

- **الوظيفة الدينية:** هي المدينة التي يحج إليها الناس، ليؤدوا شعيرة من شعائر دينهم، لأن الريف كان هو المسؤول عن نشأة العديد من هذه المدن، كما ظهرت مدن الإسلام أول ما ظهرن ذات طابع ديني ثم ماثبت أن تحولت إلى مدن تجارية ومراكز للحكم وللأديرة ومدن الزوايا والاضرحة ومدن[1]. والآثار الدينية أكبر دليل على ذلك .

الحكم الريفي وفيما عدا مدن الحج اختفت أغلب المدن الأخرى ولم لم يعد يربطها بالماضي إلا خيط رفيع[2]. لربما التحسين سبب في ذلك و أيضا الحروب المختلفة .

- **الوظيفة الترفيهية:**

لهذه الوظيفة أهمية كبيرة وظائف المدينة المهمة عند مجتماعات المدن الحديثة و اشتهرت العديد من المدن لارتفاع درجة توفر مرافق الترفيه المتنوعة والجذابة للأسباب التالية:

– تجمع عدد كبير من السكان داخل مساكن المدينة الحديثة فمن رقعتها الضيقة التي تتوسع على حساب الريف المجاور لها مما جعلها في حاجة ماسة لتجديد النشاط عند مجتمعها الصناعي. و هذا السلوك دعوة للبحث عن آفاق أخرى للعيش .

– الخروج إلى البيئة الطبيعية وحياه قطره بالريف حيث الماء والهواء النقي والخضرة، والبيئة الأكثر نقاء من بيئة المدينة الصناعية شبه الملوثة[3].

- **المدن الصحية:**

تمتاز هذه المدن عن المدن الترويجية بأنها أكثر دواما وتختار مواضعها بعذابيه لأن معظم روادها من كبار السن الذين يقدرون على دفع نفقات العلاج الباهظة وتقوم هذه المدن قرب منابع المياه الجوفية الحارة كعلاج لبعض أمراض الروماتيزم أو السل الرئوي وضيق

[1] المرجع السابق،ص:271

[2] المرجع نفسه،ص:272.

[3] المرجع السابق ص:272.

التنفس. و المدن الصحية مرتبط بثقافة الاستدامة فكلما كان مدينة صحية كما فكرت في الحاضر و مستقبل الأجيال القادمة . ولرفع حظهم في العيش في مجال نظيف وصحي .

نخلص من هذا العرض إلى أن الوظائف الحربية والسياسية والتجارية والصناعية والدينية والترويجية والصحية جميعا،هي سبب قيام المدن ونموها، ولا توجد في العصر الحديث، تخلوا من مثل هذه الوظائف التي أصبحت متشابكة حسب ظروف العصر الذي تعيشه، وهي المفصل الذي يميزها عن المراكز العمرانية في منطقة الريف[1].

3- التحضر والحضرية:

ارتبط كثيرا مفهوم التحضر بالحضرية، ونتيجة للكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية وحتى الأمنية عاد الكثير من سكان الأرياف واتجهوا نحو المدينة وبالتالي فمن الناحية الديموغرافية زاد ذلك في معدلات التحضر، والكثير من الباحثين في مجال التحضر والمدينة وقضاياها المعاصرة يؤكدون على التوجه العالمي نحو المزيد من معدلات التحضر والتقلص كبير في ساكنة الأرياف والقرى.

ويعرف التحضر بأنه Urbanization هو عملية حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية، من نسبة الدين يقيمون في مناطق ريفية وأيضا لإشارة إلى انتشار انماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية[2].

والحضرية هي مفهوم مرتبط بنمط الحياة مع البيئة الحضرية وتشير أيضا إلى حالة أو كيفية أو طريقة الحياة حسب العالم "لويس ويرث"

[1] المرجع السابق،ص.ص :275،276.

[2] السيد عبد العاطي،**علم الاجتماع الحضري**،عمان،دار المسيرة،2017 ، ص:88.

وعرفت "هويتيسال tiadd الحضرية بأنها " عملية تتضمن حركة الانسان من حالة أو موقف أقل تركيزا إلى آخر أكثر تركيزا"[1].

وهذا الموضوع يعتمد على فكرة دعم تطور المدينة وانتشارها وعلاقة التحضر بذلك.

وتتميز الحضرية وبجملة من الأسس تختصرها في الآتي:

_ نمو لأشكال عدة من الحراك الاجتماعي

-التساند العضوي و الوظيفي بين الناس في المدن

-نمو نسق مهني يتصف بالتباين

-انتشار نمط العلاقات الاجتماعية السطحية.

والتحضر والحضرية في علاقة عصرية بين الاثنين خاصة مع تأثر المتصل ريفي، حضري، وبالتالي الأبنية الاجتماعية الحديدة في المدينة يشوبها الكثير من التناقض وصراع المصالح وزيادة التفكك الثقافي.

وحسب "ردفيلد" فالتغيرات المصاحبة للتحضر تشمل التفكك والثقافي والعلماتية الفردية واللاشخصية والانقسامية والنفعية والشكل الآتي يشرح ذلك:

[1] نفس المرجع،نفس الصفحة.

شكل (1): **التحضر ومصاحباته.**

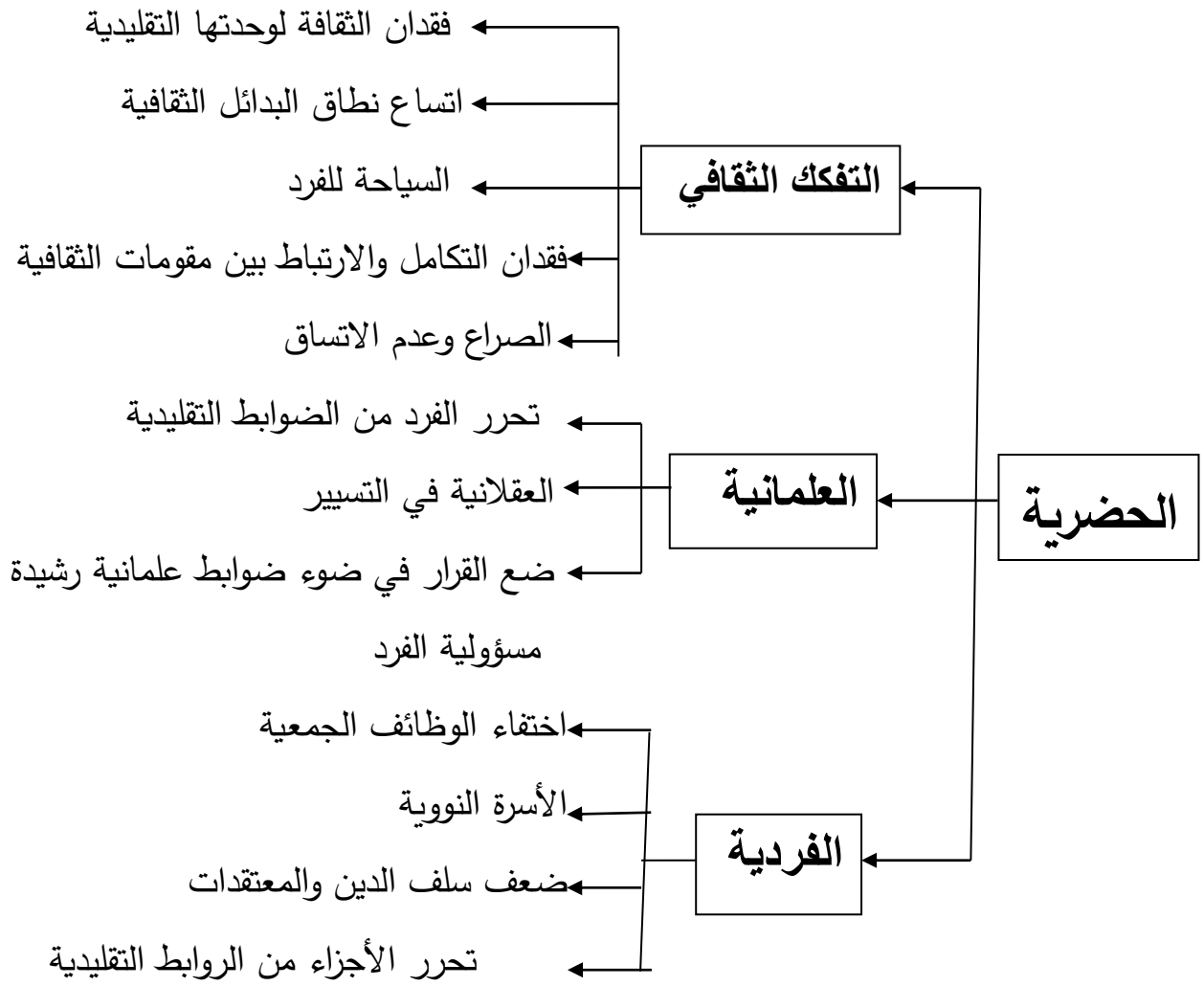

المصدر: قيرة اسماعيل،**علم الاجتماع الحضرية ونظرياته**،منشورات جامعة قسنطينة،2004،ص:39.

ويتضح في هذا المقام أن الحضرية لمنهج حياة في المدينة لابد أن يتجانس والقيم الحديد وفي المدينة والمغرة باستمرار بانتقال من القيم التقليدية إلى القيم الحداثية، من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، من العلاقات القرابية والموسعة إلى علاقات جير أو عمل ضيقة النطاق، إضافة إلى بروز ادوار جديدة المؤسسات رسمية مختلفة.

4/ النظريات المفسرة للنمو الحضري :

شهد موضوع المدينة والنمو الحضري و التحضر العديد من النقاشات والكتابات والرؤى والاتجاهات المتباينة ، نسعى في هذا الفصل عرض أهم هذه النظريات والاتجاهات الفكرية

4-1/ نظرية المكان المركزي :

انطلقت هذه النظرية من تحديد حجم المدن و عددها و توزيعها و ظهرت عام 1933 على يد العالم الجغرافي ذي الأصول الالمانية "والتر كريستالر" .

و المكان المركزي وفقا لهذه النظرية هو بداية التمركز الحضري ، و بالتالي اعتماد النظرية هو بداية لمختلف هذه المراكز الحضرية و تربط هذه النظرية بما يسمى "بالتركيب التسلسلي" لمراكز العمران ، وذلك لوظائفها فمثلا هناك القرية الصغيرة والقرية والبلدة و المدينة وعلاقة هذه المجالات المتعددة ببعضها وموقع المواصلات و مناطق الأسواق فيها .

4-2/ نظرية أقطاب النمو :

الفكرة الأساسية لهذه النظرية من مفهومها للأقطاب ووجود منطقة أو أكثر من المناطق بالبلد تتمتع بمميزات معينة اقتصادية واجتماعية و جغرافية تجعلها محورا أساسيا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى.

وتصبح في علاقة عضوية بين المركز والفروع ، وأول من تلكم عن هذه النظرية "فرانسوا بروكس" f.peroux سنة 1955ووضع القواعد الأولى لهذه النظرية .

قسم "بيروكس" هذه الأقطاب تحت وصف الحيز الاقتصادي الى ثلاث أشكال .[1]

- الحيز الاقتصادي الذي تجسده مجموعة من العلاقات بين الممولين والمشترين .

[1] انتصار العتوم ، **نظرية أقطاب النمو في الاقتصاد الحضري** ، موقع العربي ، نسخة الكترونية ، اطلاع يوم 2019/10/17

E3arabi.com/sociology

- حيز مجال قوى المشروع ، والمقصود به تأثير المشروع من حيث الجذب للموارد والعوامل الإنتاجية للمشروع .
- الحيز المتجانس و المقصود به علاقة التكاليف أو نقل مشروع من مشاريع منافسة .

ونعتقد أن فكرة هذا التقسيم حسب "بيروكس" تجسد ثنائية المركز والفروع بلغة اقتصادية انطلاقا من الدورة الاقتصادية وأهم عناصرها من المشترين والممونين والتكاليف و العلاقة بين المشاريع المختلفة.

باحث آخر في هذا السياق وهو "ميردال" انطلق من نقطة أغفلها "بيروكس" وهي السياق الجغرافي من خلال دراسة العلاقة التبادلية بين القطب التنموي وعناصر الحيز الجغرافي .

ميز "لويس دافين " بين نوعين من الاقطاب وهي قطب النمو الفعال النشط ويجمع بين مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها على المناطق المجاورة و قطب النمو الكامن ويشمل المناطق التي استحدث فيها التصنيع ، واصبح هناك إمكانية واحتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته .[1]

4-3/ اتجاه الايكولوجيا البشرية :

والمنطلق العام لهذه النظرية هو اعتبار المدينة ظاهرة حضارية واجتماعية في نفس الوقت ، وتختلف عن الظواهر الطبيعية في كونها تحمل الانسان و حضارته ، وبالتالي فالمدينة ليست مجالا فيزيقيا أو اقتصاديا أو معماريا فحسب بل محتوى ونظام اجتماعي معقد.

[1] محمود الكردي ، **النمو الحضري ، دراسة لظاهرة الاستقطاب في مصر** ، رسالة دكتوراه منشورة ، دار المعارف ، مصر ، 1982 ، ص32.

و قد برز أهم علماء هذا الاتجاه من زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية والمحدثة ومنهم "شنور" و " دنكا"و "مارتن" . وقد قدم الثنائي "شنور" و "دنكا" مفهوما جديدا في هذا المجال سموه "المركب الايكولوجي" حيث يشمل العناصر الأربعة الآتية : البيئة –السكان –التنظيم الاجتماعي و المستوى التكنولوجي .

وحسب رأينا هذه العناصر الأربعة هي تركيب للبيئة الاجتماعية و الفيزيقية للمدينة من حيث تواجد عدد من السكان وبيئة فيزيقية ، وكذا مستوى مرتفع من التكنلوجيا والتحضر ، إضافة الى تنظيم وتأطير اجتماعي .

حصر "موريس" العمليات الأيكولوجية للمدينة في ثلاثة عناصر وهي :

التركيز وعدم التركيز – المركزية و اللامركزية – الغزو و الانتخاب .[1]

و هي عمليات تفسر التفاوت في توزيع السكان وسيطرة اقليم على أقاليم أخرى ، وكذا مدى انتقال الجماعات الحضرية لأسباب العمل والربح والصناعة وممارسة التجارة .

4-4/ نظرية وسائل الاتصال :

و يرجع هذا الطرح النظري اعتبار المدينة فضاء للعلاقات البشرية فنجد "ماير" يصور المدينة من خلال التفاعل ، فالنقل ولاتصالات في نظره ما هي الال وسائل لإحداث التفاعل البشري [2].

وقد ركز الباحثين في هذا المدخل على دور وسائل الاتصال الجمعي ووظائفها في عملية النمو الحضري .

4-5/ قاعدتا جفرسون و زيف :

---

[1] Harry richardson,**regionel economics location theory urban structure and reginel** ,weidenfields and nocolson, london ,1969 , p 170.

[2] دروس ، **نظريات النمو الحضري و التحضر** ، نسخة الكترونية ، ص 3.

Amenagenerte.blogspot.com

وحسب هاتين القاعديتين ، فان في كل بلد مدينة متقدمة جدا على بقية المدن الأخرى وفي أغلبيها هي عاصمة البلد ، فهي الأكبر حجما و نشاطا و أهمها موقعا و تأثيرا في حياة البلد وسكانها .

وتمتص اليد العاملة وبها أكبر معدلات الاستهلاك وبالتالي فالعلاقات بين هذه المدرسة و غيرها مبينة على العلاقات على أساس قاعدة النشاط والحجم .

وحسب هذه القاعدة فالمعدل النمو الطبيعي للسكان لا تزيد في حجم هذه المدن المعيارية . بل يعود ذلك الى من يطرق أبواب هذه المدن عن طريق الهجرة مثلا فيزيد حجمها ونشاطاتها وبالتالي تصبح مركزا حضريا محوريا .

5- المشكلات المعاصرة للمدينة:

ان المدينة المعاصرة ومع الثغرات المختلفة تعاني الكثير من المشكلات التي ومع احلال الحكومات العديد من البرامج الا أن مشكلاتها تزيد يوما بعد يوم ولا تنقص فالمكان أو المجال الحضري ومن مظرار ايكولوجي وسوسيو ثقافي حسب لويس ويرث هو مجال للعلاقات الاجتماعية بين الافراد والسياقات الحضرية والدراسات تهتم بالتنظيم الاجتماعي الحضري ومظاهر التفكك الحضري، والمشاكل التي ارتبطت بنمو المدينة[1].

ونبين في الآتي أهم مشكلات المدينة المعاصرة:

1/ مشكلة السكان:

مع تزايد هجرة السكان الأرياف إلى المدينة وزيادة خصوبة البشر ،زادت مع محدد السكان في المناطق الحضرية.

بالبيئة للهجرة الداخلية قد حكمها عوامل الطرد والجذب نحو المدينة نختصرها في الآتي:

[1] Bardo j and hart manj M ; **urban sociology peacock** , publishers teenessee , p 6.

* عوامل الطرد

-المناخ والعوامل الطبيعة والكوارث

بعض الأرياف يقتصر فيها النشاط الزراعي الموسمي.

التضخيم السكاني في الأرياف

عدم كفاية الأرض الزراعية، ويقص المياه

سوء توزيع الملكية الزراعية

المبنى يقام الاقطاعية وتحرر الفلاحيين

تفاؤل فرض الحصول على الأرض للزراعة والكسب

نقص بالمرافق وتدلي الخدمات بالأرياف[1].

- عناصر الجذب الحضري:

تطور العمل الصناعي بالاستقرار بالأجر المرتفع وقوانيين عمالية صارمة.

انتقال المدن إلى نمط عمراني صخم بفعل استاد مراكز اجتماعية وثقافية واجتماعية وتجارية وادارية.

تنظيم المدن وتحسن مستوى الخدمات فيها.

انتشار الجامعات والمدارس ومؤسسات لتكوين لمختلفة

جودة الحياة بالمدن وزيادة درجة الفرق والتراضية

لفقد وسائل النقل بأنواعها.[2]

كل هذه الأسباب ساهمت بشكل كثير في زيادة ساكنة المدينة اليوم.

[1] حسين أحمد رشوان،ص:67.

[2] حسين أحمد سشوان، نفس المرجع ، ص:68.

اضافة إلى ذلك قد تجس منظومة الصحة بالمدن ساهم في التقليل من الوفيات

ان الازدحام السكاني هو أولى المشكلات الحضرية فذلك كصعوبة الاستجابة لحاجات الساكنة المتنامية باستمرار.

2/مشكلة السكن:

تعاني الكثير من ساكنة المدن من نقص كبير في عدد المساكن، ورغم كل الجهود التي تقدم بها البلدان بمشاركة القطاعي العام والخاص، الا أن توفير سكن لائق للأسر أصبح هاجس كبير وحلم صحب المنال مع زيادات الهجرة الداخلة والتي مصيرها الأرياف ونجد الكثير من مظاهر التفرد واليوم على الأرضية خاصة بالعواصم والمدن الكبرى، وكل ذلك سببه الرئيس عدم امتلاك سكن يأويهم.

وتلعب الأسباب الآتية ارتفاع سعر الأراضي ومواد البناء واليد العاملة بالمدن سببا كبيرا لصعوبات انشاء وبناء مساكن.

وهذه المشكلة معضلة حقيقية لساكنة المرتبة قد تساهم في نشوء المناطق للهامشية أو القصديرية والتي تحمل معها ظهر الكثير من الأفات الاجتماعية كالسرقة والجريمة والاغتصاب وتعارض المخدرات وغيرها.

3/تلوث البيئة:

يعتبر مشكل تلوث البيئة من مشكلات المدينة الأساسية وأخطرها " ولقد ظهرت نتيجة الانفجار السكاني واستنزاف المصادر الطبيعية والتضخم الزراعي والصناعي،وتدني مستوى التخطط الاقليمي، وعدم اتساع الطرق الملائمة والكافية لمعالجة مصادر التلوث بالاضافة الى اللامبالاة من قبل الإنسان في تعامله مع بيئته"[1]

[1] رشيد سالمي، **اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، اطروحة دكتورة في العلوم الاخر،جامعة الجزائر،2006،ص:65.

ومن أشكال التلوث تلوث الهواء،وقد عرفه اعلان المجلس الاوروبي بأنه" انتشار مواد غريبة في الهواء أو حدوث تغيير هام في نسب المواد المكونة له، مما يترتب عنها نتائج ضارة أو مضايقات"[1]

اضافة إلى تلوث المياه وتلوث قد يضر البيئة والمساحات الخضراء.

وعندما تضيق الأرض في المدينة يميز السكان إلى تعليه بناياتهم حتى تحتوي مع أكبر عدد من المساكن والمكاتب وضيق المدينة سكانها متسللة عرضها العديد من المدن الكثير.[2]

وهذا النسيج الجديد له تأثر على البيئة الحضرية كما لتطور النسيج الصناعي بالمدن وعلى أطرافها أثار سلبية على البيئة ففي بلادنا الحائز مصنعين كبير من كمصنع الحجار للحديد وأسميدال بعنابة جعل مرتبة عنابة وما جاورها منطقة ملوثة بيئيا.

وفعلا مشكلات تلوث البيئة الحضرية من سمات العصر الحديث اذ أن البيئة الحضرية لمكان ليس كيانا ماديا فقط، ويصعب النظر إليه لذلك اذ أنه مكان للقيم والعادات والأنشطة الاجتماعية المختلفة التي يصعب علينا أن ننظر اليها منفردة عن بعضها البعض وبناء عليه فمستوى التلوث ونوعيته يتباين من بيئة حضرية إلى أخر بحكم مؤثرات طبيعية وايكوغرافية واقتصادية واجتماعية وحضارية، وهذه تؤثر في تباين معدلات التلوث.

وأيضا هناك أسباب اضافية تزيد في تلوث البيئة كعالم السيارات ووسائل النقل المهترئة والتي لا تشتغل بالطاقة النظيفة، ففي وقتنا هذا تجوب الملايين من المركبات الشوارع ليلا ونهارا ونفكر جميعا في حجم آثار ذلك على البيئة.

---

[1] Michel despax , **droit de l'environnement**, Edition litec pares, 1980, p 423.

[2] كاتب حديد وعبد العزيز بوودون،"تلوث البيئة الحضرية وتاريخ سكان المدن" **مجلة الحوار الثقافي** عدد1،مجلد6،مارس 2017،ص35.

ان اقتران اليوم موضوع البيئة باستدامة التنمية وبالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على اعتبار أن المسؤولية لاجتماعية للمؤسسات تبنى مع أخلاقية واجتماعية وانسانية وقانونية للأفراد والمؤسسات تجاه البيئة، بمعنى بعث مشاريع أو أنماط حياة لا تضر بالبيئة وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة من صحة وطاقة وبيئة مناسبة و"المسؤولية الاجتماعية تفترض أن المؤسسة ليس لديها التزامات" قانونية أو اقتصادية فحسب، بل عليها مسؤوليات تجاه المجتمع، والتي تتجاوز هذه الالتزمات.[1]

اذن هناك علاقة تعاقدية والتزامات اتجاه البيئة للحفاظ عليها والحفاظ على جودة الحياة الاجتماعية وتعرف أيضا المسؤولية الاجتماعية" بأنها مفهوم يغطي جميع الآثار الانسانية والاجتماعية المترتبة عن أداء ونشاط المؤسسة.[2]

وهنا نشير إلى أهمية بعث الاقتصاد الصديق للبيئة عموما فالقضاء الحضري معرض للكثير من المشكلات البيئة خصوصا مع زيادة تركز السكان بالمدن وأطرافها.

4/ مشكلات المرافق العامة:

بالنسبة لمشكلات المرافق العامة نجد أولى هذا المشكلات مشكلة النقل بالمواصلات حيث بعض سكوت جريد Scott green "النقل بأنه دورة الأفراد والطاقة والاطائع والخدمات يقوم بها فاعلون اجتماعيون لتحقيق أهداف اجتماعية[3].

ومن هنا نبرز أهمية والوظيفة الأساسية للنقل، وخاصة على مستوى شهيد تنقل الأفراد وتحقيق احتياجاتهم وعلاقة موضوع تحديث منظومة النقل بتحديات التنمية المستدامة والشاملة.

---

[1] Ighilmane b **, la contribution de la G R H a la responsabilité sociale de l'entreprise**, revue d'économie et de développement humain, v5 n2 université blida é, 2014, p 57.

[2] Hadj slimane, **vers la mesure de la performance des ressources par la responsabilité sociale de l'entreprise**, revue économie et management ,v 10,n n1, 2011, p 230.

[3] حسين أحمد رشوان،مرجع سابق ص:122

ومن مشكلات النقل بالمناطق الحضرية قدم واهتراء فقد الوسائل، غياب التنوع فيما فمثلا وسيلة الميترو والترامواي تنقلان الأفراد بطريقة سلبية وآمنة مع ربح للوقت دون خلوة اختناق مروري مقاربة بالوسائل الأخرى، كما أدى أيضا زيادة درجة التحضر إلى زيادة أسرع في طلب النقل السريع، وزاد ضغط السيارات بالمحاور الكبرى للنقل بالمدن وساعات الذروة.

مدان بدائل حل مشكلات النقل لا يمكن أن يحقق غايته الا من خلال التفكير في موضوع النقل المستدام.

وهو النقل الذي لا يعوض لصحة العامة والأنظمة البيئية للخطر، ويلبي الاحتياجات للوصول إلى استخدام مصادر الطاقة المتحددة بمعدلات أقل من معدلات تجديدها، واستخدام الموارد غير المتجددة بمعدلات أقل من معدلات تطوير بدائل من الموارد المتجددة[1].

فالنقل المستدام ينطلق من تخطيط شامل لمنظومة النقل الحضرية من وجهة نظر مستدامة، تحافظ على البيئة وتلبي حاجات الأفراد في المواصلات والنقل المستدام أيضا يسمح بتلبية احتياجات التنمية للأفراد والشركات والمجتمع على أن تغطى بأمان وعلى نحو يتفق مع صحة الإنسان والمجتمع.

هناك مشكلات مرتبطة بالخدمات العامة أيضا يتوفر الماء والكهرباء وهي مسألة مهمة لحاجة ساكنة المدينة لهما، وانقطاع أو عدم توفر ذلك يخلق مشكلات حضرية عدد، وتلوث المياه مثلا قد يضرب الصحة العامة وأيضا مشكلات مع مستوى المحيط الحضري.

5/المشكلات الاجتماعية والاقتصادية:

[11] قندوز عائشة و التاوتي عبر العليم ، "النقل المستدام في الجزائر، حالة النقل البري"،المجلد16،العدد 2،**مجلة جديد الاقتصاد الجمعية** الوطنية للاقتصاديين الجزائرين .العدد 1 ، 2021. ص :348.

المدينة اطار أو هيكل كبير يجمع جماعات اجتماعية متباينة ثقافيا و اجتماعيا : و تمثل كل مجموعة او فئة اجتماعية أنماطا حضرية مختلفة[1] .

يساهم التحضر في تقليص وضعف العلاقات الاجتماعية وبوادر تلاشي قيم التضامن الآلي الذي يرجع إلى قوة الرابطة الاجتماعية علم التي أساسها القرابة كما في الريف.

ولهذا فالمدن مع هذا التغريدة الحديدة من مشكلات الاجتماعية وخاصة بالأحياء المتخلقة أو المنتشرة هو شأنا أطراف المدن من بين أهم هذه المشكلات الأعراف الجريمة السرقة العاطي المخدرات اتلاف الممتلكات العمومية، والاضرار بالقضاء الحضري والمساحات الخضراء التسول وغيرها.

فزيادة تتحقق الهاجرين إلى المدن وارتفاع مستوى تكاليف العيشة والبطالة وعدم توفر ومن فعل بحجم هذه الفئة أكيد سيؤدي ذلك إلى هذا الظواهر الاجتماعية السلمية.

وحتى مظاهر التجارة الفوضوية من بين بدائل هذا الوضع الغير طبيعي بالمدن.

وتبدو في المدن عدم كفاية الخدمات الأساسية في المجتمع كالتعليم والصحة والثقافة والترفيه أو انخفاض مستوى أجاء تلك الخدمات[2].

فمثالا تعاطي المخدرات والخمور مشكلة تندرج الغباء الثقافي والاجتماعي وهي شكل من أشكال الهروب من المتماثل والأسرية والظروف الاجتماعية للمدينة.

مشكلة أخرى و هي انتشار ظاهرة التسول، وهو طلب المال والحاجيات في الطريق العام أو بالمساحات الكبرى في المدينة.

ظاهرة البقاء وهي ظاهرة تكثر بالمدن هي التي تهيء العرضة لممارسة هذه الظاهرة، خاصة في الأحياء الفقيرة أو الأحياء الجديدة.

---

[1] صبحي محمد قنوص ، **دراسات حضرية ، مذخل نظري** ، الدرار الدولية للنشر ةالتوزيع ، القاهرة ، 1994 ، ص 187.

[2] حسين أحمد رشوان، مرجع سابق،ص:141.

مشـكلات أسـرية وأهمهـا الانفصـال الأسـري والطـلاق حيـث مـع التطـور الاجتمـاعي والاقتصادي ودخول المرأة عالم الشغل وتحقيق استغلالها المادي تشريع حالات الطلاق وهذا ما أثر على كيان واستقرار الأسرة.

مشكلات أخرى اقتصادية تظهر حاليا بالمدينة أهمها حضرية لامتياز والكثير من الشباب المهاجر لا يمتلك مهارات نقص مستويات تعليمهم وللبطالة أنواع أهمها: البطالة المقنعة، البطالة الهيكلية، البطالة الدورية، البطالة الاختيارية وغيرها.

مشكلة أخرى في الفقر وهي ظاهرة ملازمة لصح توفرها فرض لعمل ونمو الثقافة الاستهلاكية بالمدينة وأيضا لغلاء المعيشة وكثرة المستلزمات اليومية كالنقل والمواصلات الخدمات الصحية وغيرها.

كما أن بدائل الترفيه متوفرة بقوة بالمدن وبالتالي القدرة على تحقيق هذه الحاجة لا تتوفر بحي عموم ساكنة المدينة، الأمر الذي قد يدعم ويؤدي إلى تبني سبيل السرقة لتلبية هذه الحاجة وهذا ما يفسر بانتشار واسع لهذه المشكلات الاجتماعية والمجتمعية بالقضاء الحضري.

خلاصة الفصل :

لفهم طبيعة الحراك الحضري وكل المتغيرات المرتبطة بالنمو الحضري ، لابد من فهم الأدبيات السوسيولوجية حول التحضر والحضرية ومشكلات المدينة ، لغرض تقديم الرؤى البديلة للتخطيط الحضري على مستوى العمران أو بناء المدن الجيددة أو تشييد الفضاءات الخضراء وفضاءات الترفيه ، كما أن مساهمة الجميع كمختصين في العمران والجغرافيا البشرية والديموغرافيا شركاء فاعلين للمتخصين في علم الاجتماع من أجل بناء وتطوير مدن عصرية . مدن خضراء . مدن ذكية ، مدن أكثر إنسانية .

الفصل الثالث: الهجرة الريفية الى المدن

- تمهيد

1- العوامل المتحكمة في الهجرة من الريف إلى المدينة

2- أشكال الهجرة

3- خصائص المهاجرين وتكيفهم

4- العلاقة بين المهاجر وموطنه الأصلي

5- نتائج الهجرة وآثارها

6- تطور ظاهرة الهجرة الريفية في الجزائر

- خلاصة الفصل

تمهيد

في هذا الفصل سوف نحاول التعرض إلى ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، بإعتبارها مظهر من مظاهر الهجرة الداخلية الدائمة الحدوث في كل المجتمعات، حيث سنتعرض إلى تطور الهجرة الريفية في الجزائر، كما سنشير إلى حجم وخصائص المهاجرين من الريف إلى المدينة، وكذلك قوانين والعوامل الهجرة الريفية، وإنعكاسات الهجرة على المدن مستدلين ببعض النظريات السوسولوجية المفسرة لها ، فالهجرة الريفية في البلدان النامية غالبا ما تساهم في كبح التنمية، وعلى ضوء هذا التعرض سوف نتطرق إلى أهم الآثار ونتائج ومشكلات غير مرغوب فيها، على جميع الأصعدة على الريف، على المدينة ، وعلى المهاجرين أنفسهم.

1- العوامل المتحكمة في الهجرة من الريف إلى المدينة:

عند تناول العوامل أو الدوافع أو الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الهجرة بأنواعها داخلية أو خارجية إرادية أو إضطرارية مؤقتة، أم دائمة أو غيرها، وينبغي تقسيم هذه العوامل والتميز بينها على أساس مجموعة العوامل التي في البلاد المرسله للمهاجرين، وتعرف بإسم عوامل الطرد ثم مجموعة العوامل التي تمكن في البلاد المستقبلة (المدينة) للمهاجرين، وتعرف بإسم عوامل الجذب ذلك لأن مجموعتي هذه العوامل تتفاعل فيما بينها لتحديد حجم الهجرة وإتجاهاتها[1]:

وبغض النظر عن الأشكال والنماذج المختلفة التي تتخذها عملية الهجرة، والتي تنطوي بداخلها على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع، إلا أنه بمقدورنا أن نقدم تصورا مبسطا للظاهرة، تستطيع من خلاله الوقوف على أهم الأسباب والدوافع المشجعة لها أو المؤدية إليها، الهجرة والتنقلات السكانية البشرية في تصورنا ليست عمليه بيولوجية كما هي الحال في المملكو الحيوانية غير البشرية، كما أنها لا تحدث في فراغ بل تحددها وتدفع إليها سياقات إجتماعية وثقافية في المقام الأول، وهي الهجرة في مجملها عبارة إنتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لعجزه عن تحقيق الإشباع النفسي والمادي والتكيف الإجتماعي، وعدم قدرته على إشباع الإحتياجات والرغبات، أو حتى مستوى الطموح الذي يتطلع إليه الفرد أو الجماعة إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانيات تحقيق كل هذه الأمور، وله بدرجة نسبية ومن هنا سوف نقسم أسباب وعوامل الهجرة إلى مجموعتين من العوامل:[2]

[1] على عبد الزراق جلبي ، **تجددي علم الاجتماع السكان** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2012، ص244.

[2] مصطفى عمر حمادة .، **الانثرولوبجيا والتنمية السكانية** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2019 ،،ص136.

- **عوامل الطرد في الهجرة:**

- ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين الجغرافية والديموغرافية والسياسية والإقتصادية، حيث أن هذا الأخير له آثار كبير على المهاجرين، حيث أن الظروف الإقتصادية للمناطق الريفية إلى طرد السكان منها، إلى مناطق أخرى هي في الغالب المناطق الحضارية والمدن الصناعية، إذ كان نظام الملكية الزراعية في الريف وتركز الملكية في أيدي قلة بسيطة، من العوامل التي أدت إلى زيادة الأيدي العاملة غير المالكة، ومن ثم زيادة البطالة، مما دفعهم إلى البحث عن فرص للعمل في النشاطات الإقتصادية التي لا تتوفر في القرية أو الريف، وإنما تنتشر في المدن مثل الصناعة أو التجارة.
- كما ترتب على تفتت الملكية الزراعية نتيجه لنظام الوراثة أو غيرها، صغير حجم المساحات المزروعة وقلة الإنتاج وإنخفاض مستوى المعيشة، مما يؤثر كذلك في طرد السكان عن فرص عمل ومستوى معيشة أفضل، كما وأن الإتجاه إلى إستخدام الآلات الحديثة في الزراعة قد يساعدها على تفشي البطالة في الريف وبالتالي طرد السكان منه إلى المدن.
- كما أدت الزيادة الطبيعية بين المواليد والوفيات في الريف إلى زيادة معدلات الزواج أيضا، وإلى تميز البلاد المرسلة للمهاجرين بميزة وديمغرافية تطرد السكان من هذه البلاد إلى غيرها.
- ولقد كانت الظروف السياسية المميزة للبلاد المرسلة للمهاجرين مثل حدث في إندونيسيا واليابان، التي أدت إلى طرد السكان وهجرتهم داخليا إلى مناطق أخرى[1]

[1] عبد الزراق جلبي ، **علم اجتماع السكان** ، مرجع سابق ، ص .ص 252-262.

- لقد احتلت نظرية الطرد والجذب لفترة طويلة مكانا في تفسير الهجرة، فقد إعتبر "بوج BOUGUE" هذه النظرية على أنها مكونة من متغيرين مستقلين هما الطرد والجذب، أما "جورج Arias George" فقد أرجع التحركات السكانية إلى عاملين رئيسيين هما:

- تحركات بفعل عوامل ضرورية معينة، أو لظروف قهر أو إلزام معين.
- تحركات حسب الحاجة أو تحركات إقتصادية[1].

و نعتقد أن الحاجة الاقتصادية مع غلاء المعيشة و ابحث عن تحقيق بعض الجووانب المتربطة بالعادات الاستهلاكية المتنامية باستمرار سبيل نحو زيادة ظاهرة الهجرة .

عوامل الجذب:

- إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية والمناخ الأكثر ملائمة أن تحظى بلاد مثل فلوريدا وكاليفورنيا بمعدل من الهجرة الداخلية، من مناطق وولايات أخرى إلى هاتين الولايتين الأمريكيتين.
- وتدفع عوامل الجذاب الإقتصادية في أحد المناطق، مثل توفر مشروعات العمل وفرص العمل والدخل المرتفع والتعليم والسكن الملائم إلى الهجرة الداخلية إليها، من مناطق أخرى وكانت الهجرة بسبب الحصول على فرصة عمل تتمثل في أكبر نسبة من المهاجرين من الريف إلى الحضر.
- وتدفع عوامل من الجذب السياسية في أحد المناطق مثل الإضطهاد أو التفرقة العنصرية إلى هجرة الزنوح في أمريكا من الجنوب إلى الشمال، حيث يقل الإضطهاد والتفرقة العنصرية في الشمال عنه في الجنوب.[2]

وفعلا خلال الفترة الاخيرة أو العقود الثلاث الاخيرة كثرة الصراعات العرقية في الكثير من بقاع العالم ساهم في زيادة ظاهرة النزوح ، والهجرة كنتيجة عكسية لتوفر مناخ

[1] د ص ن ، **دراسات في الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية** ، دار الثقافة والفنون ،1984 عمان ، ص.ص38-39

[2] علي عبد الزراق جلبي ، **علم اجتماع السكان**، مرجع سابق ، ص.ص 226-227.

الاستقرار فعدم الاستقرار معنها زيادة تدفق المهاجرين ومغادرتمه لبؤر الصراع والحروب .

- من هذا تبدو محاولة تحديد أسباب أو عوامل قاطعة وعامة لعمليات الهجرة والتنقل السكاني، محاولة صعبة للغاية، فلقد كشفت مجموعة الدراسات والبحوث الإجتماعية والنفسية، عن عدد هائل من الأسباب والدوافع التي يصعب حصرها في قائمة واحدة، غير أنه لأغراض التحليل و الدراسة يمكن القول بأن الإختلاف القائم بين عوامل الجذب وعوامل الطرد ليس إختلافا النوع أو الكيف، بل هو إختلاف في الكم أو الدرجة، فكلاهما يمثل طرف النقيض بالنسبة لأي خصائص أو ظروف السياق الإجتماعي، فإذا كان عدم توافر فرص العمل الملائم تمثل عاملا طاردا في المواطن الأصلي، ومنطقة الإقامة الدائم كان توفر نفس الفرص، فمثلا عاملا جاذبا لسكان هذه المنطقة إلى نظيرتها، وهكذا وبعبارة أخرى فإن عيوب أو نقائص السياق الطارد إذا جاز لنا التعبير هي نفسها بمزايا السياق الجاذب للمهاجرين.
- وبوجه عام فالأسباب الطاردة والجاذبة في مجال الهجرة عديدة ومتنوعة، كما أسلفنا قد تصل كما أشارنا سابقا عندما أشار إليها بوج Bouge إلى أكثر من 25 عاملا، منها ما يرتبط بإختيار مكان الهجرة، ومنها ما يرجع إلى أسباب ذات أصل إجتماعي أو إقتصادي، ومنها على سبيل المثال فرص العمل المتاحة ومستوى الأجور، وتكاليف الإنتقال، ووجود الأقارب أو المعارف في المهجر، وخصائص البيئة الطبيعية والتركيب السكاني، فرص إستثمارات رأس مال، وتغيير التنظيم الإقتصادي، والتغيير التكنولوجي، وحرية الفكر والعقيدة، توفر المسك الملائم، توافر فرص التعليم أو الترويج، وتوتر أو تكامل العلاقات الإجتماعية بالموطن الأم، والعوامل الطبيعية وغيرها من العوامل العديدة والمتنوعة، ولا تزال الدراسات الإقتصادية والإجتماعية تكشف يوما بعد يوم عن الجديد من عوامل الطرد والجذب، لذا يتحكم منهجيا دراسة

عملية الهجرة بأسلوب دراسة الحالة، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم المعطيات الإميريقية حول دوافع الهجرة وأسبابها[1]

ايضا لا يمكن اغفال الظواهر الطبيعية الجفاف و بعض الظزاهر الطبييع ةالكزلالز والبراكين و الفضياضات والاعاضر وغيرها ، وقارة افريقيا وآسيا بيئتان تكثر فيهما هذه الظوهار ومع عدم وجود بنية تحية مناسشبة ، قد يؤدي ذلك الى كثرة الوقيات وبالتالي فكالثير منالافراد والاسر تهاجر خشية الأذى المتظر من هذه الظواهر .

- **قوانين الهجرة:**

- على الرغم من التباين الموجود في ظاهرة الهجرة إلا أن نفرا من العلماء إستطاعوا أن يتوصلوا إلى بعض القوانين الخاصة بالهجرة، فقد نشر "رافنشن Ravenstion" في قوانين الهجرة (Lows of migration) سبعة قوانين وهي كما يلي:

1-إن أغلبية المهاجرين يتحركون إلى مسافات قصيرة من الموطن الأصلي.

2-إن عملية الإمتصاص هذه تحدث على نحو مؤداه، أن سكان الريف المجاورين مباشرة للمدينة يتجهون إليها مباشرة، وأن الفراغ الذي يخلقه المهاجرون يمتلئ بمهاجرين جدد من مناطق أخرى أكثر بعد، حتى يصل المهاجرون إلى أبعد ركن من أركان المدينة.

و هي صفة طبيعية لسياسة ملأ الفراغ ، و نعتقد أن هذا الحراك السطاني له الكثير من المشكلات التي قد تنجم تؤدي الى عدم الاستقرار المجتمعي و الاقتصادي خصصوا في البئيات الاجتماعية التقليدية أو العصيبة التي تتسم بالتجانس الثقفاي والاجتماعي .

3-إن عملية التوزيع هي نقيض عملية الإمتصاص، مع أن لها خصائص متشابهة

[1] مصطفى عمر حمادة ، مرجع سابق ، ص137.

4-كل تيارت رئيسي للهجرة يقابله تيار دائري يكافئه.

5-إن تدرج المهاجرين في بعض المسافات الطويلة عموما يقوم على أساس تفضيلهم لأكبر المراكز التجارية والصناعية.

6-سكان المدن الأصليين أقل هجرة من سكان الريف.

7-الإناث أكثر هجرة من الذكور الأصليين.

- في حين يرى "ستوفر Stoffer" أن حجم المهاجرين الذين يهاجرون إلى مكان ما يتناسب مباشرة مع حجم الفرص الوسيطة المتوفرة في تلك الأماكن.[1]

و حسب "ستوفر" فالسبب الحاسم هنا هو اقتصادي بحث ندرة مناصب الشغل عامل هام للهجرة والبحث عن بدائل مجالية ارخى على الاقل تسهل اياجا منصب عمل لسد الاحتياجات الاسرية والحياتية .

2- أشكال الهجرة الريفية:

إن للهجرة أشكال بصفة عام والهجرة الداخلية بشكل خاص، يلحظ تعدد أشكالها ومنها ما يلي:

أ- تصنيف الهجرة حسب إدارة القائمين بها:

- **الهجرة الإرادية:** وتشمل أنواع الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر، وتغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضبط أو إجبار رسمي[2].
- **الهجرة الإفتراضية (القصرية):** غالبا ما تكون على شكل نزوح يصاحب أو يعقب العنف الذي قد يمارس من قبل بعض الجهات ضد الأفراد أو الجماعات أو الشعوب وهو على شكلين هما:

[1] صالح خليل الصقور ، نفس المرجع السابق ، ص.ص23-24.

[2] علي عبد الرزاق جلبي، **علم إجتماع السكان**، مرجع سابق ، ص 213.

أ- **العنف البدني:** غالبا ما يعقب هذا الشكل من أشكال العنف، مثلا بالضرب والطرد.

- **العنف النفساني:** غالبا ما يتخذ هذا الشكل من أشكال إجبار الأفراد والجماعات على ترك مناطقهم، غالبا تتبعها بعض الأنظمة من أجل كبح جماعة المبدعين وأصحاب المبادئ، وبالذات الذين تعتقد بأنهم يشكلون خطر عليها[1]. و هو من أهم أشكال وصور العنف من خلال احساس المعنيين بالتهميشو الالقصاء والاستبعاد الاجتامعي وبالتالي البحث عن بدائل مجمالية أخرى افضل توفر فرص اكبر للابداع .
- **الهجرة القومية:** تشير الوقائع والممارسات الميدانية إلى قيام العديد من الحكومات بطلب من الأفراد والجماعات عن مناطقهم طردا بالترغيب، وتارة بالترهيب وبالذات إذا ما أحست بأن وجودهم يعيق خططها ومشاريعها التنموية[2].
- **الهجرة الإرادية الطبيعية (الطوعية)، الهجرة الإختيارية:**

تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منظمة أو بلد إلى آخر وتغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي[3]. يعني حسب ذلك وجود العفوية في الهجرة ربما الاساب تكون مضمورة غير واضحة ولكن اسباب الهجرة موجودة موضوعية وغير ذلك .

ب- تصنيف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه:

- **الهجرة الدائمة:** وتمثل الهجرة الدائمة عملية إنتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى، وما يصاحبها من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين، الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون إليه مرة أخرى[4].

---

[1] صالح خليل الصقور، مرجع سابق ، ص .29

[2] نفس المرجع ، ص 30.

[3] علي عبد الرزاق جلبي، **علم إجتماع السكان**، مرجع سابق ، ص.ص 292-293.

[4] علي عبد الرزاق جلبي، **علم إجتماع السكان** ، نفس المرجع السابق ، ص 293.

- **الهجرة المؤقتة:** فهي تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى إنتقالا مؤقتا، يطلق على هذا النوع من المهاجرين إسم المهاجرين العائدين الذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلية نظرا لإرتباطهم لأسباب إجتماعية وإقتصادية[1]. و الكثير من المهاجرين خصوصا الذين أتو من بيئات محافظة مثل المجتمعات العربية أو الاسلامية فحنين العودة دائما حاضر ، فبعد مدة معينة يأتي الحنين للعودة .

ج- تصنيف الهجرة من حيث الحجم أو عدد المهاجرين:

- **الهجرة الفردية:** يقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على الأفراد، وبالذات الأعازب والشاب وأرباب الأسر منهم، حيث يعتبر هذا النوع من أنواع الهجرة من بين أخطر أنماط الهجرة المعروفة، فترك أرباب الأسرة لزوجاتهم وأبنائهم في مناطقهم الأصل لفترات طويلة[2]. بالفعل أحيانا الفرد المهاجر يهارج للتخفيف المعيشي ولكن يترك أزمات اخرى بالموطن الاصلي من خلال ترك اسرهم في وضع اقتصادي متردي .
- **الهجرة الجماعية:** الهجرات الأسرية حيث يهاجر رب الأسرة وزوجته وأبنائه في وقت واحد، هجرة أفخاذ وبطون العشائر من منطقة إلى أخرى داخل البلد، حيث يسود هذا النوع من أنواع الهجرات لدى الدول التي مازالت تشهد تطبيقا لقانون العشائر[3].
- **هجرة العشائر والقبائل:**

يسود هذا الشكل من أشكال الهجرة في بلدان العالم الثالث بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص، وبالذات لدى العشائر والقبائل التي تقطن في الريف المنعدمة[4].

[1] عبد الرزاق جبلي، **علم إجتماع السكان**، مرجع سلبق ، ص 294.

[2] صالح خليل الصقور، مرجع سابق ، ص.ص 38-39.

[3] نفس المرجع ، ص.ص 39-40.

[4] نفس المرجع، ص 40.

3- خصائص المهاجرين وتكيفهم:

- من الذي يهاجر؟ وما هي الخصائصه البيولوجية والإجتماعية والإقتصادية والإيدولوجية؟[1] وهذا مدخل ديموغرافي مرتبط بمعرفة الخصائص الديموغرافية .
- وكيف تتأثر الهجرة بخصائص المهاجرين من حيث السن والجنس والمستوى التعليمي، والمهنة والحالة الإجتماعية، وتتحد خصائص المهاجرين من إلى المدن على النحو التالي:

أ- من حيث المهنة:

إن معظم الذين يهجرون الريف من العمال الزراعيين الذين يقومون بالأعمال الزراعية التقليدية غير التكنولوجية، مثل الحراسة بواسطة الحيوانات، والتسميد والحصاد وقطف الثمار، ورش المبيدات ورعي الماشية، وإقامة الحواجز الحجرية، وتقليم الأشجار وغيرها، ومنهم العاملون في البناء وعصر الزيتون، والمطاحن التقليدية، وهي مهن ريفية بامتياز .

ب- من حيث ملكية الأرض:

ترتفع الهجرة بين الفلاحين وأهل الريف ممن لا يمتلكون الأراضي (العاملون بالأجرة) وباليومية و أو مناصفة مع صاحب الأرض، أو أن حجم الحيازة قليل ولا يتناسب مع حجم الأسرة الريفية الكبير. وهنا نرجع لابن خلدون الذي ذكر في عامل الاستقرار و تفرقته بين البدو و ساكنة الريف بممارسة النشاط الزراعي الذي يمارس بامتلاك الارض و زراعتها.

جـ- من حيث السن والجنس:

ترتفع نسبه الذكور المهاجرين على الإناث، حيث أن التقاليد والقيم الريفية العربية لا تسمح بهجرة الفتاة والمرأة دون محرم، وغالبا ما ترتبط حركة الإناث بهجرة الذكور، أما من حيث السن فقد دلت الدراسات على أن معظم المهاجرين من الريف، تتراوح أعمارهم بين

[1] على عبد الرزاق جلبي ، ، **علم اجتماع السكان** ، مرجع سابق ، ص 224.

(15-35) سنة من العمر، حيث تكون هذه الفئة أكثر قدرة على الحركة والتكيف والمجازفة في الإبتعاد عن المجتمع الريفي، وروابط القرابة.[1]

د- من حيث المستوى المستوي التعلمي:

- يبدو أن للمستوى التعليمي في عملية الهجرة، إذ أن هناك علاقة ترابطية موجبة بين درجه التعليم و مستوى الهجرة في الريف، وقد فسر ذلك بأن إرتباط فرص العمل في المدن بالمستوى الثقافي، وأن العمل يكون من نصيب العمال الأكثر تعليما.
- إلا أن هذه الفرضية تتعرض لكثير من التحديات، والدليل هو إكتظاظ المدن بالأحياء الشعبية والبيوت القصديرية، والتي يدل على إفتقار سكانها إلى المؤهلات والكفاءات العلمية والفنية.[2]

هـ- من حيث الحالة الإجتماعية:

تزداد نسبة المهاجرين العزاب والمطلقين والأرامل أكثر من الفئات الأخرى، وحتى ما يتخذ المتزوجون القرار بالنزوح من القرية أو البادية، فإنهم يتركون زوجاتهم وأولادهم عند الأهل والأقارب حتى تتاح لهم فرصة إيجاد العمل، وتوفير الإيراد الكافي لتأمين المسكن وتأثيثه، و تزيد الهجرات الفردية من سنة إلى عدة سنوات، تتم خلالها الرحلات المستمرة بين المدينة والريف أسبوعيا و شهريا، بينما تتوافر الظروف الملائمة لهجرة الأسرة الممتدة بكامل طاقمها، إذ أنه من الصعب على الريفي أن يقتلع من المجتمع الذي تأصلت فيه جذوره لعدة أجيال سابقة.[3]

يساعد حصر عدد المهاجرين سنويا في التعرف على حجم الهجرة وتفيد مقارنة هذا الحجم بحجم الهجرة في سنوات أخرى، في التعرف على الزيادة أو النقص أو تعقب بإتجاه

---

[1] د ص ن ، **الهجرة من الريف الى المدينة في الوطن العربي أسبابها ومشكلاتها ومستقبلها** ، المعهد العربي لانماء المدن، 1986، ص.ص 32-33

[2] أحمد الرباعية . مرجع سابق ، ص 67

[3] **الهجرة من الريف الى المدينة في الوطن العربي أسبابها ومشكلاتها ومستقبلها** ، مرجع سابق ، ص33

تغير في حجم الهجرة، ولا تحتاج الفائدة التي تعود عليها من هذا التقدير لحجم الهجرة والتغير فيه، إلى تأكيد ذلك، معرفة الحجم والتغير فيه، تقف بمثابة مؤشر على مناطق الجذب والطرد للسكان، وتمتد بالأساس في وضع برامج ومشروعات عن التخطيط المتوازن مع هذه الحركات في الهجرة.[1]

- ولقد أشار كارل ماركس في قانون السكان إلى أنه أو كلما أنتجت الطبقة المؤجرة تراكم رأس المال، وبقدر ما تفلح في هذا الإنتاج فإنها تنتج في الوقت نفسه وسائل إحالتها خارج العمل والإنتاج.
- بمعنى أن تراكم رأس المال ينتج هذه الصناعات المقدرة على تطوير ذاتها، وإحداث تحولات فنية فيها، من شأنه أن يساعد على إستغناء عن الكثير من الفنيين والعمال الذي يصبحون عبئا عليها، وبالتالي فلابد من إنقاص عددهم لإضافة مكانوا يحصلون عليه من أموال إلى رأس المال.[2]

- **المهاجرين والتكييف:**

يبدو أن عملية التكيف التي تفرض نفسها على المهاجرين الريفيين إلى المدن التي تكاد تتكرر في معظم حالات الهجرة الحضارية، هي إستقطاب الوحدات القرابية في المدن إلى أعضائها الريفيين الوافدين إلى مدنها، فالريف المهاجر بحكم غربة المدينة وجلهله بأوضاعها ومضطر إلى أن يلجأ إلى أقاربه الدمويين، أو أصهاره، أو جيرانه، معارفه غير الأقارب، لكي يتلقى منهم بعض الدعم والمساندة في البحث عن العمل.[3]

4- العلاقة بين المهاجر وموطنه الأصلي:

[1] علي عبد الزرزاق جلبي ، **تجديد علم اجتماع السكان** ، مرجع سابق ، ص249.

[2] صالح حليل الصقور ، مرجع سابق ، ص 24.

[3] قيس النوري ،**الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد و العولمة** ، مؤسسة حمادة للدراسات والنشر والتوزيع . اريد . الأردن . 2001، ، ص 284.

العلاقة بين القرية والمدينة، بحيث أن المهاجرين قد يمثلون قناة مستمرة التدفق بين الريف والمدينة، كذلك فإن النمو المستمر للمدينة سواء في الحجم أو الامتداد المكاني قد امتص كثيرا من القرى المحيطة بها، بحيث دخلت القرية في المدينة، كما أن التحسن المستمر في وسائل الإنتقال قد مكن المدينة من الإنتظار فيما وراء حدود القرية وبالإضافة إلى ذلك زاد الاعتماد المتبادل بين القرية والمدينة .

وفي الكثير من البلدان، خاصة الناخبة هماك علاقة كبيرة بين المهاجرين وأصولهم الريفية بحيث العلاقة ما زالت قائمة على مستوى الزيادات العائلية وممارسة الأنشطة الزراعية والاقتصادية، إضافة إلى الاعتماد على قضاء حاجات لأسرة في الكثير منها عن الريف، ولهذا العلاقة غير مستقلة، ولهذا لا مريد عم المتصل ريفي/حضري.

العلاقة بين المهاجر وموطنه الأصلي مظهر لنوعين من التوافق، توافق نفسي أو ذاتي، وتوافق اجتماعي، فالمهاجر المرتط بقريته يجد أن هذه الزيارات تساعد على حفظ توازنه الشخصي وعاملا مخففا للشعور بالفروق بين القديم والجديّد، إلا أنها تضر بعملية التنمية الإقتصادية والصناعية، فالثقافة التي ترتبت على النظام الانتاج الزراعي مما تتضمنه من قيم واتجاهات، نظرة إلى الكون، وأنماط التفكير لا تصلح للتعامل مع الإنتاج الصناعي بل قد تعوقه .

من الناحية الأنثروبولوجية نعتقد أن المهاجر هذا الشخص لا يمكن عزله عن موطنه الأصلي فالكثير من المعالم والمظاهر الحياتية تظهر في سلوكه ويومياته تعكس هذا التواصل الريفي/حضري.

كما أنه لا يمكن كذبت عن المدينة بنمط التحضر المطلق وانما الحديث عن مدينة برواسب ريفية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية ،الثقافية.

5- نتائج الهجرة وآثرها:

إن الآثار الناجمة عن الهجرة الداخلية سواء كانت إجتماعية، أو إقتصادية، أو ديموغرافية متداخلة، يؤثر كل منها في الآخر بحسب حجم الهجرة وإتجاهات تياراتها، ومدى قدرة البنية الحضارية على إستيعاب هؤلاء المهاجرين وإدماجهم في المجتمع الجديد، كما تتأثر بمدى قدرة المجتمعات الريفية المرسلة للمهاجرين على الصمود، وإنتاج عناصر جديدة لقيادة حركة التنمية والتغيير فيها، كما تعتمد أيضا على موقف الدولة من ظاهرة الهجرة سواء كانت بالرفض أو بالتشجيع أو حتى بلا مبالاة بناء عليه:

-فإن للهجرة الداخلية من الآثار في كل من مجتمعي الإرسال والإستقبال، أشياء كثيرة لا يمكن لنا تجاهلها، فلقد ظهر أكثر من إتجاه بين الباحثين والعلماء في ميدان الدراسات السكانية والإجتماعية، بعضها رافض لها والبعض الآخر مؤيد لها، وهو ما تم التعرض له في الجزء النظري من الدراسة، حيث تبين بأن الدين والإرث السوسيولوجي النظري، ينظر أن لها على أنها ليست بكاملها شرا على الإنسانية، إلا أن عدم أنظمة وأبنية المجتمع الحضري على التحمل والصمود، وبالتالي عجزها عن توفير كل ما يلزم من خدمات لهذه الأمواج المتلاحقة والقادمة من كل صوب وحدب.[1]

يمكن تقسيم هذه الآثار ونتائج المحتملة للهجرة على مستوى الدولة الواحدة إلى قسمين، الأول يرتد أهم الآثار على مستوى الريف، والثاني على مستوى الحضر، وفيما يلي عرض أكثر تفصيلا لهذه الآثار:

- **على المستوى الريف:**

1-إستنزاف قوة العمل والزراعية مما يترتب عليه تقليص رقعة الأرض الزراعية.

2-تأنيث الأسرة الريفية بسبب هجرة الزوج وما يترتب عليه من إنعكاسات، سواء على وضع الأسرة أو على وضع الزوجة والأبناء في الأسرة.[2] .

[1] صالح خليل الصقور ، مرجع سابق ، 235.

[2] منير عبد الله كرادشة ، **علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية** ، عالم الكتب . أربد ، الأردن ، 2009 ، ص159.

3-ينقص حجم العمالة في الريف نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن، فيرتفع أجر العامل الزراعي.

4-أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى الحظر إلى تفكك الروابط الإجتماعية للفرد، بينه وبين مختلف الجماعات التي يرتبط بها إرتباطا عربيا، وفي مقدمتها الأسرة الممتدة والأسرة التوجيه.

5-أدت الهجرة الداخلية المتزايدة من الريف إلى الحضر، مع زيادة الإهتمام بسكان المدينة إلى تخلف أهل الريف عن أهل الحضر، وإلى قيام هوة ثقافية بين قطاعي المجتمع الواحد، ولا شك أن هذه الهجرة تهدد وحدة المجتمع وكيانه.[1] .

6-لا يمكن أن ننظر إلى المهاجرين على أنهم منتجون ومستهلكون فقط، بل أناس هاجروا بعاداهم وقيمهم وآرائهم السياسية وشخصيتهم المختلفة نوازعهم الشخصية وطموحاتهم، عملية توافقهم وتكيفهم مع البيئة الجديدة وقد تطول مدتها حسب مدة متغيرات، منها النظم والتشريعات التي تساعدهم في الإستقرار، وموجود المؤسسات الإجتماعية ومكاتب الإستخدام والرعاية الإجتماعية والتوجيه السياسي والإرشاد المعنوي، وغيرها من المؤسسات الضرورية للتكيف، ومن الصعوبات التي يواجهها المهاجرون، إختلاف المعتقدات واللهجات والعادات، ويميل الريفيون الوافدون من منطقة واحدة إلى التجمع في منطقة واحدة أو متقاربة، سعيا للإطمئنان النفسي والشعور بالتبعية، وهذا بالإضافة إلى الإضطرابات النفسية والعقلية نتيجة للجهود التي يبذلها الريفيون والمعاناة للتأقلم.[2]

- **على مستوى المدينة:**

الهجرة إلى المدينة لها أسباب عديدة أهمها:

[1] علي عبد الزراق جلبي ، **علم اجتماع السكان** .، مرجع سابق ، ص.ص275-277.

[2] **الهجرة من الريف الى المدينة** ، مرجع سابق ، ص 37.

1-إنجذاب الناس إلى المدن بما فيها من مظاهر الحضارة، وما توفره من تسهيلات معيشية وخدمات إجتماعية وصحية والإقتصادية، وتوفر فرص عمل جديدة يمكن أن تتيحها لهم الحياة في المدينة مقابل سوء الأوضاع المعيشية في القرى والأرياف، مثل عدم توفر الماء والكهرباء والخدمات الصحية الأساسية والمدارس...، وتفشي البطالة بسبب مكنة الزراعة وإستبدال الأيدي العاملة بين الفلاحين بالآلات – سوء توزيع الأراضي الزراعية.

2-بروز ظاهرة تزييف المدن نتيجة تدفق المهاجرين من الريف بإتجاه المدن والسكن فيها.[1]

3-زيادة الكثافة السكانية في المدن نتيجة للهجرة الداخلية إلى ظهور كثير من المشاكل التي يمكن حصرها في مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة العامة والترفيه ومؤسسات الخدمة العامة.

4-ترتب على زيادة السكان في المدينة نتيجة لتيارات الهجرة، إنتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف وإرتفاع معدلات الجرائم على إختلاف أنماطها.[2]

5-أدت زيادة الكثافة السكانية في المدن نتيجة الهجرة الداخلية (الهجرة الريفية)، إلى ظهور كثير من المشاكل التي يمكن حصرها في مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة العامة والترفيه، والمؤسسات للخدمة العامة.

6-ترتب على زيادة السكان في المدن نتيجة لتيارات الهجرة، إنتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وإرتفاع معدلات الجرائم على إختلاف أنماطها.[3] .

7-وبالإضافة إلى نزوح القوى العاملة غير الماهرة أو الفنية، وبالتالي تمتلئ المدن بهذه العناصر، الأمر الذي يزيد من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة، هذا بالإضافة إلى أن

[1] منير عبد الله كرادشة ، مرجع سابق ، ص.ص159-161 .

[2] علي عبد الرزاق جلبي ، **علم اجتماع السكان** ، مرجع سابق ، . ص 277.

[3] علي عبد الزراق جلبي ، **تجديد علم اجتماع السكان** ، مرجع سابق ، ص 252.

الدولة تضطر إلى تخصيص نسبة كبيرة من إستثماراتها لمواجهة تحديات التحضر السريع، والمشكلات الناجمة عنها، مثل بناء المساكن والمدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق، وقد ترتفع تكلفة المعيشة على الوافدين.

8-الدولة هي الهيئة المسؤولة عن رعاية المواطن وتوفير الأمن والإستقرار، وتحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة، وتوفير الفرص والخدمات لجميع المواطنين، دونما تمييز للسن والجنس والدين والعرق والإقامة، وتؤثر الهجرة في إحداث تغيرات سياسية مثل حجم التمثيل السياسي في المؤسسات، وإعادة التقسيم الإداري للبلاد.

9-كما أن درجة القرابة وأسس الإنتماء العرقي تؤثر في تحديد الإنتماء السياسي، خاصة في الظروف التي تبرر فيها النزعات والخلافات، أهمية هذا الإنتماء والولاء كما أن نشوء طبقات جديدة من العمال يؤثر في تغيير الهياكل للمؤسسات السياسية.

10- وفي المجتمعات المصدرة تضعف السلطة على مواجهة المشكلات، التي تنشأ لنزوح أهل القرية في تنفيذ مشروعاتها وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي.[1]

ومن هنا نلاحظ أن للهجرة آثار ونتائج واضحة على أكثر من صعيد، وعلى المجتمعين سواء على الريف (المرسل)، والمدينة (المستقبل)، فهي تؤثر على حجم السكان وتوزيعهم ونموهم وتركيبتهم، وتتحد ملامح تغيير حجم السكان في إتجاهين في الريف والمدينة، ويتمثل أحدهما في زيادة سكان المدن المستقبلة، أو مناطق الإستيطان السكاني، ويمثل الآخر في تناقص السكان في مناطق الهجرة المغادرة (الريف).

11- إن الآثار المترتبة على وجود الأقارب والأصدقاء في مناطق الإستقبال وتشجيعهم لأقاربهم وأصدقائهم على الهجرة، تبرز دور المهاجرين الأوائل في مساعدة المهاجرين الجدد في الحصول على فرص العمل، كما أنها تساهم فذبدوؤ معاكس كالشجيع المحسوبية والوساطة داخل المؤسسات العمل، والمهن والإنتاج، إلى جانب

[1] **الهجرة من الريف الى المدن في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص.ص36-37.

مساهمتها في بعض الحالات في غرس روح الإقليمية والتعصب، للقريب والصديق على حساب المصلحة العامة، وبالتالي وضع المهاجرين والمجتمع الحضري بأسره أمام مشكلات أخرى.

12- إننا معنيون (المدينة) بتحسين أحوال المهاجرين وأحبائهم ومساعدتهم على سرعة الإندماج والتكيف مع الحياة الجديدة.[1] .

6- تطور الهجرة الريفية في الجزائر:

ان ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية ولاتخلو أي دولة من هذه الظاهرة ، و تعرف الهجرة الداخلية بأنها إنتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، من ولاية إلى ولاية، وتشمل الهجرة الموسمية وهجرة سكان الريف إلى المدينة، فالهجرة الموسمية فيها يفارق المواطن منزله في من فصول السنة ثم يعود إلى منزله، أما هجرة سكان الريف إلى المدينة التي تعتبر هجرة مستديمة في أغلب الأحيان، حيث نجد سكان المدن في الستينات حوالي 2.950.000، وسكان الريف 6.950.000 ساكن، أما عدد سكان مدينة الجزائر في الأربعينيات لا يتجاوز نصف مليون، أما في الستينات فأصبح يقرب المليون سنة[2].

أما بعد الإستقلال فتعتبر الفترة مختلفة في تاريخ الجزائر، حيث شهدت جميع الولايات إرتفاع في الهجرة، حيث تراوح إجمالي الهجرة بجميع الولايات فهو يتراوح بين (40 و 130%)، غير أن الجزائر العاصمة قد إستأثرت بالحد الأعلى، أما الحد الأدنى فتشرك فيه عده ولايات وهي الشلف، مستغانم، تيارت، باتنة، عنابة، قسنطينة، الواحات، الساورة، بينما بلغ المعدل في سعيدة ووهران 80%، وفي تلمسان والمدية من (70 و 60%) على التوالي و 100%، بولاية تيزي وزو، أما عن صافي الهجرة فلدينا قسمين من الولايات، إذ يعد صافي الهجرة من المؤشرات الدالة على الولايات الحاذبة والولايات الطاردة.

[1] صالح خليل الصقور ، مرجع سابق ، ص .ص 242-248.

[2] سيدي دريس عمار، **الانثروبولوجيا و جغرافية السكان** ، دار احامد عمان ، 2015 ،ص 160.

ولايات بها صافي الهجرة موجبا، أي أنها جاذبة للسكان من مختلف الولايات الأخرى، وهما ولايتين فقط هما الجزائر بـ 102%، في الألف، أي أنه في كل ألف من السكان يوجد 102 شخصا دخلوا إلى الجزائر، وفي وهران بلغ صافي الهجرة 46%.[1]

ولايات بها صافي الهجرة سالبا، أي أنها فاقدة لجزء من سكانها، وتشمل باقي ولايات الوطن، ففي ولاية تيزي وزو بلغ صافي الهجرة 50% في الألف، وفي تلمسان 43% في الألف، و والمدية 31% في الألف، وسطيف وسعيدة 27% في الألف لكل منهما، وقسنطينة والشلف 17% في الألف لكل منهما.

وهناك ولايات طاردة لجزء من سكانها بنسب أقل من سابقتها، وهي عنابة والواحات والساورة والأوراس ، حيث تراوح معدل صافي الهجرة بها ما بين)3 و 5%) في الألف، من خلال هذا التصنيف يتضح أن ولايات طرد السكان تفوق ولايات الجذب، وهذا الأخير يتحكم فيه عامل المسافة مما أدى إلى تباين تيارات الهجرة.

ونلخص ما سبق في أن: 5% من السكان الذين سنهم أكبر من 10 سنوات ينتقلون _يغادرون_ ولاياتهم الأصلية بين 1977 – 1987م، أما بين 1966 – 1977م فنجد أن النسبة كانت عالية وقدرت بـ 63%، وأهم العوامل المؤثرة في إنتقال الأفراد تعود إلى المجالات الإقتصادية والصحية والتعلمية بالدرجة الأولى[2].

الهجرة الداخلية بالجزائر منذ الإستقلال برزت عن الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي خلفها الإستعمار، فالأوضاع الإقتصادية المتدهورة بعد الإستقلال وفراغ عدد كبير من المؤسسات التي أصبحت موقفة لرحيل الفرنسيين، الذين كانوا يعملوا فيها، أي جذب العديد من الجزائريين، ومنه فضل بعض الأفراد الهجرة بإتجاه المدينتين الكبيرتين (الجزائر ووهران)، بحثا عن فرص العمل أو الهجرة بإتجاه فرنسا[3]

[1] نفس المرجع ، ص 161

[2] سيدي دريس عمار ، مرجع سابق ، ص ص-162-161 ،

[3]نفس المرجع ، ص 163.

خلاصة الفصل

لابد لفهم مسار البحث مناقشة مووضع الهجرة و معرفة خصائص المهاجرين و كذا مسألة تأثر ثنائية المتصل ريفي حضري ، على اعتبار زيادة تدفق المهارجين الى المدن يصاحبه العديد من المشكلات التنظيمية و الحضرية ، وتؤسسل مجتامع جديد حضري ولكن برواسب ريفية .

الفصل الرابع: الاقتصاد الغير رسمي

- تمهيد

1- جذور الاقتصاد غير الرسمي وتصوره

2- أسباب وعوامل ظهور الاقتصاد غير الرسمي

3- العلاقة بين النشاط الاقتصادي الرسمي والغير الرسمي

4- طرق قياس حجم الأنشطة الاقتصادية الغير رسمي

5- آثار ونتائج الاقتصاد الغير الرسمي

6- انعكاسات القطاع غير الرسمي على المستوى الكلى في الجزائر

-خلاصة الفصل

تمهيد:

الاقتصاد الغير الرسمي ليس مجرد وسيلة وجدها البعض، بل تعاني منه جميع الاقتصاديات في العالم فإنه ليس ظاهرة اقتصادية فحسب بل له تداعيات وتجليات في العديد من بلدان العالم والبلدان النامية بشكل خاص ونظر التنوع مجالات عمله فقد حاول الاقتصاديون من دراسة مسيرة التنمية الاقتصادية بمعدلات النمو الاقتصادي ويتلخص ذلك السبب بمشكلة الاقتصاد غير الرسمي وفي هذا الإطار يمكننا أن نستعرض أهم العناصر الأساسية الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي.

1/ جذور الاقتصاد غير الرسمي وتصوره:

تشكل نشاطات الاقتصاد الموازي شبكة متسعة ومتنامية في علاقات الانتاج والتبادل والتوزيع، والتي تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول منها الجزائر فالاقتصاد غير الرسمي فيها لم ينشأ صدفة بل تمخض عن جملة متشابكة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ميزها هذا البلد[1]. أهمها مايلي:

لقد انبعث الجزائر في فترة مابين 1962 إلى 1979 في اقتصادها النظام الاشتراكي في تسيير شؤون الاقتصاد والذي كان قائما على التخطط المركزي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة بناء الاقتصاد وبدات تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من النتائج التي صاحب تطبيق المخططات[2].

وقد تم بنى من خلال هذه العثرات ثلاث مخططات تنمية الأول ثلاثي في نهاية الستينيات والثاني والثالث ربعاي أول ورباعي ثاني خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

أزمة النفط ، بشقيها الإنخفاض والارتفاع: نتيجة إعتماد الجزائر الشبه مطلق على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في مبادرات الدولة أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أثر على الاستثمار والإنتاج وعلى جميع القطاعات الإقتصادية الأخرى[3].

ومن نعلم ارتباط اقتصاديا ودخلنا القومي بعائدات البترول والأزمة النفطية انعكست على النواحي الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ومن افرازاتها أحداث التولد 1988.

---

[1] موسوس مغنية،ضبط ، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة"،**مجلة الاقتصاد والمالية**،المجلد 4،عدد 2،2018،ص:179

[2] فاطمة الوالي، د مصطفى بن شلاطه، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر،**مجلة اقتصاديات المال والأعمال 2017** ص 180.

[3] موسوس مغنية،المرجع السابق،ص:180.

وقد أخذ الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الانتشار والتشغب بصورة مملوسة، حيث اتسعت رقعته لتغطي قطاعا عريضا من فئات وطبقات متعددة في المجتمع، ذلك إبتداء من موظفي الدولة، ونهاية بأقل الطبقات الذين يحصلون على دخول غير معلنة كما أن بعض ربات البيوت تمارس أعمالا يدوية كالخياطة قدر عليهم دخولا غير معلنة وضغار موظفي الحكومة يمارسون أعمال إضافية قد ترتبط بوظائفهم فقدر دخولا غير معلنة، أو ينخرطون في أعمال أخرى أقناء أو بعد إنتهاء العمل الرسمي، إلى ذلك الدخول التي حققها فئات عديدة من الممارسات[1].

وهذا النقلة النوعية في فئات ممارسة هذه الأنشطة يعود إلى استغلال الفراغ الذي لم يستغله القطاع الرسمي، إضافة إلى دخول فئات أخرى لهذا العالم والفرض من ذلك تحقيق دخل إضافي لسد حاجياتهم الشخصية والأسرية المتزايدة.

كما أن ظاهرة القطاع غير الرسمي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي، بالتحول السريع من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد السوق آثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأفرز أوجهه نشاط لم تكن موجودة من قبل،أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي وغير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الإقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر ومع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع غير الرسمي[2].

1. [1] طهراوي علي دومة ، **تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر** ، اطروحة ،جامعة الجزائر 3 ، 2010/2009. ،ص:61.

[2] بو دلال علي، "القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهرة،ومجالاته وسبل استقطابه"، **مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية** ، العدد 1 فيفري 2017.ص:152.

ويرجع أيضا هذا الانفتاح الاقتصادي إلى نمو الثقافة التحضر وارتفاع مستوى الثقافة الاستهلاكية عند أغلب الجزائريين، الأمر الذي في سنة 1998 ثم تطبيق برامج الاصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الإقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بهدف تحسين صورة الإقتصاد الجزائرين داخليا وخارجيا، ومن خلال هذه البرامج وبعد الإرتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيراءات الحكومية، الأمر الذي حضر الدولة على تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد، رافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي كما لجأت الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعدائها[1].

كما للفقر المالية سبب ارتفاع مداخيل البترول وبعض المشاريع الشبابية في مجال التشغيل وإنشاء المؤسسات المصغرة وعدم تفعيلها الحقيقي، تسرب مالي هام، فعلا اتجه نحو أنشطة غير مشروعة كالتهريب والأنشطة الموازية.

وبالتالي يجب أن يعمل النمو والإصلاح الاقتصادي لصالح المتعاملين الاقتصاديين والبطالين والفقراء على توجيه الموارد بشكل يتناسب مع إنتشار الفقر أو حيث يعيش الفقراء وعلاوة على ذلك يجب أن يراعي النمو لصالح البطالين والفقراء والاحتياجات والظروف[2].

وفعلا الفقر يجعل من صاحبه يبحث عن كل الحلول المشروعة أو غير المشروعة ولكن يتجه نحو الدرب السهل، من حيث الرأس المال والمكان والفكر والبيع وغيرها.

[1] فاطمة الوالي، مصطفى بن شلاط، ص:25.

[2] بودلال علي،"الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية،حالة الجزائردراسة قيلسية "**مجلة الاقتصاد المعاصر**، العدد 12 ،2008.،ص.ص :58،59.

2/ أسباب وعوامل ظهور الاقتصاد غير الرسمي:

لوجود وتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي عدة أسباب تختلف من قطاع لقطاع، ومن نشاط لنشاط ومن دولة لأخرى وهي عوامل متشابكة لا يمكن فصلها عن المحيط الاجتماعي، والسياسي والبيئي والثقافي للمجتمع المخفي، رغم أن بعض الاقتصاديين يرجع مسألة ظهور ونشأة الاقتصاد غير الرسمي إلى وجود اختلافات هيكلية، ومنهم من يرى أن وجود القوانين هو السبب في وجود كل ماهو غير رسمي ولكن ممكن حصرها في نقاط التالية:[1]

1/ الأنظمة الضريبية غير العادلة، التي تدفع الأفراد والمنشأت إلى البحث عن الحيل والطرق الملتوية للتهرب من الضرائب وتزوير الحسابات[2].

ونجد بعض الأنشطة التجارية هامش الربح قليل ولكن يرفعون ضرائب كثيرة هو عبء على عاتقهم، مما يجعلهم يمارسون أنشطة مشابهة ولكن بطريقة غير رسمية.

2/ مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدينة والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة.

3/ ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية.

4/تعقد الإجراءات الإدارية والتنمية وإرتفاع الرسوم في أسواق العمل.

5/ تعقد الإجراءات القضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية[3].

أيضا المنظومة الرقابية والقانونية إلى غاية اليوم غير مرافقة للنشاط الاقتصادي بنوعيه الرسمي والغير رسمي، ولهذا ضرورة الاصلاح القانوني للعبث مواد تنظم هذا النشاط.

6/ الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها.

---

[1] بن موسى كمال،براغي محمد ،" ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي " ، جامعة الجزائر 3 ..**المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية** العدد1 ديسمبر 2013، ، ص:201.

[2] بودلال علي،**الاقتصادج الخفي والنمو في البلدان النامية، حالة الجزائردراسة قياسية**،مرجع سابق ، 2008ص:44.

[3] طهراوي دومة علي، مرجع سابق ، ،ص:60.

7/ ظهور الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بكافة أشكاله[1].

9/ تواضع كفاءات وإمكانيات المؤسسات والهيئات الحكومية.

10/ وجود البطالة المقنعة يؤدي إلى ظهور الاقتصاد الخفي[2].

11/ ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى زيادة وتفاقم مشكلات القطاع غير الرسمي.

12/ الحضر على السلع الاستهلاكية.[3]

وتمثل العوامل السابقة صورا مختلفة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ،اذ يسهم كل منها تقدرها في نمو الاقتصاد الموازي يختلف مداه من دولة لأخرى نبعا لتوليفة الظروف القائمة التي تميزها[4].

في العموم وأهم عامل حسب اعتقادنا ساهم في بروز الاقتصاد الغير الرسمي هو غياب الدولة بشكل كبير ويتجلى ذلك في الشق القانوني والتنظيمي والرقابي وغياب المراهقة لهذه الأنشطة.

3/ العلاقة بين النشاط الاقتصادي الرسمي والغير الرسمي:

لشرح العلاقة بين النشاط الاقتصادي الرسمي والنشاط الغير رسمي، وهناك يجب الاشارة إلى عوامل سياسية كغياب الأمن والاستقرار السياسي، وعوامل اقتصادية كالبطالة والفقر وعوامل اجتماعية وديموغرافية كالهجرة الريفية وغياب التضامن الاجتماعي عموما هي أهم هذا الأسباب والقطاع الرسمي هو قطاع التحكم فيه الدولة لمؤسساتها المختلفة، طبعا هناك

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2] بودلال علي،**الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية،حالة الجزائر دراسة قياسية**، 2008،4،ص.ص :45،44.

[3] نفس المرجع السابق ، نفس الصفخة .

[4] بن قيدة مروان ، مرجع سابق ، ،ص:158

العديد من الطرق المساهمة في تطور القطاع الغير رسمي على حساب القطاع الرسمي وذلك الأمر مرتبط أيضا مجموعة من الظروف الجزأئية كغياب جزئي للدولة، زيادة الضرائب، غياب محلات قارة اضافة إلى غياب بدائل حقيقية للتشغيل.

تناقش أيضا العلاقة بين القطاعين في ثنائية (التكامل والتنمية) بمعنى آخر هل كل قطاع يكمل لآخر لأسباب ومبررات موضوعية أم هناك تبعية قطاع لآخر وتفصيلا لذلك ماذا كان الأساس في شرح العلاقة التكاملية أي هناك بعض الجوانب الغير محققة أو بعض الحاجيات غير مليئة للمجتمع ولأفراد في الكثير من الخدمات والمفتوحات، يتداركها القطاع الغير رسمي بطرائق موازية في مجالات مكانية معنية بالمدن ويعتقد هناك من نظرة وظيفة أنه على الدولة أثر ترافق القطاع والنشاط الاقتصادي الغير رسمي تسير وحكمة وبآليات وقوانين تراقبه وتنظمه، ولها تقلل من ظاهرة غياب أو نقص فرض ونسيج أيضا المبادرات، وأيضا من الناحية الاقتصادية النفعية، سيساهم ذلك في تراكم رأس المال من قد يفتح آفاق جديدة لنشاطات مقاولاتية أو مصغرة.

في حين من يرى تلك العلاقة هي علاقة تبعية فيعبر عنها بطريقة التشاؤمية ، حيث ضعف القطاع الرسمي سبب في تطور وزيادة حدة الأنشطة الغير رسمية وربما مع مرور الوقت استجاب القطاع الرسمي هو اخلال للقطاع غير الرسمي، ونعتقد أن هنا النموذج هو نموذج يمكن توقعه بالبلدان الضعيفة اقتصاديا أو المنهكة بفعل الحروب الأهلية أو أيضا تغيب فيها ثقافة الدولة والمؤسسات.

عموما أن مناقشة العلاقة بين القطاعيين تمثيلي علينا أمرين:

1/ من المستبعد الغياب المطلق لأمر القطاعيين

2/ القطاع الغير رسمي المؤطر مواقف للقطاع الرسمي.

وهنا نشير إلى دور الدولة لمؤسساتها الإدارية والرقابية لتنظيم الدورة الاقتصادية والتجارية لتنظيم نشاطات الاقتصاد الغير رسمية لتحقيق الغايات المذكورة سالفا.

4/ طرق قياس حجم الأنشطة الاقتصادية الغير رسمي:

من الصعوبة قياس أو تقدير حجم الاقتصاد الغير رسمي وذلك لاعتباره اقتصاد حقيقي، كما أن التقديرات حول الاقتصاد الغير الرسمي لا تعكس بالضرورة الحجم الحقيقي لهذا القطاع.

ولكن تلك لا يمنع من محاولات رصد وقياس حجم هذا الاقتصاد الغير رسمي، وكل بتحقيق في الحصول على أرقام و بيانات حول ذلك سيساهم بكل موضوعية في رسم أساسيات الوظيفية وفقا للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئة.

يقصد عدة طرق في تقدير حجم وقيمة الاقتصاد غير الرسمي لوضحها في الجدول الآتي:

الطـــــــــرق		السمـــــــــات
المناهج المباشرة	الاستجواب(المســـــح بالعينة)	تقديم دعم الاقتصاد غير الرسمي من بيانات المسح لدى الأسر
	المراقبة الجبائية (لتـــدقيق الحســـابات الضريبية)	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المعلن عنه الخاضع للضريبة
المنـــــــــــاهـــج غير المباشرة	احصـــاءات الحســـابات القومية	على أساس التفاوت بين احصاءات الدخل والانفاق في الحسابات القومية
	احصاءات القوى العاملة	على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، مع افتراض أن القوى العاملة تشارك نسب ثابتة عموما
	• المقاســـــات النقدية • المعاملات • الطلـب علـى النقود	• تقدم الاقتصاد غير الرسمي بطرح اجمالي الناتج المحلي • إجمالي لنتائج المحلي الاسمي الكلي • زيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي بصاحبه زيادة في الطلب على السيولة
	المقاربـــات الماديـــة (استهلاك الكهرباء)	طرح معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي وارجاع الفرق بينها إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي

Source :Schneider, Friedrich and Enste, Dominik:, op.cit.p49.

ويتضح من الجدول أن هناك عدة طرق ومناهج لقياس وتقدير وحجم الاقتصاد الغير رسمي وعلى رأس هذه الطرق أو المناهج التحقيقات الميدانية خاصة بالأمر والمؤسسات اضافة إلى بعض أشكال التدقيق لغربي وبعض الاحصاءات للحسابات الوطنية

من خلال حساب الفارقة بين الدخل والأنفاق، بمعنى ووفقا لهذا التقدير فمجالات الاقتصاد الغير رسمي لا يمكن قياسها من خلال الدخل بل من خلال صور الاتفاق

كما يمكن تقدير حجم المشاركة في هذا القطاع من خلال حساب الفرق بين معدلات والمشاركة المسجلة والفعلية في القطاع الرسمي ونتيجة لذلك يمكن تقدير حجم القطاع أو الاقتصاد الغير رسمي.

إضافة لوجود العديد من الطرق القياسية لهذا الاقتصاد ولكي تقسيم لهذا الفرق، يؤكد على أنها غير دقيقة بالشكل المطلق لصعوبات القياس، ويستقر الاقتصاد الغير رسمي رغم جهود الدول في تحديده احصائيا ومطالب ولكن إلى غاية اليوم هو تقدير لا أكثر.

5/ آثار ونتائج الاقتصاد الغير الرسمي:

كل من تناول الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية يؤكد المساهمة الفعالة لهذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية وتتمثل المساهمة الفعالة لهذا القطاع في:

عرض بالأثار الايجابية للاقتصاد الغير الرسمي:

1/ الدور الذي يلعبه القصاع في استيعاب فائض العمالة في سوق العمل، فالفجوة الموجودة بين نمو القوى العاملة ومعدل نمو التوظيف توضح الأهمية والدور الاستراتيجي لهذا القطاع بالنسبة لقضية التوظيف وتوليد فرص العمل بصفة خاصة في المناطق الحضرية[1].

وللمهاجرين إلى المدن الفئة الأكبر اتجاها واستقطاب للاقتصاد والنشاط الغير رسمي، وقلة المناصب الرسمية وتزويده في الجامعات والتكوين المهني كان عاملا حاسما لاتجاه العديد من الشباب تجاه هذا النشأة، إضافة إلى غلاء المعيشة وانعكاس ذلك على المستوى المعيشي للأسر.

[1] مدحت حسين عالية المهدي، **إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الإقتصادي**، د.د، القاهرة ،2000،ص:41.

أي أنه يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الداخل الحقيقية، إن انخفاض تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع قد تساهم في خلق فرص العمل كثير[1].

أي بمعنى آخر انشاء وممارسة هذا النشاط لا يحتاج إلى مقار أو محلات ولا لرأس مال كثير ولا لمساحة تجارية ولا أي مدخلات، بل هو نشاط سهل الممارسة جدا.

2/ توفير السلع والخدمات الرخيصة لمحدودى الدخل من السكان، حيث يذهب البعض إلى أن زيادة مساهمة هذا القطاع في توفير سلع وخدمة هي مساهمة سلبية لأنها غالبا ما تتم على حساب الجودة والالتزام بالمعايير الصحيحة[2].

عادة السلع المعروضة حسب هذا النشاط رخيصة الثمن ودون جودة، سهل الحصول عليها، من اعصار وأيضا اقبال عليها من طرف المشتري.

لما ننظر ‘لى هذا الوضع بأنه مضر بجودة الحياة وصحة الأفراد والأسر لتنوعه هذه السلع.

3/ يمثل هذا القطاع قاعدة تدريبية لخلق المهارات والقدرات التنظيمية فالورش الصغيرة تمثل المدرسة الأولى التي تضمن تواصل الحرف الهامة وتوفير تدفق من حاملي تلك المهارات[3].

حيث يتضح أن الكثير من ممارسي هذه النشاطات لهم مهارات عدة وهويات عدة وربما لجوئهم إلى نوع معين من النشاط تحت تأثير رغباتهم الشخصية والابداعية ويمكن في حال مرافقة بكل انتقال هذه النشاط إلى نشاط رسمي في شكل مؤسسته مصغرة يتحمل المعني على قرض ودعم إداري وعقاري وتوجيهي.

---

[1] إدريس بلمحجوب **الاقتصاد الخفي والجرائم المالية ودورهما في إعاقة التنمية**، مطبعة الأمنية الرباط ،المغرب،2012،ص:25.

[2] المرجع السابق،ص:42.

[3] مدحت حسنين، المرجع السابق،ص:42.

4/ يمثل القطاع غير الرسمي أداة عملية لتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي نحو مزيد من اللامركزية وعدم التركز الجغرافي للنشاط الاقتصادي[1].

وهذا يعود إلى خصوصية كل منطقة، ماذا كانت صناعة فهي بحاجة إلى خدمات على مستوى الأمن الغذائي والعكس وبالتالي الخصوصية الثقافية والاجتماعية والسياحية والاقتصادية بشكل عام تساهم في الاتجاه نحو ممارسة نشاط غير رسمي لجسد للفراغ والثغرة للقطاع الرسمي.

في المقابل تتمثل أهم سلبيات القطاع غير الرسمي في:

1/ إن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند إعداد الخطط السنوية مثل (معدل البطالة، معدل التضخم ... إلخ ومن المعروف أنه بمقدار ما تكون المعلومات دقيقة بمقدار ما تكون القرارات صائبة و واقعية[2].

وحتى في الكثير من الاحصاءات التي تقوم بها أجهزة الدولة الرسمية يغيب فيها احصاءات توفيقة حول هذا القطاع وبالتالي أي برنامج اصلاحي لا ينطلق من معلومات صحيحة وبالتالي النتائج بالضرورة غير صحيحة.

2/ التهرب الضريبي: يميل أصحاب الوحدات الاقتصادية الصغيرة لعدم الالتزام بدفع الضرائب[3].

وهذا اكبر اشكال وتحدى للدولة التهرب الضريبي أو الدولة وحاجة ماسة إلى أموال الضرائب لا يستخدمها في بعض البرامج الاجتماعية والتضامنية وتحسين ظروف العيش وتطور البيئة التحتية.

[1] مدحت حسنين ،المرجع السابق ، ص:42.

[2] إدريس بلمحجوب:المرجع السابق، ص:26

[3] مدحت حسنين:المرجع السابق،ص:42.

3/ إن هذا الاقتصاد يؤثر سلبا في المجال الصناعي والتجاري، وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع النضامنية، نتيجة انخفاض تكلفتها سواء كانت (تكلفة المواد الأولية أو الأجور، ونتيجة سوء نوعيتها وهذا ما يكرس شعار/ السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة من السوق)[1]

وهذا ما شرحناه سابقا على اعتبار أن النشاط الاقتصادي الغير رسمي هو وعاء لهذا المفتوح الذي لا يحترم الشروط الصحية ولا الجودة ولا حتى البعد الجمالي في المنتوج.

تتجادل الحالات عن العمال الذين يرتبطون مع أصحاب العمل بعقود عمل رسمية بالإضافة إلى ما سبق فإن عدد ساعات العمل تزيد عن عدد ساعات القانونية المحددة[2].

كما شكل في الحقيقة مشكلات تنظمية وأخرى مرتبطة بطرق سيئة للعمل، فالكثير من مرتادي هذا النشاط يعملون لعالج أشخاص آخرين لهم تقود في السوق، ويفرضون شروط قاسية حين يود العمل تحت سلطتهم، وبالتالي لا طروق عمل سياسية لا أجر عادل، لا حوافز وعمل حجم ساعي يفوق الثماني أو العشر ساعات أحيانا

5/ إن هذا الاقتصاد يساهم في نفسي و انتشار الأمية من خلال أن غلب العاملين فيه آميين أي تسربوا من المدارس[3].

كما أن هناك مئة من الأطفال والمراهقين ضحايا هذا النشاط وهم فعلا ضحايا الانقطاع المبكر عن الدراسة، وعددهم معتبر وأيضا الوضع الأسري المتردي والفقر عوامل ساهمت في اتجاه هذه الفئة لممارسة هذا النشاط.

[1] إدريس بلمحجوب:المرجع السابق،ص:26

[2] مدحت حسنين، المرجع السابق،ص:42،43.

[3] إدريس للمحجوب،المرجع السابق،ص:27.

6/ خلق العديد من المشاكل مثل إشغال الطرق وإعاقة الحركة المرور في كثير من الأحياء وأيضا مشكلة التلوث وغياب الإطار الصحي والشروط الصحية لمنتجات هذا القطاع مما يضر بصحة السكان.

فأغلب هؤلاء الأفراد يزاولون نشاطهم بفضاءات حضرية غير مرخصة ويعيقون سيرو خاصة في المناسبات الدينية.

7/ تريف المدن والكثير من الظاهر تعكس خلق شكلا حضري غير طبيعي لممارسات تجارية لانعكس النظم الحضري للمدن.

الأثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي:

ويلخص الباحث "بودلال علي" لذكر سلبيات الاقتصاد الغير رسمي في الآتي:

1/ تخفيض حصيلة الضرائب

2/ الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

3/ تشوه المعلومات

4/عدم التحديد معدلات البطالة

5/ عدم التحديد معدلات البطالة

6/ معدلات التضخم ارتفاعها يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي

7/ الساسية النقدية

8/ الأثر على توزيع الموارد

9/ تؤدي بعض جوانب الجمود في الاقتصاد إلى رفع معدلات الإفلاس بين المنشأت ورفع معدلات البطالة[1].

وهنا قد نتفق معه على حدوث وانتشار الكثير من الظاهر السلبية لممارسة هذا النشاط، مع العبء الاقتصادي الذي يحتل المرتبة الأولى السلبيات هذا النشاط بزيادة فرص التهرب الضريبي والغش الجبائي، والأضرار بالكثير من المؤسسات الاقتصادية الناشئة أو الكثيرة ذات الطابع الرسمي.

6/ انعكاسات القطاع غير الرسمي على المستوى الكلى في الجزائر:

انعكس وجود القطاع غير الرسمي بالسلب على الموازنة العامة خلال العشرية الأخيرة في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام حيث:

1/ تحقيق الربح الأقصى خارج المنظومة الضريبية والجبائية واستعمال اليد العاملة غير المكلفة، غير المصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وكذا تبيض الأموال القدرة[2].

نعتقد أن بعض الآثار لتحقيق الأموال وممارسة أنشطة غير قانونية يساهم في جمع الأموال الأغراض غير مناسبة، وهذا مضر بالاقتصاد والأمن القومي.

2/ نشاطات البيع على الحالة لمنتجات رديئة النوعية، مستورة بأسعار زهيدة من الخارج من أسواق غير المراقبة تمارس منافسة غير شرعية سمعت بتحطيم نسيج المؤسسات الصغير والمتوسطة الجزائرية، على اعتبار أن النشاطات الموازية غير خاضعة لأي أعباء ضريبية أو جبائية واجتماعية على العكس من المؤسسات القانونية التي تتعرض لحزمة من الضرائب والرسوم تجعلها غير قادرة على المنافسة[3].

---

[1] بودلال علي، **الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان حالة الجزائر دراسية قياسية**،مرجع سابق ، مجلة الاقتصاد المعاصر،العدد 4،2008،ص:45،46.

[2] بودلال علي، **القطاع غير الرسمي في الجزائر في الجزائر مظاهره مجالاته وقبل استقطابه** مرجع سابق ،ص:155.

[3] بودلال علي،المراجع السابق،ص:155.

ولهذا فأي شكل من أشكال حماية المنتوج الوطني هو محاربة هذا السلوك الاقتصادي الموازي لأنه يشجع ويروج المنتجات الأجنبية وهذا ضياع للعملة الصعبة واضرار بالاقتصاد الوطني.

3/ الخسائر التي تتكبدها الخزينة العمومية، على اعتبار أن النشاطات التي تحقق فوائد كبيرة، غير خاضعة للضريبة ولا يستفيد منها العمومية الوفية بأي شكل من الأشكال كما أن الخسارة التي تتكبدها الخزينة بحسب تقديرات مصالح الضرائب، تعتبر مرتفعة جدا لأن القطاع التجاري الخاص لا يساهم بأكثر من 0.6 % من الناتج الداخلي الخام وتقدر الجباية المحصلة من الخزينة ب 80 % من القيمة المضافة خارج المحروقات[1].

حقيقة الملايير من الأموال متداولة في السوق السوداء مع استحالة حصرها، المهم الرقم كثيرا جدا، والجزئية العمومية لا تستفيد منها ولو بالقدر البسيط، لعدم دفع الضرائب، وهذا ما يحدث عجز للتكفل بالكثير من لالتزامات الاجتماعية خاصة للفئات المعوزة.

4/ بلغ المتوسط السنوي لنسبة الفاقد الضريبي إلى الحصيلة الفعلية للضرائب على الداخل الاجمالي خلال العشرية الأخيرة حوالي 0.29، (29 %) وقد أسهم ذلك في:

تزايد العجز الكلى للميزانية من جهة وما يبرر انتشار الظاهرة وتعدد مختلف الأساليب للتهرب والغش الجبائيين من جهة أخرى[2].

وكل هذه المظاهر السلبية، وهذا الغش الجبائي عدد ودعم اتجاه العديد نحو ممارسة هذه الأنشطة الغير مرخصة لسهولة الممارسة، وجمع الكثير من الأموال بطرق غير مشروعة.

5/ التعديلات الضريبية التي تمت أثناء هذه الفترة.

[1] بودلال علي،نفس المرجع السابق ،ص:156.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

6/ كثرة الاعفاءات والمزايا الممنوحة من الإدارة الجبائية زدات من توضع حجم القطاع غير الرسمي.

7/ توسع السوق السوداء والسوق الموازية للعملات الصعبة[1].

ونعتقد أن دور الدولة لم يرقى إلى درجة ممارسة السوق السوداء والقضاء على هذا الاستخدام الغير المشروع للكسب، وأيضا الضرر اتجاه الاقتصاد الوطني والمنتوج المحلي.

خلاصة الفصل :

يعتبر الاقتصاد الغير رسمي اقتصاديا موازيا للاقتصاد الرسمي ويعيقه في غالب الأهداف الاقتصادية لأي بلد ، فمن الصعوبة قياسه و مراقبته و كذا التحكم فيه ، وامتداده يأتي على حساب الاقتصاد الرسمي ، وبالتالي فعلى الدولة مراقبته و تأطيره و الانتقال به تدريجيا الى تنظيم لهدف دمجه في الاقتصاد الرسمي لتحقيق الكثير من الغايات الإنتاجية والخدمية والجبائية .

و الكثيرمن ممارسي هذه الأنشطة هم كفاءات و فيهم الجامعيين و كل ذلك مدخل مهم للاستفادة منهم والدفع بعجلة تطوير الاقتصاد .

[1] نفس المرجع السابق ، ص:156.

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- مجالات الدراسة

1-1-المجال المكاني

1-2-المجال الزمني

1-3-المجال البشري

2-منهج الدراسة

4-أدوات وتقنيات جمع البيانات

4-1- الملاحظة

4-2- المقابلة

4-3- استمارة استبيان

5- عينة الدراسة

5-1- نوع وحجم العينة

5-2- خصائص مفردات العينة

تمهيد

إن علم الاجتماع في دراسته الظواهر الاجتماعية يسعى دائما إلى الجمع بين جانبين أساسيين يتمثلان في التراث النظري حول الموضوع المدروس، بالإضافة إلى دراسة المحيط الواقعي حيث أن الدراسة النظرية وحدها عبر كافة للوصول إلى الكشف عن الحقائق المتعلقة بالموضوع المدروس، لذلك كان من الضروري القيام بالدراسة الميدانية التي تعتبر وسيلة هامة المجمع البيانات من الواقع ومعالجتها كما هي، ولا ينسى هذا إلا بإتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية من أجل الوصول إلى الهدف المحدد في إشكالية الدراسة.

وتتمثل هذه الإجراءات في تحديد مجالات الدراسة أين تجرى ؟ متى ستجرى ؟ على من ستجرى، بالإضافة إلى تحديد المنهج المتبع، ومن ثم تحديد العينة وخصائصها ، وهي الخطوة التي يحدد من خلالها الباحث الفئة المقصودة بالدراسة. وأخيرا تحديد الأدوات التي ستجمع بها المعلومات حول موضوع الدراسة.

وكل هذه العناصر هي ذات أهمية منهجية تسلسلية تعطي للبحث الآليات الصحيحة للوصول إلى أهدافه التي انطلق منها.

1. مجالات الدراسة

1.1 المجال المكاني:

ويقصد به النطاق الجغرافي لإجراء الدراسة، وتحصر هذه الدراسة من الناحية المكانية في مدينة خنشلة (بلدية خنشلة)، التي تقع ضمن إطار ولاية خنشلة المحصورة بين خطي °6.30 و °7.30 شرق خط غرينتش و °34 و °35 شمال خط الاستواء[1].

1.1.1 الموقع الإداري:

تقع مدينة خنشلة إداريا ضمن تراب ولاية خنشلة، وهي واحدة من بين 21 بلدية التي تضمهم الولاية، وتعتبر مركز الولاية.

وتتمثل حدودها الإدارية في :

شمالا: الشمال الشرقي بغاي، الشمال الغربي الحامة.

شرقا: امتداد بلدية بغاي وأنسيغة.

جنوبا: بلدية أنسيغة

غربا: بلدية الحامة

2.1.1 المساحة:

تقدر مساحة بلدية خنشلة ب32كم^2 من مجموع مساحة الولاية المقدرة ب 9715 كم^2: أي بنسبة 0.32% من مساحة الولاية فهي تعد اصغر بلدية مساحة في الولاية رغم ثقل مسؤولياتها الإدارية.

2.1 المجال الزمني:

وهو المدة التي استغرقتها للدراسة، وذلك منذ البدء في طرح الموضوع المراد دراسته إلى غاية من معالجته نظريا وميدانيا ، فبعد ضبط المووضع مع المشرف ، تم توجيهي

[1] Annuaire statistique de la wilaya de Khenchela, 2011, p10.

[2] IBID.P.P 22-25..

لجمع دراسات سابقة و ثراث سسولجي حول الموضع تلا ذلك تحديد وصياغة إشكالية البحث والحدوده ، بعد ذلك تم انجاز الجانب النظري للبحث ، جاءت بعده مرحلة تنظيم إجراءات البحث الميداني والشروع فيه .

يمكن تقسيم مراحل الدراسة الميدانية إلى:

1.2.1 المرحلة الأولى

تم الشروع في الدراسة الميدانية خلال بداية شهر ديسمبر 2018 حيث تم النزول إلى الميدان باختيار بعض الأسواق بمدينة خنشلة وبتحديد عينة البحث كانت البداية بتوزيع استمارة تجريبية على 10 مفردات ثم إعادة تنظيمها و مراجعتها و توزيعها بشكل نهائي على عينة البحث .خلال الفترة الزمنية من شهر ديسمبر 2018 إلى غاية نهاية فيفري 2019 وتم القيام بمقابلات و زيارات لتجميع أكبر قدر من المعلومات وكانت عبارة عن جولات استطلاعية في مختلف الهيئات والإدارة التي لها علاقة بالهجرة الريفية و الاقتصاد غير الرسمي بمدينة خنشلة .

3.2.1 المرحلة الثالثة:

و خصصت لتنظيم وتحليل النتائج. و مناقشتها الى غاية اخراج البحث في شكله النهائي.

3.1 المجال البشري:

تبعا للتحديد المكاني الذي تمثل في بلدية خنشلة فإن المجال البشري الذي ستأخذ عينة منه يمثل سكان بلدية خنشلة، والذي بلغ عددهم حسب الدليل الإحصائي لولاية خنشلة في 31/142/2011 118100 نسمة من مجموع عدد سكان الولاية المقدر بـ 414550 نسمة [1] بنسبة 28.49 بالمئة من مجموع سكان الولاية ويتوزع سكان المدينة على 11قطاعا، كل قطاع يضم مجموعة من الأحياء (هذا التقسيم حسب مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية).

[1] ولاية خنشلة ، **الدليل الإحصائي للولاية**، مرجع سابق، ص 22.

1.3.1 معايير التقسيم:

- تاريخ إنشاء المساكن وشكلها وطبيعة بناياتها.
- محاور الطرق المهيكلة الرئيسية والثانوية.
- التقسيم الذي اعتمد في الإحصاء العام للسكن والسكان للسنة 1998 والذي قسم البلدية إلى 145 مقاطعة.
- الوظيفة السائدة في كل قطاع عمراني (سكنية إدارية تجارية).

2.3.1 التعريف بالقطاعات السكانية:

- **القطاع الأول:** حمام عمار يقع في مركز المدينة.
- **القطاع الثاني:** السعادة يقع في الجهة الغربية من المدينة.
- **القطاع الثالث** : السوناطيبة يقع في الجهة الجنوبية من مركز المدينة.
- **القطاع الرابع:** طريق زوي يقع هذا القطاع في الجهة الشرقية للمدينة.
- **القطاع الخامس:** المحطة يقع هذا القطاع في الجهة الشمالية من مركز المدينة ويعتبر من أكبر القطاعات السكنية.
- **القطاع السادس:** 5 جويلية يقع هذا القطاع في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة.
- **القطاع السابع** : طريق باتنة يقع هذا القطاع في الجهة الغربية من المدينة، ويتكون من منفصلين الأول في جنوب القطاع، أما الجزء الثاني في الشمال ويمتاز بنمط السكن الجماعي.
- **القطاع الثامن:** موسى رداح يقع هذا القطاع في الجهة الشمالية الغربية للمدينة، ويضم المنطقة الصناعية.
- **القطاع التاسع:** الأوراس يقع هذا القطاع في الجهة الجنوبية الشرقية للمدينة.
- **القطاع العاشر:** طريق بابار يقع في الجهة الجنوبية للمدينة.

- **القطاع الحادي عشر:** المنشار يقع في الشمال الشرقي للمدينة، وهو منطقة توسع في الجهة الشمالية. [1]

2. منهج الدراسة:

من أجل التحلي بالموضوعية في دراسة ما يجب على الباحث تطبيق منهج علمي يتوافق مع طبيعة الموضوع وفى الواقع لا توجد طريقة أو منهج علمي واحد يمكن الاعتماد عليه للكشف عن الحقيقة لان طرق العلم تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها الباحث وباختلاف الأهداف العامة والنوعية التي يهدف البحث تحقيقها لذا من الصعب المفاضلة بين طريقة وأخري إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل منها.

ويعرف المنهج بأنه عبارة عن برنامج محدد يتبعه الباحث للكشف عن الحقيقة مستندا في ذلك إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة ، كما يتضمن المنهج عدة خطوات تبدأ بملاحظة الظواهر ثم وضع الفرضيات تم إجراء التجارب وتنتهي بمحاولة التحقق من صدق الفرضيات أو بطلانها وصولا إلى قوانين عامة تربط بين الظواهر وتوجد علاقات بينها، وهناك من أعتبر المنهج مجموعة قواعد وخطوات التفكير العلمي المنطقي فيجب على الباحث أن يلاحظ ويجرب و يستنبط عدة مرات ليصل إلى تعميمات علمية وقوانين جزئية.

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة المطروحة، فهو فن التنظيم الصحيح السلسلة من الأفكار، إما للكشف عن حقيقة جهولة لدينا، وإما من اجل البرهنة على حقيقة معينة.

وانطلاقا من أهداف وفروض الدراسة والتساؤلات التي أثرناها فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل تحليل العلاقة الموجودة بين الهجرة الريفية والنشاط الاقتصادي غير

[1] ولاية خنشلة ، **معطيات إحصائية** ، نفس المرجع السابق ، ص.ص22-24.

الرسمي في مدينة خنشلة كنموذج عن المناطق الحضرية، بغية الوصول إلى نتائج وتفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع الموضوع المدروس .

وارتبط توظيف المنهج الوصفي منذ نشأته بالدراسات الاجتماعية والإنسانية . ولكن أيضا يستخدم في البحوث الطبيعية [1]، وتتمثل خطوات المنهج الوصفي في تحديد المشكلة واختيار عينة مناسبة ، وتحديد الأدوات التي ستجمع بها البيانات ، وفي الأخير تصنيف النتائج المتوصل إليها وتحليلها وتفسيرها في عبارات دقيقة وواضحة وتقديم التأويلات السوسيولوجية المناسبة لها.

3. أدوات جمع البيانات:

يحتاج الباحث أثناء قيامه يجمع المعلومات والبيانات إلى مجموعة من الأدوات والوسائل العلمية تساعده على جمع أكبر قدر ممكن من البيانات التي يحتاجها في بحثه حيث تمكنه هذه الأدوات من الحصول على بيانات أكثر دقة. واعتمدنا في بحثنا على الأدوات التالية:

3-1- الملاحظة:

الملاحظة هي الأداة الأكثر تداولا في البحوث الاجتماعية، وتعرف أنها " توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر من أجل الكشف عن صفاتها أو خصائصها تهدف الوصول إلى كشف معرفة جديدة عن تلك الظواهر أو الظاهرة.[2]

تسمح الملاحظة في عين المكان بادراك الواقع عندما نكون متواجدين في الميدان تكون الفرضة مناسبة لمشاهدة ما سوف يحدث و الملاحظة هي اللبنة الأولى التي يقوم عليها البحث العلمي، حيث أنها الأسلوب الأول و الأهم الذي يلجأ إليه الباحث في اختيار موضوع البحث و لا داعي أن نفصل القول بوجود نوعين من الملاحظة سواء كانت

[1] محمد عبيدات وآخرون ، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل** ، دار وائل ، عمان ، 1997 . ص 321.

[2] موريس أنجرس ، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية** ، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون ، دار القصبة ، الجزائر ، 2006 ، ص 190.

موضوعية أو بسيطة عامية) فالظاهرة قد يلاحظها العامة الخاص ولكن الفرق هو الاهتمام والتركيز والقصد، وهذا ما يميز بين الباحث والشخص العادي، فالعالم يهتم بملاحظة الظواهر وتصديقها والكشف عما يقوم بينها من تتابع و دلالات نسبية والارتقاء إلى مستوي إصدار أحكام وصفية على الواقع.

ولهذا اعتمدنا على الملاحظة كأداة من الأدوات الهامة في الدراسة حيث كانت هذه الأداة أكبر فاعلية خاصة أثناء مقابلتنا مع بعض المسئولين في القطاعات التي تعتني بموضوع البحث.

حيث كانت الملاحظة البسيطة العادية هي أول ما شد انتباهنا إلى موضوع البحث المتمثل في ظاهرة الهجرة الريفية وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي تعتبر موضوع الساعة.

وقد استخدمنا في بحثنا هذا الملاحظة المضبوطة والدقيقة بدون المشاركة.

كما ساعدتنا هذه الأداة المنهجية في اختيار المجال المكاني الأنسب للدراسة كونها كانت مستمرة منذ انطلاق البحث بشكل دائم، فضلا عن المساهمة في بلورة تساؤلات الدراسة وفرضياتها وصياغة أسئلة الاستمارة ودليل المقابلة وأثناء البحث الميداني فما بعد تسنى لنا معرفة حيثيات النشاط الغير الرسمي بمختلف الفضاءات الحضرية بمدينة خنشلة . .

3-2-المقابلة:

تعتبر المقابلة أداء مهمة في البحث الاجتماعي بصفة عامة والدراسات الميدانية بصفة خاصة، يتم بموجبها جمع المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة على التساؤلات واختبار الفروض وتعتمد على مقابلة الباحث المبحوث وجها توجه لغرض طرح عدد من الأسئلة من الباحث والإجابة 4 عنها من طرف المبحوث.[1]

تم تطبيق أداة المقابلة كأداة مساعدة لاستمارة الاستبيان و دمج المعطيات المتحصل عليها مع بينات الاستمارة في التحليل و التفسير .

[1] **صلاح الدين شروخ، منهجية البحث للجامعيين**، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2003، ص59.

وقد تم الاستفادة بإعداد دليل تم من خلاله اجراء المقابلة مع مسؤول مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة على مستوى مديرية التجارة بولاية خنشلة يوم 20 و21 جانفي 2020.

3-3- استمارة استبيان :

هي أكثر الأدوات الميدانية استخداما في البحوث الاجتماعية، وذلك لمعرفة آراء وسلوك الأفراد نحو قضية معينة حيث تعرف بأنها " عدد من الأسئلة بطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع البحث".[1]

بعد الاستطلاع الميداني تم ضبط الأولي لاستمارة البحث مع المشرف وتم توزيع هذه الاستمارة التجريبية على مجموعة من المبحوثين (12 مبحوث) وبعد إرجاعها تم تعديلها بحذف بعض الأسئلة.

وإضافة أخرى وذلك بناء على التوزيع التجريبي وإضافة إلى نصائح أساتذة التحكيم وكذلك ملاحظات المشرف، ثم بعد ذلك إخراج الاستمارة في شكلها النهائي التي شملت المحاور الآتية :

- **المحور الأول:** البيانات الشخصية من السؤال رقم 1 إلى السؤال رقم 4.
- **المحور الثاني:** الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للمهاجرين في اتجاهاتهم نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من السؤال رقم 5 إلى السؤال رقم 15.
- **المحور الثالث:** اتجاه المهاجرين نحو الانشطة الاقتصادية غير الرسمية ترجع لطبيعتها: من السؤال رقم 16 إلى السؤال رقم 27.
- المحور الرابع: تساهم ممارسة الأنشطة الاقتصادية الغير في ترقية للمهاجرين والمجتمع المحلي من السؤال رقم 28 إلى سؤال رقم41.

[1] **أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومنهاهجه**، المكتبة الجامعية، القاهرة، مصر، د ط، 1996، ص 289.

4. عينة الدراسة

4-1. نوع وحجم العينة

تعتبر العينة أداة ووسيلة ضرورية لإتمام البحث الميداني فهي تستخدم عن طريق أخذ نسبة معينة من الكل.لكي تحكم على الكل باستخدام الجزء وجب أن نهتم أساسا بالطريقة التي تختار بها الجزء الذي تم اختياره و استخدامه في الحكم على الكل والذي يسمى بالعينة فهي تمثل مجتمع البحث أو جمهور البحث أي جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص الذين يكونون مشكلة البحث .

وباعتبار المبحوثين هم مهاجرين من الريف إلى المدينة وبالنظر لخصوصية النشاط الذي يمارسنه وهو الاقتصاد غير الرسمي ومن أهم مميزاته عدم خضوعه للإحصاء الرسمي و كذلك ظاهرة الهجرة الريفية فانه لا يمكن حصر الحجم الحقيقي للمجتمع البحث ويستحيل أن يكون دقيقا وزيادة على عدم توفر قوائم اسمية تقوم بإحصاء المهاجرين والذين يمارسون النشاط الاقتصادي غير الرسمي وفضلا عن خاصية عدم الاستقرار المكاني وهذا يجعلنا نتجه إلى اعتمدنا على عينة كرة الثلج على اعتبار أنها تستعمل في حالة معرفة حالة أو حالتين ثم التوصل بطريقة تالية الى بقفية المفردات أفراد مجتمع البحث والذين سبق واخترناهم بطريقة قصدية و الذين تم التعرف عليهم عن طريق الجولات الاستطلاعية بن كما سبق الذكر حيث إن هؤلاء المبحوثين يمكنون الباحث فيما بعد من التواصل بالآخرين الذين لهم نفس المميزات (مهاجرين من الريف إلى المدينة – يمارسون النشاط اقتصادي غير الرسمي) و الخصائص والذين هم في علاقة معهم وهكذا يستخدم هذا النوع من العينات في حالة مجتمعات البحث التي يكون فيها من المستحيل توفير قائمة اسمية لأفرادها.

وعموما فعيلة كرة الثلج هي الطريقة الأنساب والأسهل في حالة مجتمع بحثنا هذا بحكم عدم معرفتنا بأفراد مجتمع البحث معرفة كاملة و أن الخصائص التي تميز مجتمع

بحثنا تجعلهم يتوصلون مع بعضهم البعض في علاقات اجتماعية بحكم المهنة أو الصداقة أو علاقات القرابة بحكم إمكانية أنهم من نفس مكان الإقامة الأصلي (ريف) .

تتطلب قدرة من الباحث على إقناع من يتعرف إليهم من المجتمع الدراسة بالتعاون معه في إرشاده إلى مفردات أخرى. تمكنت الباحثة من حصر 63 مبحوث و هم مفردات العينة .

4-2- خصائص مفردات العينة

جدول رقم (01) بين جنس المبحوثين

الاحتمالات	ت	%
ذكر	56	88.88
أنثى	07	11.11
المجموع	63	100

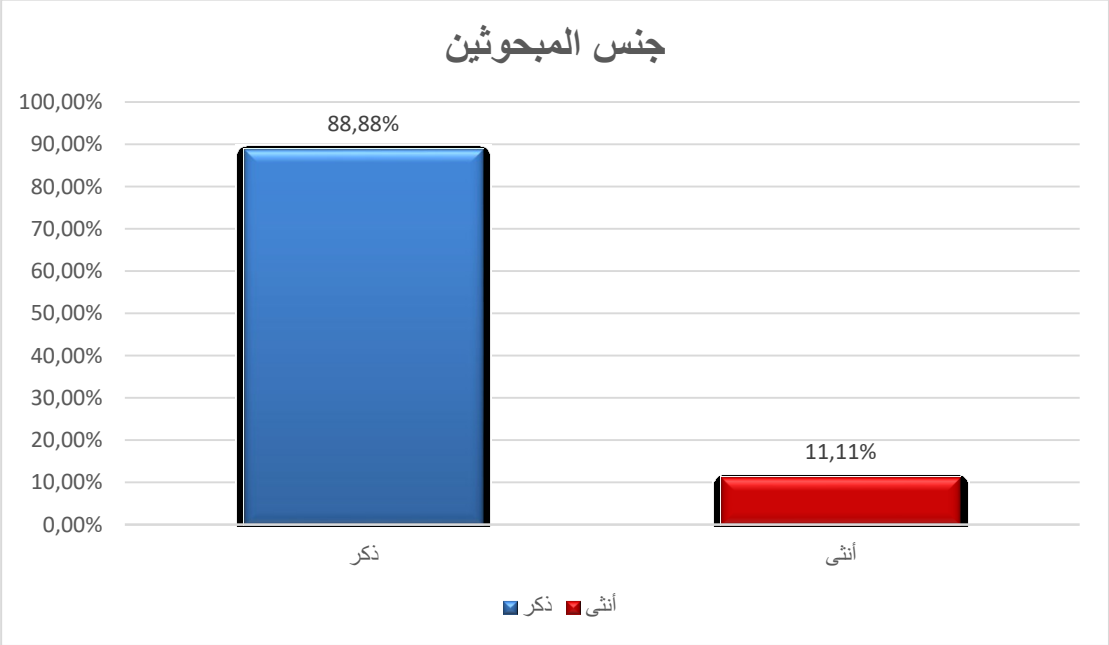

يتضح من الجدول أن النسبة الغالبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من المهاجرين ذكور بنسبة 88.88% وقد يرجع السبب في ذلك إلى الآتي:

- اعتقاد شخصي واجتماعي بقوامة الرجل و بالتالي هو من يتكفل بإيجاد القوت اليومي لأسرته.
- المجال أو الفضاء خاصة التجاري أين تمارس هذه الأنشطة مزدحمة، معقدة، غير آمنة في بعض الأحيان.
- صعوبة دخول المرأة في جدل مع الزبائن خصوصا وأن المنطقة محافظة ولها حدود معيارية مقدسة في تقاليدها و عاداتها.

لكن هناك نسبة معتبرة من النساء11.11% لمن حضر في ممارسة هذه الأنشطة والعديد منها ذي صلة بالنشاط المنزلي والوساطة باعتبار الأصل الجغرافي هو نفي.

كما تقر أن الفضاء الجغرافي يساهم في تمكين المرأة لما يتيحه من نشاطات خارج الإطار المنزلي. كما لا ننسى تواجد المرأة في الكثير من القطاعات الرسمية ما قبل التشغيل الدائم خصصوا للجامعيات منهن كبدائل ونشاطات الادماج الاجتماعي أينت يسجا حضور وانتساب مهم للمرأة في الجزائر [1] .

كما تبقى المرأة نصف الرجل يمكن لها أن تساهم بقوة في الدفع بعجلة التنمية بعيدا وبالنسبة للأنشطة الاقتصادية الغير رسمية هناك الكثير منها ينجز وينتج بالبوت ويوسق خارجها ، وميدان الطبخ وصناعة الحلويات ميدان هام للكثير من الفتيات للحصول على دخل مهم نظير ما تنتجه في الاطار المنزلي .

[1] أكثر تفصيلا بأرقام ومعطيات تفصيلية رسمية أنظر الملحق رقم 7 .

جدول رقم (02) يبين سن المبحوثين

الاحتمالات	ت	%
أقل من 20 سنة	02	03.17
من 20 سنة إلى 30 سنة	20	31.17
من 30 سنة إلى 40 سنة	24	38.09
من 40 سنة إلى 50 سنة	14	22.22
50 سنة فما فوق	03	04.76
المجموع	63	100

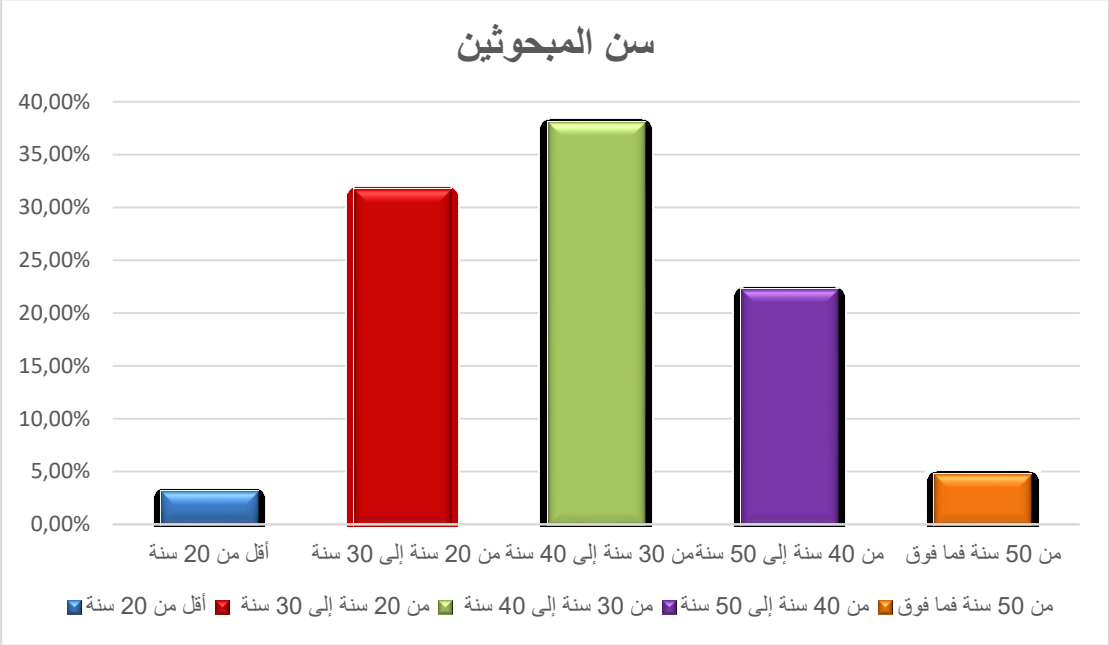

بالنسبة لسن المبحوثين فهي جميع أعمارهم في الغالب ما بين 20 إلى 40 سنة بنسبة مجموع 69,26% وهي فئة من المعيار الديموغرافي فئة نشطة وهي النشاط الذي يمارسون بحاجة إلى جهد وسرعة ومرونة و هي خصائص شبانية [1] بالدرجة الأولى خاصة وأن هذا النشاط تجاري في الغالب ، كما أن الكثير منهم غير متزوجون ليست لديهم التزامات أسرية . فربما ممارسة هذا النشاط لكسب قوت يومهم يشارون به ألبستهم و بعض حاجيتهم اليومية

[1] و هذا ما يتوافق مع الاحصائيات الرسمية التي ذكرها الديوان الوطني للإحصائيات و المصلحة المعنية بولاية خنشلة ، انظر الملاحق رقم 9 و 10 و 12.

و البسيطة و هنا نشير الى حضور هذه الفئة من الشباب في المناسبات الدينية خصوصا في شهر مضان الكريم أو عيد المولد النبوي الشريف أو رأس السنة الهجرية الجديدة وغيرها من المناسبات وقد لاحظنا ذلك خصوصا في شهر مضان ب "زقاق السوافة "و "شارع مسجد الأمير عبد القادر "بخنشلة بالخصوص كثافة وحضور قوي للشباب كبائعين أو زبائن ، وتحس فعلا بنكهة هذا الشهر الفضيل في حضور هذا المحتوى الثقافي والتجاري الثري ، في حين 22.22% من تفوق أعمارهم 40 سنة إلى 50سنة، ويعتقد أن غياب فرص العمل الدائم وزيادة على كثافة حاجات الأسرة، الأمر الذي أدى بهم إلى مواصلة ممارسة هذا النشاط.

الجدول رقم (03) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

الاحتمالات	ت	%
لا يعرف القراءة والكتابة	06	09.52
ابتدائي	07	11.11
متوسط	19	20.63
ثانوي	14	22.22
تكوين مهني	04	06.34
جامعي	19	30.15
المجموع	63	100

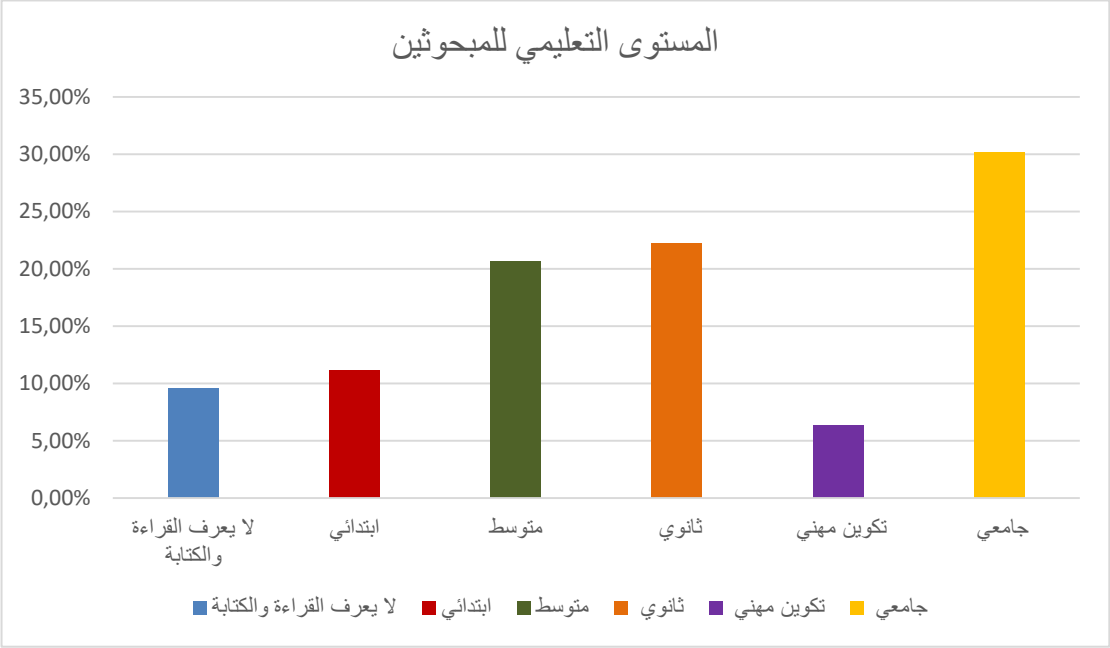

يتبين أن المستوى التعليمي للمبحوثين متنوع على أن مؤشرها يظهر في المعطيات وهو المستوى الجامعي للمبحوثين بنسبة 30.15% وهي أكبر فئة، وهنا ناقوس الخطر يدق نظرا لعدم حصول الشباب على مناصب بالقطاع العام أو الخاص توافق مؤهله التعليمي وقدراته

وكفاءته، الأمر الذي أدى إلى اتجاههم لممارسة هذا النشاط الموازي، وهو غير مقتنع به، بل الظروف التي ساهمت في اتجاههم نحو هذا السبيل.

و هنا نشير الى اتجاه الدولة الى التشجيع على المشاريع المقاولاتية لتخفيف العبء عن الوظيفة العمومية ، ولبرما من الناحية السلبية حيث نسجل يوميا هرجة هذه الكفاءات بطرق غير شرعية الى الخارج وتفقد بالتالي الدولة والوطن خيرة ونخبة شبابها .

في حين وبدرجة أقل نجد من هم ذوي المستوى التعليمي الثانوي أو المتوسط لهم حضور في هذا النشاط بنسبة 22.22% على التوالي وهى أيضا فئة نالت قسطا مقبولا من التعليم، البطالة سبب في اتجاه هذه الفئة نحو هذا النشاط الموازي.

نجد فئات يقل حضورها في هذا النشاط وتسجل بنسبة متدينة بمستوى ابتدائي أو أمي بنسبة هي 06.34%، 9.52% و 11.11%. وهده الفئة ليس لها بدائل كثيرة للتشغيل ، فتمتهن هده الأنشطة الخفية لكسب قوت يومها على رغم توفر بدائل للتشغيل يوضحها الملحق رقم 6 ونعتقد أن البحث عن منصب عمل غير متعب مع أجر يومي السبب الأكثر حضورا لعزوف هذه الفئة عن هده البدائل في التشغيل .[1]

ويرجع السبب في ذلك أن لهؤلاء المبحوثين تكوينا عمليا في مجالات متنوعة كالبناء والدهن والميكانيك وغيرها، إضافة إلى أن المنقطعين عن الدراسة في سن مبكرة تعلموا العديد من المهارات في مجالات عمل متنوعة كان لهم الخيار للعمل في هذا المجال.

[1] أكثر تفصيلا أنظر الملحق رقم 6.

جدول رقم (04) يبين الحالة العائلية للمبحوثين

الاحتمالات	ت	%
متزوج	36	57.14
أعزب	24	38.09
مطلق	01	1.58
أرمل	02	3.17
المجموع	63	100

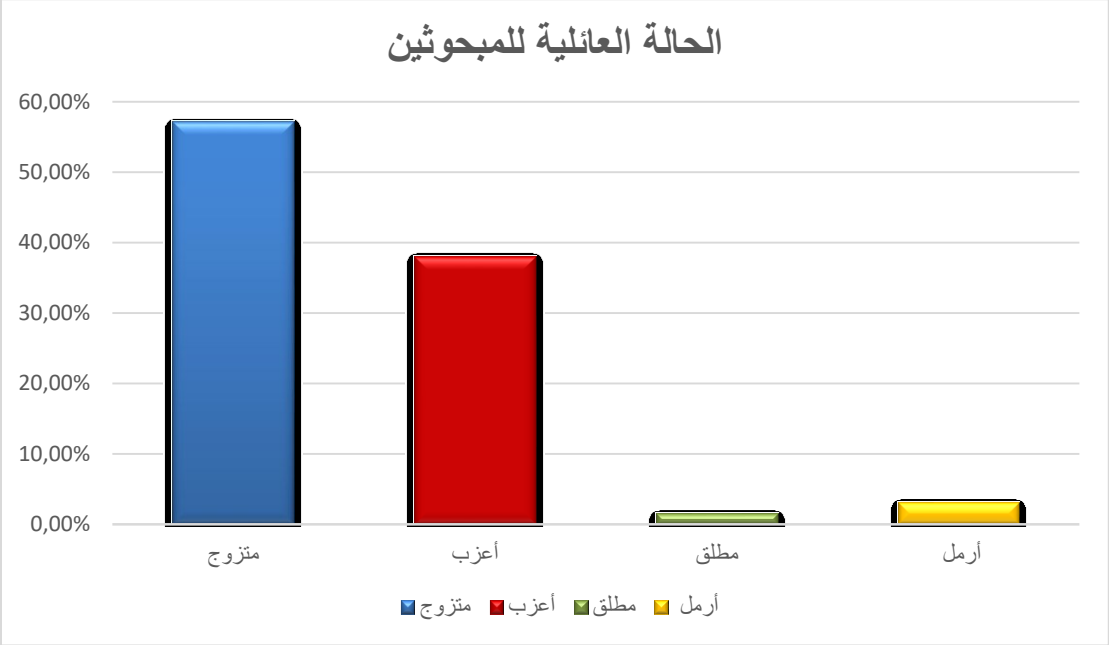

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين متزوجون بنسبة 57.17%، ويرجع السبب في ذلك حسب اعتقادنا إلى المسؤولية الأخلاقية والأسرية لرب الأسرة في تحقيق حاجيات أفراد أسرته من مأكل و ملبس ومأوى وترفيه وغير ذلك، وفي حديثنا مع البعض منهم أثناء إجراء الدراسية الميدانية تبين لو نوعين من المبحوثين المتزوجين.

- ✓ **الصنف الأول:** متزوجون هذا النشاط هو نشاطهم الرئيسي الوصي ووضعهم المادي سيء جدا ولهذا فهم يمارسون هذا النشاط لتحقيق لقمة العيش لأسرهم.

- ✓ **الصنف الثاني:** متزوجون لهم عمل آخر و هو عمل إضافي يقوم به خارج الدوام عادة أو في بعض المناسبات الدينية مثلا والهدف نفسه اقتصادي استهلاكي، وهو تلبية حاجات الأسرة المتنامية من مأكل، مشرب، دروس خصوصية، ترقية وغيرها.

وبدرجة أقل وهي فئة معتبرة أيضا فئة العزاب بنسبة 38.09% ومن الناحية العمرية هي فئة في الغالب أقل من 30 سنة يميل إلى المغامرة والديناميكية الغير محدودة، وهي فئة ما قبل الحصول على منصب عمل، وفيها الجامعيون أصحاب شهادات الليسانس والماستر وبقوة.

بالنسبة للحالات الاستثنائية نجد ثلاث حالات، حالتين لأرمل وحالة المطلق وهم بالتفصيل حالة أرمل رجل، وحالة أرملة وأخرى مطلقة وما نبهنا لذلك رغم صغر هذه الفئة في البحث أن المرأة المطلقة أو الأرملة تغير موقعها وأدوارها حيث كانت في السابق للعائلة الكبرى أو الممتدة يضمن لها ولأولادها كل أشكال الرعاية الاجتماعية والأسرية والاقتصادية، وغيرها أما اليوم الأمر مختلف، لابد أن تخرج إلى مواقع العمل بظروفه القاسية لكسب قوت أبنائها وخاصة ونحن نعيش في بيئة حضرية وليس بالبيئة الريفية الوطن الأصلي لهذه المبحوثات والمبحوثين أين تقل أشكال التضامن العائلي والاجتماعي مع تقلصها كثيرا. انها معضلة التحضر الزائد و ما جلبه من زيادة الفردانية والمصلحة الشخصية مما جعل المجتمع و موضوع التعاون قيم انقرضت الا في حالات محدودة للأسف .

خلاصة الفصل :

تعتبر مرحلة تنظيم إجراءات البحث الميداني مرحلة مهمة وحاسمة في الجانب التطبيقي للبحث ، حيث تعتبر خارطة العمل والتوجيه الميداني للباحث ، وقدم عملنا جاهدا على تنظيم هذه الإجراءات منهجيا انطلاقا من عرض ووصف مجالات الدراسة ، ثم منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات للوصول الى عينة الدراسة و خصائصها .

الفصل السادس : تبويب وتحليل وتفسير البيانات و مناقشة النتائج

تمهيد

1- تبويب وتحليل وتفسير البيانات

1-1- تبويب وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الفرعية الأولى

1-2- تبويب وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الفرعية الثانية

1-3- تبويب وتحليل وتفسير البيانات الفرضية الفرعية الثالثة

2- مناقشة النتائج

2-1- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

2-2- مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة

3-3- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

3-4- مناقشة النتائج في ضوء المقاربة السوسيولوجية

4- النتيجة العامة للدراسة

- خلاصة الفصل .

* خاتمة

تمهيد

بعد القيام بتطبيق وتوزيع أدوات جمع البيانات ، يتم تفريغها وتنظيمها وتحليلها وكذا تفسيرها ، إضافة الى مناقشة نتائج الدراسة .

ففي هذا الفصل تم فيه تبويب وتحليل وتفسير البيانات للفرضيات الثلاث والفرضية العامة ، تم بعذ لك مناقشة النتائج في ضوء الفرضياتـ وكذا أهداف الدراسة ،و الدراسات السابقة و مناقشة النتائج في المقاربة السوسيولوجية للموضوع .

وقد قمنا في هذا الفصل بتطبيق القراءة الاحصائي لمجموع جداول البحث و تقديم التأويل السوسيولوجي المناسب لها ، مدعما بنتائج الدراسات السابقة ، تعاريف لعلماء ، احصائيات وتقارير رسمية للوصول الى النتيجة العامة للبحث .

1- تبويب وتحليل وتفسير البيانات

1-1- تبويب وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الفرعية الأولى .

جدول رقم (05) يبين سبب الهجرة من محل الإقامة الأصلية

الاحتمالات	ت	%
ظروف معيشية صعبة	44	69.84
ظـروف مرتبطـة بالنقـل والمواصلات	15	23.80
عناصر جذب المدينة	26	41.26
المجموع	63	100

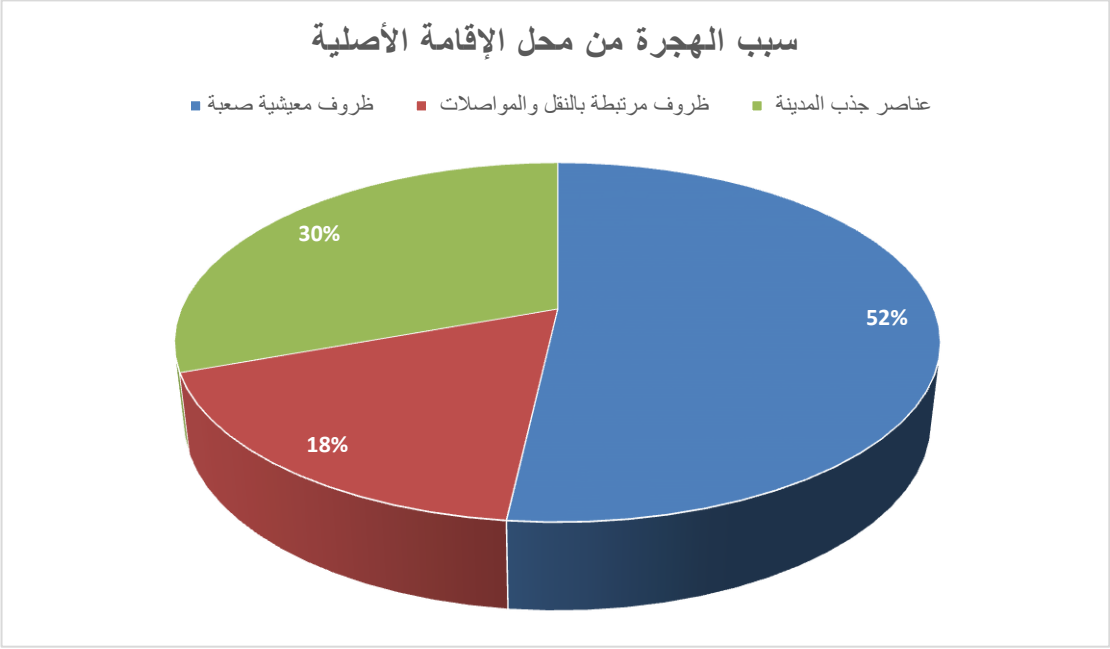

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين يرون أن العامل الاقتصادي والظروف المعيشية بالريف سبب في انتقالهم وهجرتهم إلى المدينة [1]حيث تشكل 69.84% من المبحوثين تأييد هذا السبب، وفعلا إلى غاية اليوم تفتقر أريافنا و مداشرنا للكثير من المرافق المساهمة في استقرار ساكينيها خاصة مع عزوف الكثير من سكانها لممارسة النشاط الزراعي وهاذا ما يتوافق مع نتائج دراسة خليل صال الصقور حيث أكد ذلك على ارتباط ساكن الريف العضوي والوظيفي بالنشاط الزراعي[2] فان انقطت تلك الصلة فالبديل الهجرة وترك الريف والاتجاه نخو المدينة .

بدرجة أقل ولكن ذات أهمية تتمثل في عناصر الجذب بالمدينة وخاصة لدى فئة الشباب منهم في مجال العمل والسكن والمرافق المتنوعة في التعليم والترفيه وغيرها وهذا سبب كفيل لزيادة النزوح الريفي نحو المدينة.

23.80% يرجعون السبب إلى ظروف مرتبطة بالنقل والمواصلات وفعلا للطبقة السكنية والعائلية وحتى القبلية النسيج الاجتماعي فض نوعا ما عزلة ساهمت إلى حد كبير في صعوبة إيجاد منظومة نقل ومواصلات مناسبة، ناهيك عن قلة وسائل النقل بين الأرياف ذاتها أو بين الأرياف ومراكز المدينة ونحن ندرك أهمية مخطط النقل في مجال التنمية وفي مجال تنقل الأشخاص.

[1] يوافق خليل عبد الهادي البدو الى دور **العامل الاقتصادي الحاسم في الهجرة** ، حيث ينظر الى الهجرة كشكل من الحراك الاجتماعي . فالمهاجر يهاجر من محل اقامته بالريف الى المدينة **لقصد العمل** .

أنظر: خليل عبد الهادي ، **علم الاجتماع السكاني** ، دار حامد ، الأردن ،2008 ، ض71.

[2] أكثر تفصيلا أنظر دراسة صالخ خليل الصقور ، دراسة سابقة ، الفصل الأول .

جدول رقم (06) يبين النشاط المهني لأقربائك في الريف:

الاحتمالات	ت	%
الزراعة	43	68.25
الرعي وتربية الأغنام	26	41.26
تجارة	05	07.93
نشاط جغرافي وسياحي	02	3.17

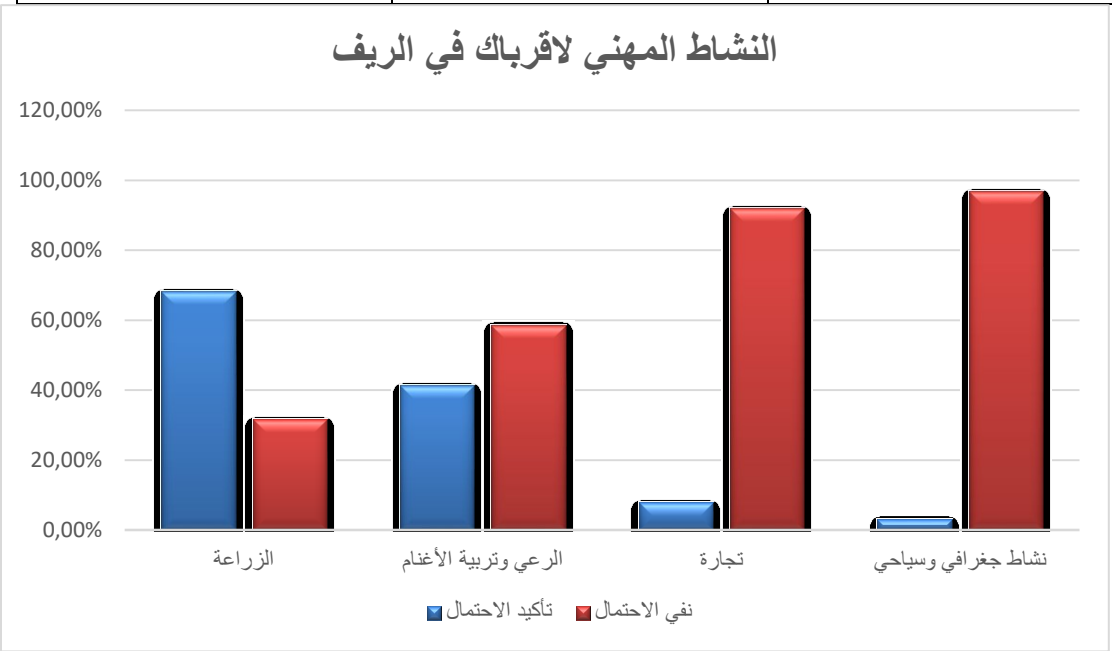

إن الإنسان ابن بيئته، فرغم التطور التكنولوجي و زيادة درجة تحضر المجتمعات إلا أن الكثير من سكان المناطق الريفية عادوا إلى الأصل وهو ممارسة النشاط الزراعي والرعي هذا ما أثبتته الأرقام في هذه الدراسة بتسجيل ممارسة أقرباء المبحوثين للنشاطين السالفين الذكر بنسبة 68.25%و 41.26% على التوالي من من هم على هذا النشاطين والأكيد أن ممارسة هاذين النشاطين من الصعوبة بمكانه، لكن في حال توفر شروط تحقيق ذلك، فالزراعة وتربية الأغنام عائد مادي، ومنطقة خنشلة منطقة زراعية بامتياز.

7.93% من المبحوثين تحدثوا عن فئة قليلة تمارس التجارة وهي عادة تشمل المواد الغذائية، الخضر والفواكه، مقاهي ومطاعم و عادة موضعهما على الطريق الرئيسي الذي يطل على الغرباء عن هذه المناطق وهي همزة وصل بين المراكز الحضرية الكبرى.

كما سجلنا نسبة ضئيلة جدا من الأقارب تمارس نشاطا سياحيا أو حرفيا وهي مهن لها علاقة بهوية المنطقة بنسبة 3.17% ولكن هذه النسبة حضورها محدود جدا.

نسبة قليلة جدا فعلا تمارس النشاط السياحي ،المفارقة العجيبة أن ولاية خنشلة و الاوراس تمتلك تراثا ماديا ولا ماديا كبيرا . مواقع سياحية وأثرية عديدة ، سياحة حموية حمام لكنيف و حمام الصالحين ، و الاثار الأمازيغية الكاهنة أو ديهيا و الجازية و غيرها .

رغم هذا الغنى السياحي لكن لا توجد صناعة سياحية حقيقية ، فنعتقد السبب يعود لغياب استراتيجية شاملة وطنية لصناعة السياحة ، مع غياب البنية التحية المناسبة لاستقبال السائحين وغيرها و السياحة اقتصاد مكمل يمكن تحقيق من خلالها تدفق كبير للعملة الصعبة .

و على مستوى التنمية الريفية فالسياحة الريفية تحقق العديد من الأهداف تلخصها الباحثة "موسى سهام "[1]في الرفع من رفاهية سكان الريف من خلال توفير عوائد مالية إضافية و كذا التقليل من النزوح الريفي نحو المدن . إضافة الى المساهمة في تقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية ، والأهم من ذلك الحفاظ على الموروث الثقافي خاصة من خلال التشجيع على الحرف اليدوية والصناعات التقليدية حيث المواد الأولية محلية كصناعة الحلي والزرابي "زربية بابار "و الحلويات والألبسة التقليدية كالبرنوس والقشابية والملحفة الشاوية و صناعة أدوات موسيقية محلية و غيرها .

[1]موسى سهام :السياحة الريفية و دورها في التنمية الاقتصادية ، **مجلة الاستراتيجية والتنمية** ، جامعة مستغانم ، عدد 11 ، 2016 ، ص 261.

لكن لأسباب ثقافية واجتماعية خاصة هناك عزوف كبير على ممارسة هذا النشاط السياحي والحرفي في الريف الجزائري .

جدول رقم (07) يبين مصدر المعرفة والمعلومات عن مكان العمل قبل الهجرة[1]

الاحتمالات	ت	%
أقارب	37	%61.90
وسائل الإعلام	39	58.73%
مواقع التواصل الاجتماعي	13	%20.63

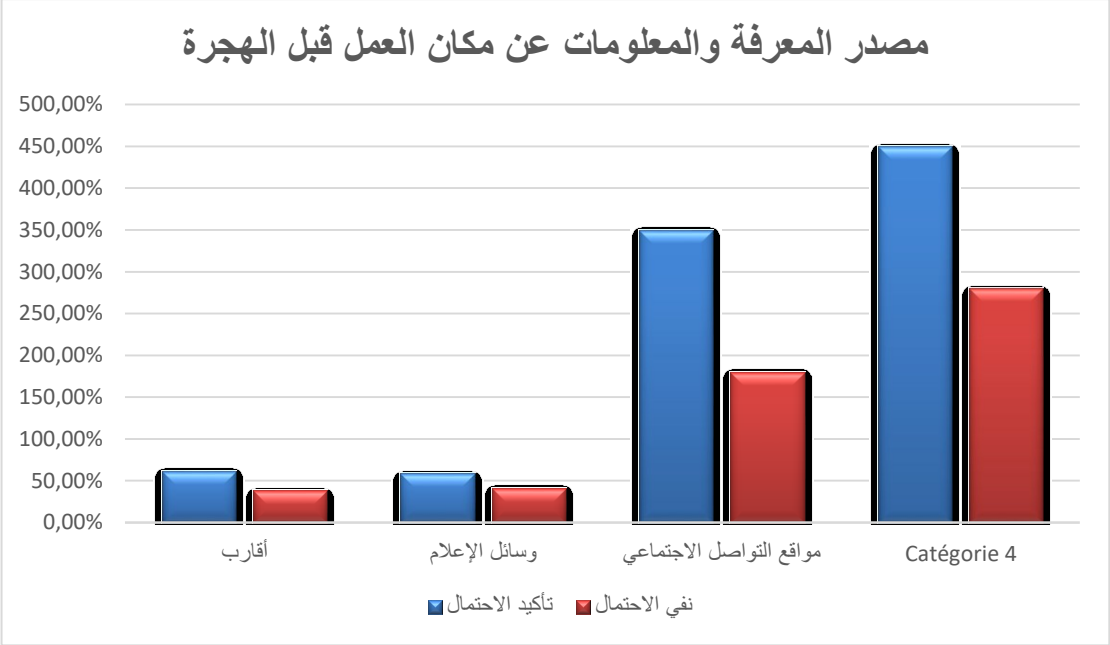

يوضح من الجدول أن 61.90% من المبحوثين أكدوا لنا أن مصدر المعرفة والمعلومات عن مكان العمل قبل الهجرة يرجع إلى وسائل الإعلام و خاصة مع الحصص والروبورتاجات التي تحكي قصص وتبين الوجه الآخر للمدن خاصة في الأسواق الشعبية

[1] بالنسبة لهذا الجدول فيه **تضخم العينة** بمعنى المبحوث قد اختار أكثر من احتمال وهنا لقراءة الجدول احصائيا وسوسيولوجيا لابد أن يناقش كل احتمال بمفرده على حدى **مثلا** : احتمال الأقارب في مصدر معرفة والمعلومات حول العمل قبل الهجرة أجاب 61.90 بالمئة على تأكيد الاحتمال في حين الباقي هم(100-61.90) ويساوي 38.1 بالمئة وهم من أفراد العينة نفوا دور الأقارب كمصدر للمعرفة والمعلومات حول العمل قبل الهجرة ، و لاداعي للنظر الى المجموع المضخم .

والمناطق المغلقة إضافة إلى حصص تليفزيونية أو إذاعة أو حتى بالصحف التي تتكلم في يومياتها عن حال المدينة وظروفها وأحيائها وأهم خصوصياتها الحضرية، والثقافية والتجارية والخدماتية الرسمية أو غير الرسمية.

في حين58.73% تم إدراك ذلك عن طريق الأقارب إما ساكنين بالقرب من فضاء ممارسة هذه الأنشطة أو زبائن مداومين بهذه المجالات التجارية، 20.63% وهي أقل نسبة في مكان العمل بالولوج لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث هناك صفحات بالعشرات تحكي يوميات المجتمع الخنشلي وأيضا صفحات للترويج للسلع والخدمات الموجودة لهذه الأوعية الحضرية الموازية حيث نجد ما نريد (التاريخ والتوقيت والحيز الجغرافي والأسعار أحيانا، إضافة إلى معلومات التواصل، وعند حديثنا مع بعض المبحوثين وهو امرأة أكدت لنا التواصل الافتراضي بالسنة لها ولشريحة كبيرة من الفئات فرصة للترويج والبيع لسلعهم خصوصا ونحن نعيش في مجتمع محافظ، من العب جدا تواجد النساء للتسويق لهذه الأماكن بمدينة خنشلة أو المدن الجزائرية عموما.

الجدول رقم (08): يبين نوع المشاكل التي تواجه المبحوثين في كان الإقامة الحالية[1]

الاحتمالات	ت	%
لا توجد مشاكل	57	90.47
مشاكل في العمل	23	36.50
مشاكل مع الجيران	03	47.61
مشاكل في السكن	05	07.93

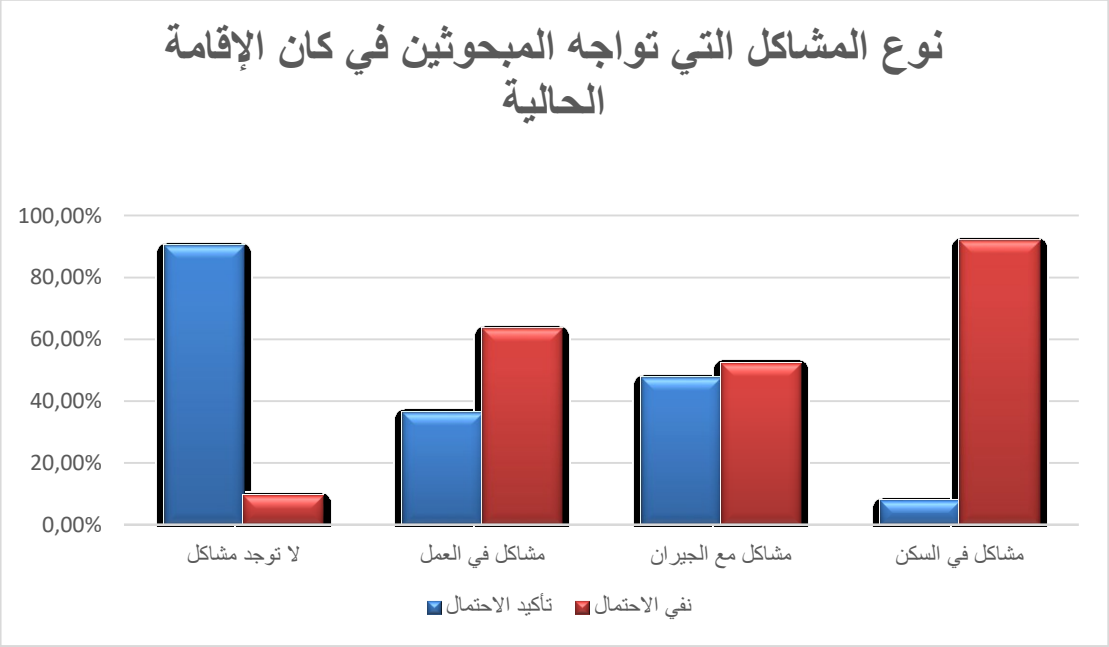

من المهم جدا عند الحديث على المهاجرين الجدد ومدى تكيفهم واندماجهم بالمجتمع الجديد وهنا نتساءل عن مستوى العلاقات الحوارية في مقابل بقاء العلاقات العائلية و

[1] العينة مضخمة تبرير طريقة القراءة والتحليل أنظر الجدول رقم 7 .

القرابية، وهنا نسجل العديد من المشكلات وهي مشكلات ذات صلة بالتكيف مع المجتمع الجديد.

في ضوء بيانات الجدول الغالبية المطلقة للمبحوثين 90.17 % تؤكد على حسن الحوار، غياب المشاكل مع الجيران وغيرها وهو أمر ايجابي جدا لمدى التكيف على الواقع الجديد.

في حين بنسب متفاوتة تؤكد حدوث بعض المناوشات والصراعات والمشكلات خصوصا مع الجيران، وهي مشكلات روتينية تتعلق أحيانا بنزاعات بين الأطفال، أو ركن السيارات أو استخدام بعض المرافق الجماعية خاصة ساكني العمارات ولكن في الغالب تحل هذه المشكلات وديا وإن تطورت تحل عن طريق "الجماعة"[1]

[1] **الجماعة:** (سكون حرف الجيم) : هي تنظيم قبلي منتشر في الكثيرةمن مناطق الجزائر، دوره حل النزاعات، حل بعض المشكلات الاجتماعية، دعم المبادرات وأشكال التضامن.

جدول رقم (09) يبين طبيعة السكن الحالي

الاحتمالات	ت	%
حي فوضوي	13	20.63
حي ذو سكنات اجتماعية (عمارات)	17	26.98
حي شعبي	28	44.44
حي راقي	05	07.93
المجموع	63	100

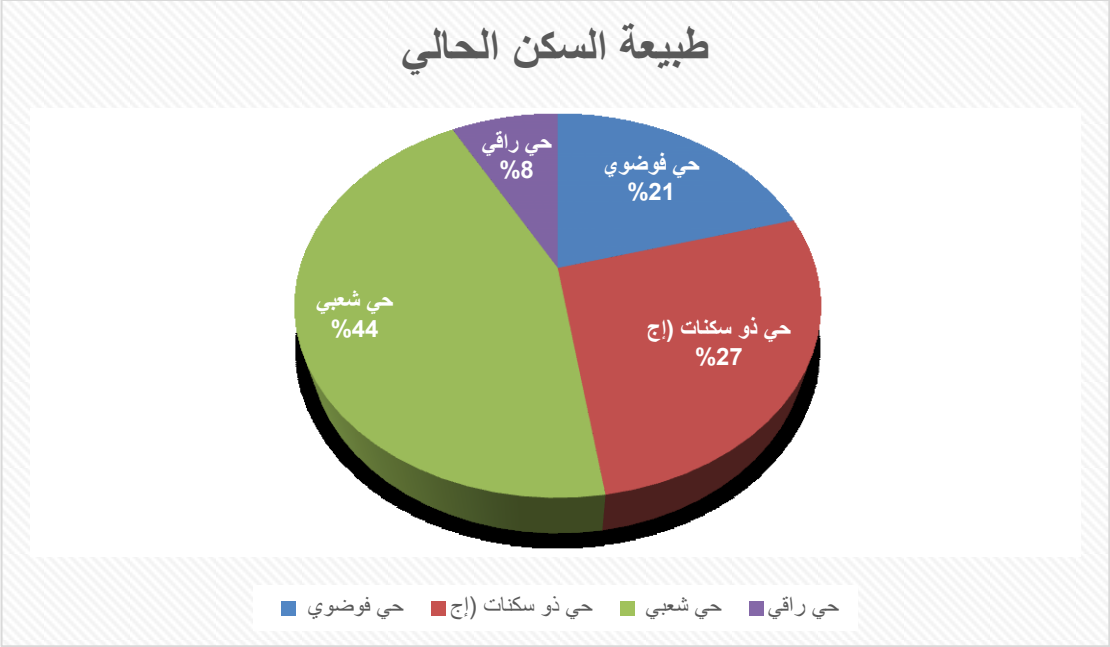

يتضح من الجدول أن الساكنين الجدد بالمدينة عادة نجدهم على أطراف المدن أو الأحياء الجديدة أو بالعمارات أو بالأحياء الشعبية والسبب يرجع إلى غلاء العقار من جهة للتمليك والظروف الاقتصادية الصعبة لهؤلاء الساكنة الجدد.

حيث يسكن هؤلاء المبحوثين 44.44% بالأحياء الشيعية وأهمها أحياء" ماريطو، بوجلبانة" وغيرها، وبالعمارات خاصة بالقطب العمراني الجديد طريق العيزار.

في حين قلة ميسوري الحال يسكنون بالأحياء الراقية بنسبة 07.93%.

نستنتج أن الوضع اللاحق محدد هام لواقع هؤلاء المبحوثين في ملكية السكن ونوعه، وجيرانه، ومن خلال ذلك مدى توفر كل المرافق والظروف الحياتية للاستقرار.

الجدول رقم (10) يبين مدى ملكية السكن الحالي

الاحتمالات	ت	%
ملك	36	57.14
كراء	27	42.85
المجموع	63	100

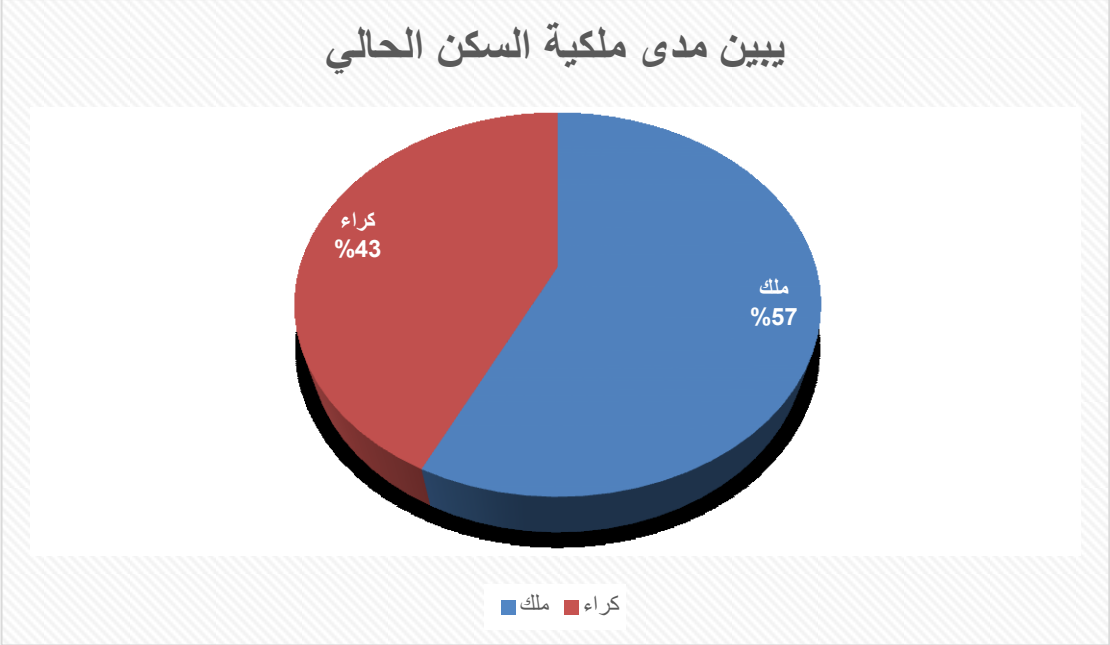

يتضح من الجدول أن المهاجرين الجدد وخلال السنوات الأخيرة لقوا صعوبة في إيجاد السكن لهم ولذويهم ونسبة 42.85% مؤشرهم دال كيف أنهم يستأجرون سكنات لعائلاتهم وهذا الأمر أخرى يبين المستوى المعيشي لهم الأمر الذي فعلا يجعلهم يضحون بالوقت والجهد والمغامرة أحيانا في جلب القوت بممارسة أنشطة فيها منافسة ومخاطرة وغياب التأمين الصحي و الاجتماعي وغيرها.

في حين 57.17% تمكنوا أما من بناء سكن أو الحصول على سكن اجتماعي إيجاري، والدولة الجزائرية دولة رائدة جدا في المجال الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في مجالي السكن والتشغيل.

جدول رقم (11) يبين مصدر الإنفاق على الأسرة[1]

الاحتمالات	ت	%
المعني	52	79.36
أحد الوالدين	35	55.55
أحد الأقارب	03	3.17
الأبناء	03	4.76
أخر يذكر	02	3.17

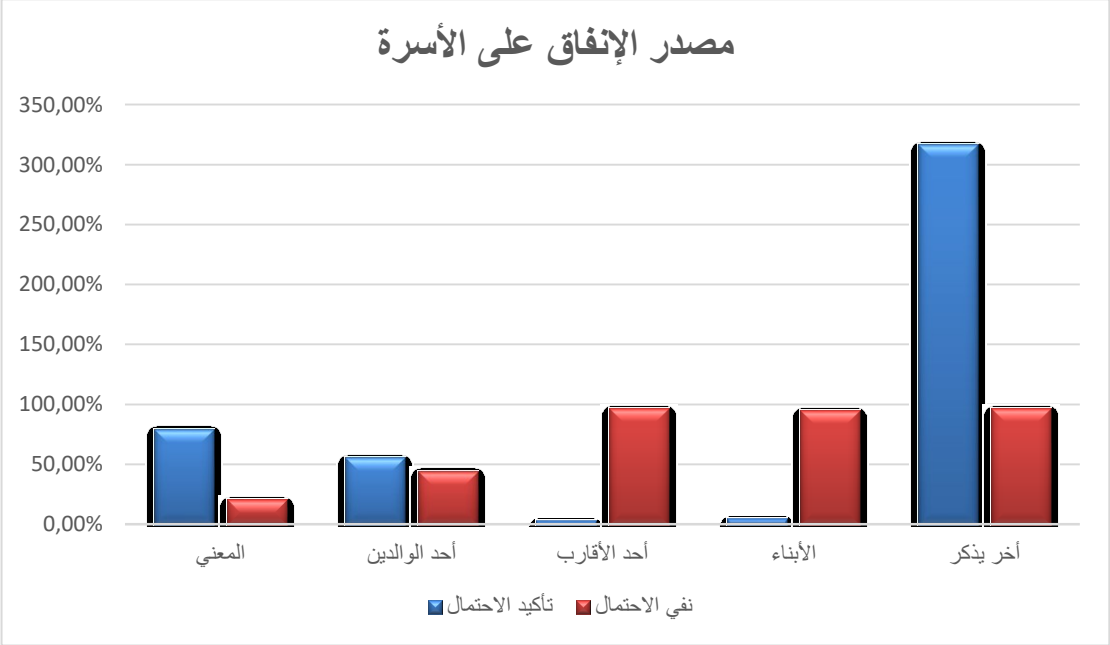

يتضح من الجدول أن مصدر الإنفاق على الأسرة نسبة عالية 79.36% يعود إلى المعنيين من خلال النشاط الموازى وهم مسؤولون عن أسرهم.

[1] العينة مضخمة تبرير طريقة القراءة والتحليل أنظر الجدول رقم 7 .

في حين 55.55% للوالدين دور كبير في دعم أبنائهم نظرا لغلاء المعيشة وعدم قدرة الأبناء ومنهم من يخاطر بحياته في سبيل بيع سلعة ما بهذه الأسواق الصعبة والخطيرة أحيانا.

تشكل مساهمة أحد الأقارب أو بعض الأخوة في مساعدة الفئة المبحوثة ولكن بمساهمة محدودة جدا بنسب 4.76% و3.17% وهذا يدل على وجود التضامن وقوة الرابطة العائلية وخاصة في مجال دعم الاتفاق ونسب بعض حاجيات الأسرة.

جدول رقم (12) يبين مدى حاجة هذا النشاط إلى جهد عضلي

الاحتمالات	ت	%
نعم	43	68.25
لا	20	31.47
المجموع	63	100

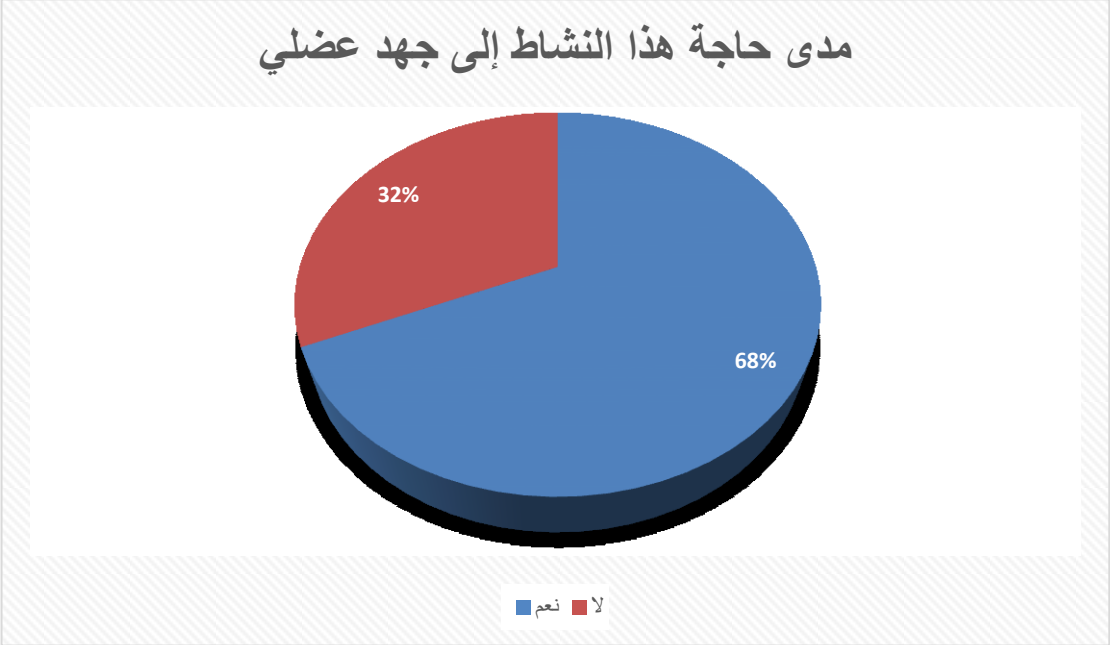

من خلال تطبيق الملاحظة وهي دعم لهذا البحث لاحظنا أنه فعلا ممارسة هذا النشاط بحاجة إلى جهد عضلي، نقل السلع، تنظيمها، الترويج، التعامل على الزبائن وغيرها.

حيث أكد ذلك بنسبة 68.25% من المبحوثين في حين نسبة 31.71% أكدوا العكس و مرجعهم في ذلك وجود أنشطة فعلا بحاجة إلى جهد عضلي وخاصة التجارية منها وأخرى العكس والأمر يتعلق بالأنشطة الخدمية وبعض الأنشطة ذات الطابع أو الخصوصية النسوية.

جدول رقم (13) يبين مدى اقتصار هذا النشاط الممارس على فئة الذكور

الاحتمالات	ت	%
نعم	54	85.71
لا	09	14.28
المجموع	63	100

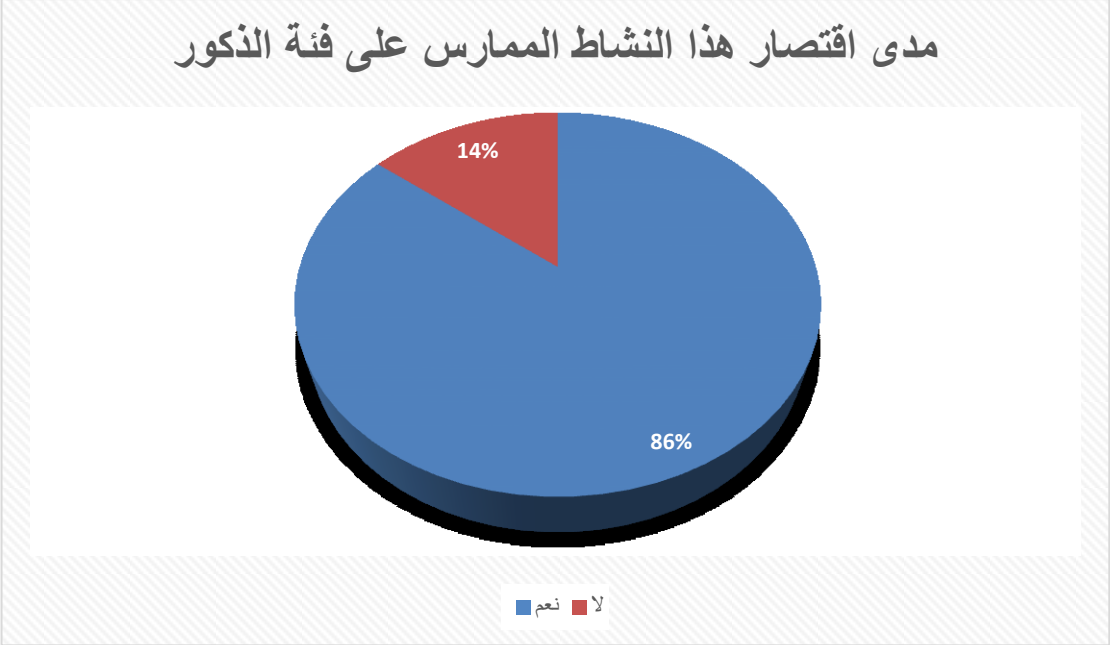

في سؤالنا للمبحوثين حول مدى اقتصار هذا النشاط الممارس على فئة الذكور تأكد أن الغالبية منهم يثبتون ذلك وقد يرجع السبب في ذلك إلى سيادة النشاط التجاري و هو عمل وجهد خاص بالرجال من مناداة وتفاوض مع الزبون والركض والهروب مرة على مرة من دوريات الأمن والمراقبة وأيضا ظروف الأمن بشكل عام والمحتوى القيمي للمجتمع المحلي، كل هذه العوامل نعتقد بأنها حاسمة في إجابات المبحوثين.

لكن نسبة مهمة نوعا ما وهي 14.28% أكدوا أنه لا داعي لإقصاء المرأة في ممارسة هذا النشاط وهذا يتطابق إلى حد كبير مع محتوى الجدول رقم (01) حيث تشكل النساء

نسبة 11.19% من مجموع المبحوثين والكثير من الأنشطة في هذا الإطار فيها ما هو خدمي أو تحضيري خاصة الأكلات التقليدية وهي من صنع السناء وخاصة الريفيات بشكل خاص واللائي يتقنن فنون الطبخ والخياطة وغيرها من الأنشطة ذات الطابع النسوي.

وتحلينا من زاوية أنثروبولوجية وديموغرافية تقر بأنه موضوع التمكين والنوع الاجتماعي عنوان مهم لتغيير واقع المرأة الجزائرية في الفضاء العام، وفي النشاط نجد ثنائية صراع وتكامل في نفس الوقت بين فرص التمكين على أساس النوع الاجتماعي والتحضر والمساواة و مقاومة شرسة انطلاقا من الرواسب القيمية والاجتماعية وحتى الدينية.

جدول رقم (14) يبين علاقة ممارسة هذا النشاط بالمستوى التعليمي المنخفض

الاحتمالات	ت	%
نعم	29	46.03
لا	34	53.96
المجموع	63	100

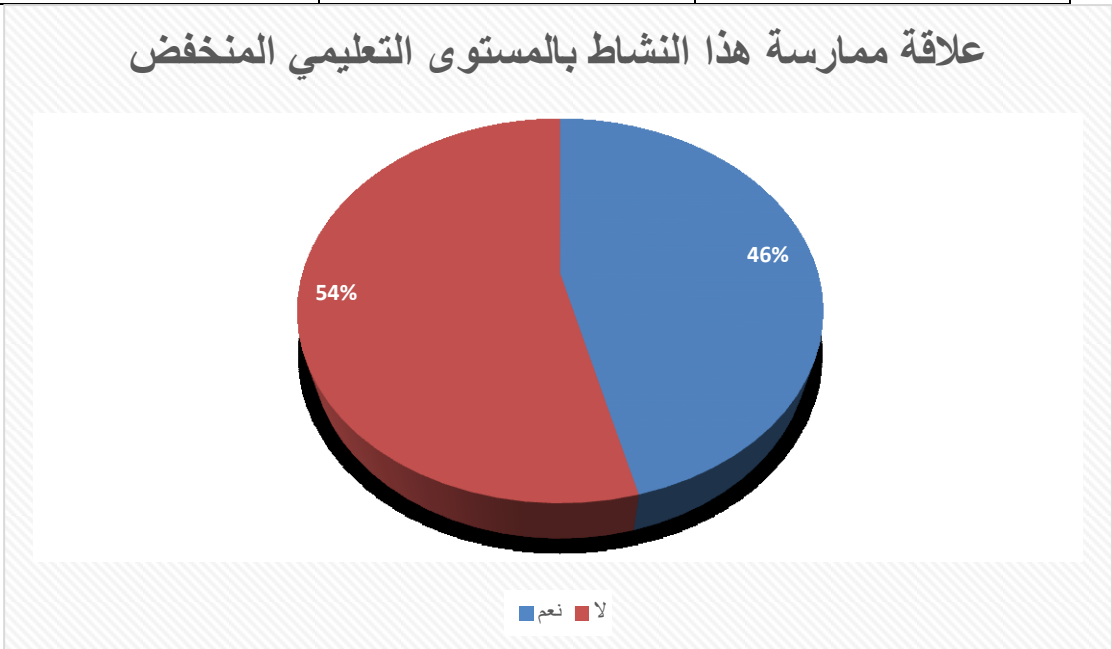

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين بنسبة 53.96% يرون بأنه لا توجد علاقة بين ممارسة هذا النشاط المستوى التعليمي المنخفض وهذا يتوافق مع الجدول رقم ( ) الذي أظهر وللأسف أغلبية المبحوثين هم جامعيون وبالتالي فنظرة المبحوث إلى ممارسة هذا النشاط يعود الحاجة إلى المال وإلى زيارة مصاريف الأسرة وغياب بدائل للتشغيل موضوعية وعادلة تجعل هؤلاء الشباب ينخرطون فيها ويتركون أعباء النشاط الغير نظامي.

في حين أن 46.03% يرون أن هناك علاقة ومبررهم في ذلك أنه من لم يحصل على تعليم كافي أو قرر مغادرة مقاعد الدراسة مبكرا تتقلص لديه فرص العمل وبالتالي هذا النشاط هو البديل إن لم نقل البديل الوحيد في ظل شح مناصب التوظيف.

جدول رقم (15) يبين علاقة صاحب المستوى التعليمي المرتفع ببدائل أخرى للعمل

الاحتمالات	ت	%
نعم	51	80.95
لا	12	19.04
المجموع	63	100

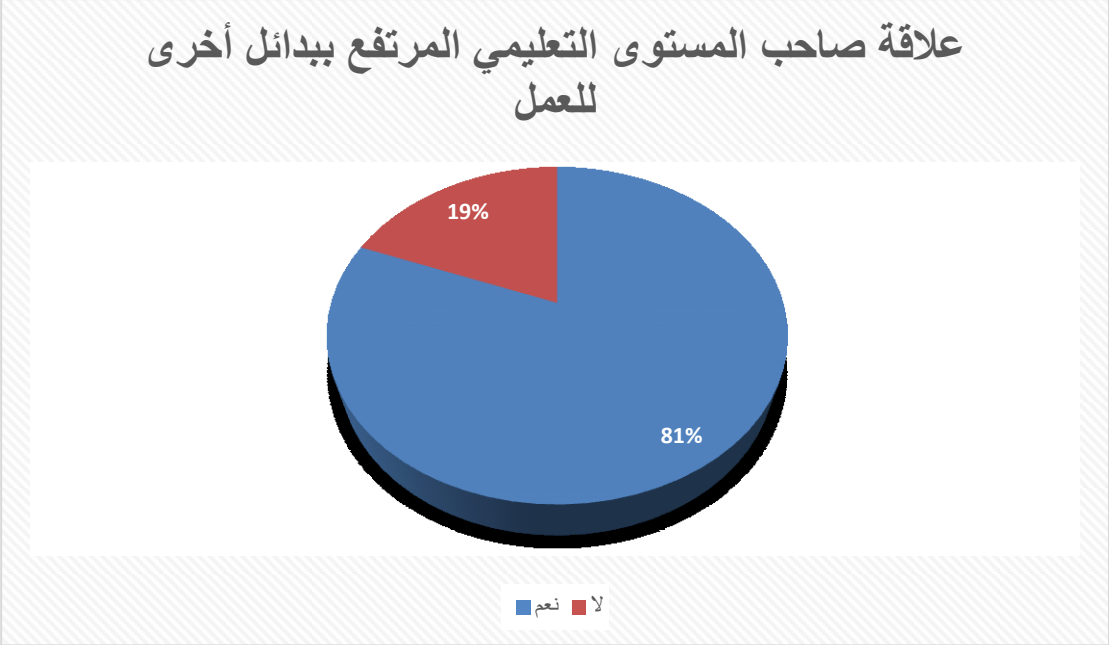

يتضح من هذا الجدول أن فرص العمل أوفر حضا لمن له مستوى تعليمي مرتفع فأغلبية الإجابات 80.95% ، من يحمل هذا المستوى التعليمي المرتفع قد نجد لديه قدرات وكفاءات مهنية عالية، وقدرة في التعامل مع الحاسوب، إتقان لغات أجنبية وغيرها، إضافة إلى أن مسابقات التوظيف دائما تربط بالكفاءات والشهادات العليا.

في حين 19.09% يرون العكس ويعتقدان ذلك يرجع إلى انتشار نظام دولي يعني انتشار ثقافة سلبية حول التعليم وبالتالي بدائل العمل حسب رأيهم ترجع إلى الذكاء إلى الحركة المستمرة البحث على البدائل ذاتيا.

1-2- تبويب وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الفرعية الثانية :

الجدول رقم (16) يبين مدى ممارسة هذا النشاط[1]

الاحتمالات	ت	%
دائم	38	39.68 /60.31
متقطع	25	31 /39.68
مناسبة دينية	60	4.76 /95.23
مناسبة وطنية	54	14.28 /85.71
فترات العطل	62	1.58 /98.41

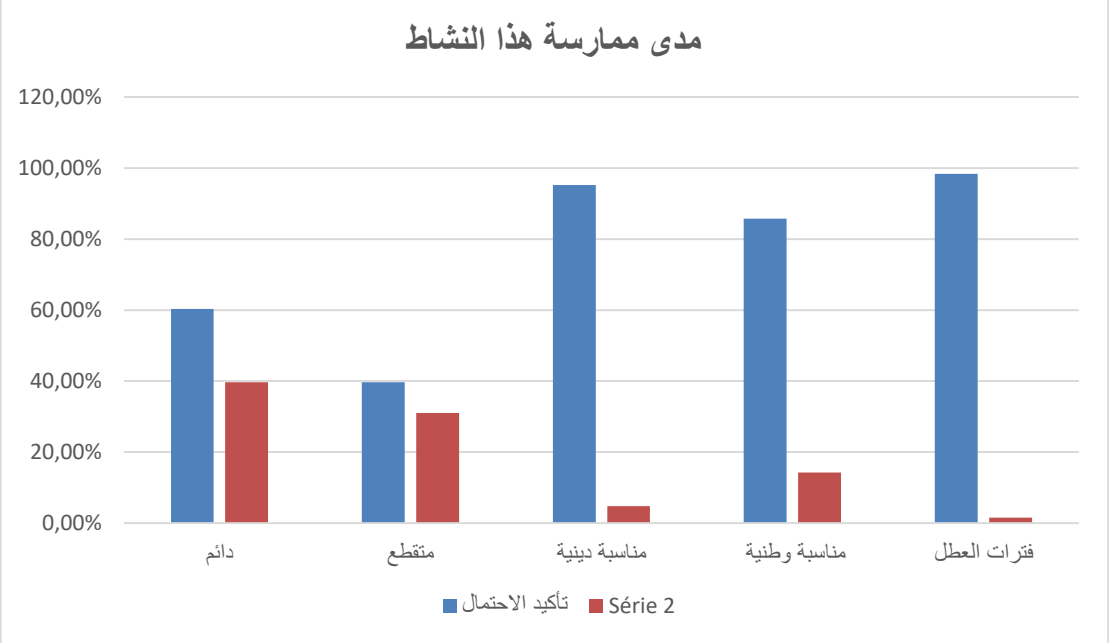

بالنسبة لممارسة هذا النشاط فهو تجاري في الغالب ولهذا تكثر العائدات المالية خلال فترات تعينها ولهذا من خلال معطيات الجدول أعلاه فتقوى الفوائد وبالتالي يقوى حضور الممارسين خلال المناسبات الدينية مثلا كشهر رمضان المعظم، مناسبة المولد النبوي الشريف، عيد الأضحى والفطر والحضور أكده 95.13% و خلال فترات العطل خاصة عطلة نهاية الأسبوع بنسبة 98.41%.

[1] العينة مضخمة تبرير طريقة القراءة والتحليل أنظر الجدول رقم 7 .

وفي سؤالنا للمبحوثين حول مدى حيوية النشاط بنسبة 60.31% أكدوا ذلك، وبالتالي نستنتج أن هذا النشاط يميل إلى صفة الدائم في الغالب ولكن المشاركة في الممارسين ترداد أكثر خلال المناسبات خاصة الدينية منها. حيث يقبل الكثير من الزبائن وساكني المدن إلى التوجه إلى الأسواق الشعبية وبعض المناطق المشهورة بتسويق سلع خاصة بهذه المناسبات ومن جهة أخرى بلغة أنثروبولوجية نشهد صلة كبيرة للمجتمع الجزائري الحضري بثقافته الدينية ويواضع بكل الأشكال للحفاظ على هويته وأصالته وانتمائه الحضاري.

جدول رقم (17) يبين عدد ساعات العمل

عدد ساعات العمل	ت	%
أقل من 4 ساعات	08	12.69
6-4 ساعات	10	15.87
8-6 ساعات	42	66.66
8 فما أكثر	03	04.76
المجموع	63	100

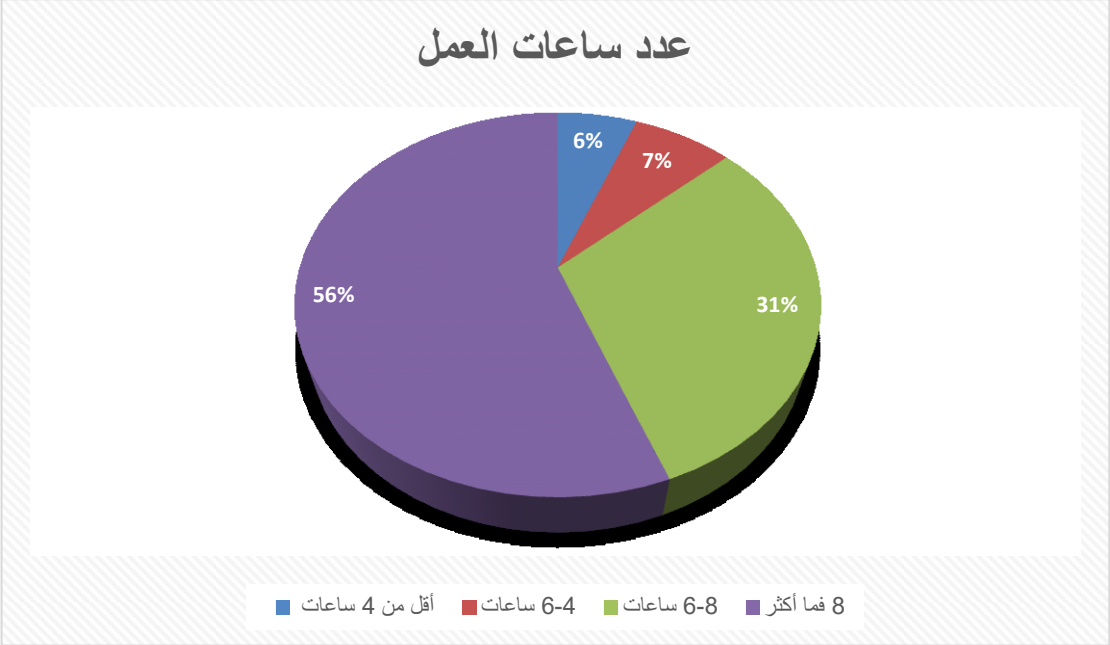

بالنسبة لساعات العمل هناك مؤشرات الأول عدد ساعات العمل والثاني التوقيت المناسب للعمل ولهذا فعالية المبحوثين 66.66% أكدوا أن عدد ساعات العمل في الغالب هي 6-8 ساعات وهنا لابد أن نوضح أمرا مهما هناك سلعة أو خدمة معينة بحاجة إلى حضور ساعي أكبر والعكس.

أيضا هناك نسبة 15.87% فحضورهم اليومي بحجم ساعي يتراوح مابين 4-6 ساعات وبنسبة كبيرة منهم يعتبر هذا النشاط إضافي بالنسبة لهم.

فهناك تجار حضورهم في النشاط 8ساعات فما أكثر بنسبة 04.76% وهذه الفئة فعلا بحاجة إلى المال وهمهم الوحيد جمع أكبر عائد يومي مالي لتغطية مصاريف أسرتهم.

جدول رقم (18) يبين حاجة هذا العمل للتجول من مكان لأخر

الاحتمالات	ت	%
نعم	49	77.77
لا	14	22.22
المجموع	63	100

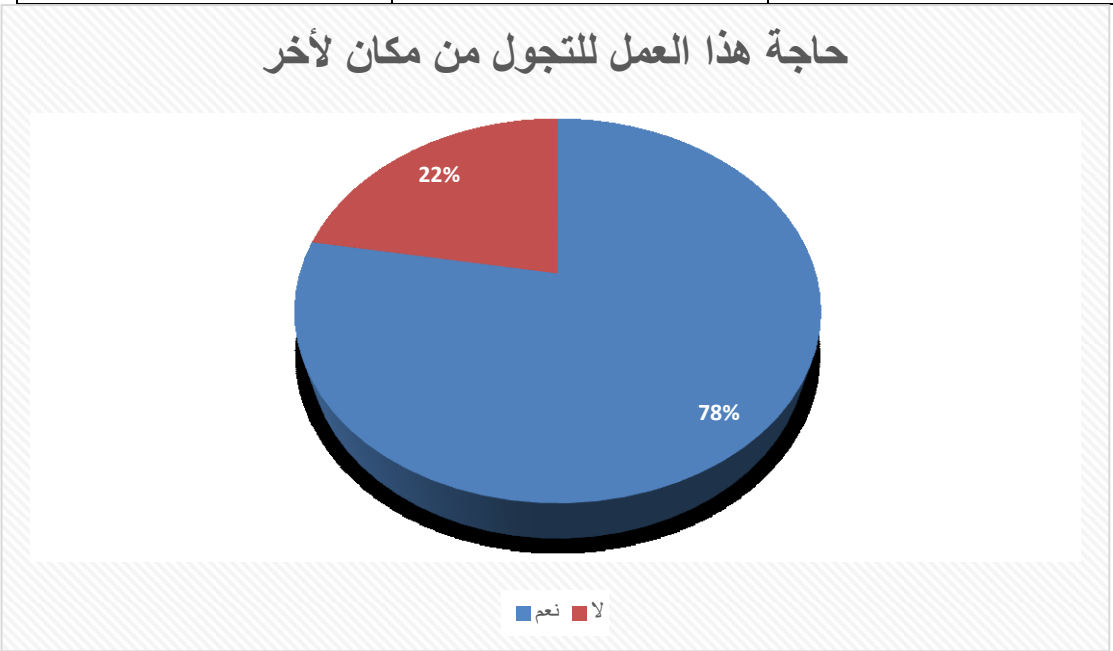

سلاح ممارسي هذا النشاط هو كسب أكبر عدد من الزبائن، ولهذا معظم نشاطهم هو انتقال من منطقة بيع إلى أخرى، أكد 77.77% من المبحوثين خاصة من بائعي الخضر والفواكه وغيرها، في حين 22.22% منهم أكدوا مبدأ الاستقرار المكاني ويعود ذلك إلى كسب سمعة جيدة لدى الزبائن والزبائن يعرفون تواجدهم وبالتالي تغير المكان معناه فقدان مجموعة زبائن، وأكد لنا أحد المبحوثين أننا في ظرف صعب وبالتالي هناك منافسة شرسة ومن خلالها صعوبة الحفاظ على زبائن دائمين.

جدول رقم (19) يبين اختيار هذا المكان للممارسة هذا النشاط

الاحتمالات	ت	%
قريب من السكن	09	14.28
منطقة جذب للزبائن	31	49.20
مكـان بعيـد عـن أعـين الدوريات الأمنية	19	30.15
أخر يذكر	04	6.34
المجموع	63	100

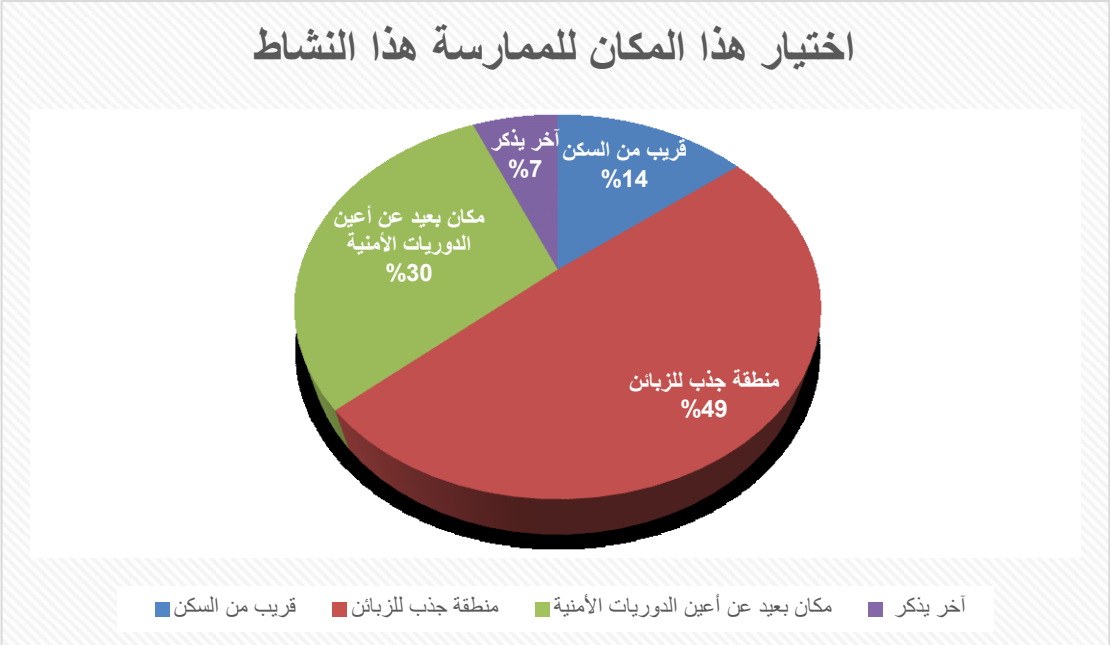

يتضح من الجدول أن سبب اختيار هذا المكان لهؤلاء المهاجرين الجدد لممارسة هذا النشاط يعود إلى أنه منطقة حرب للزبائن بامتياز ما أكده 49.20% وهي عادة مناطق بوسط المدينة أو بالأسواق الشعبية، تكثر فيه الحركة والتجارة والتسوق وفيه يوميا يتجمع أكبر عدد من سكان المدينة والوافدين إليها مقارنة بالأحياء الأخرى، وبدرجة أقل ما نسبته 30.15% يعود إلى هاجس الشرطة والأمن الوطني لأن التخوف من دوريات الشرطة

محظور قانونيا، وعادت مناطق ممارسة النشاط ضروريا عدم عرقلة السير أو خلق ازدحام و هذا مايرفضه النظام العام.

في حين 14.28% يعود السبب للقرب من السكن وهنا يحقق غايته:

- **الأولى:** سهولة في نقل للبيع.
- **الثانية:** استهداف جمهور الزبائن بالدرجة الأولى "جيران المعني"

في حين هناك من يبرر ذلك إلى مكان قريب من المواد الأولية أو القرب من المؤسسات العلمية أو الإدارية وبالتالي استهداف شريحة أكبر من الزبائن خصوصاً السلع الاستهلاكية والغذائية.

جدول رقم (20) يبين كيفية التنقل من مكان لأخر

الاحتمالات	ت	%
سير على الأقدام	43	68.25
وسيلة نقل خاصة بالعمل	20	31.74
المجموع	63	100

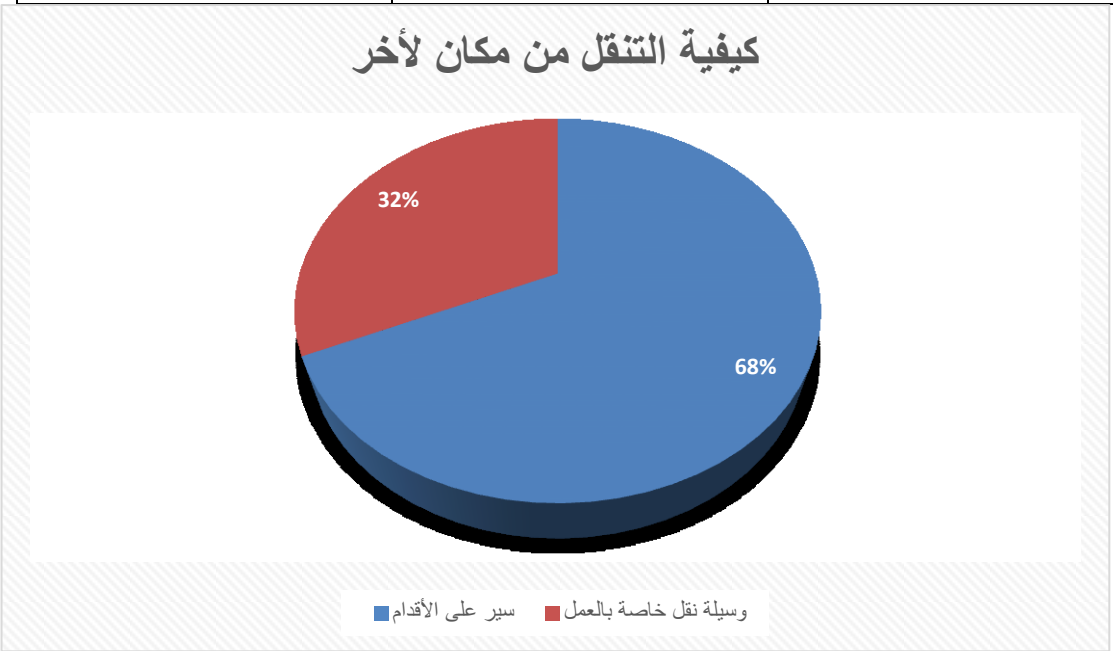

بالنسبة لسؤلنا حول كيفية التنقل من مكان لآخر سواء في الحالة الدائمة أو في حالة الاضطرار 68.25% أكدوا السير على الأقدام وهنا نرجع إلى المعطيات الأولى للمبحوثين هم المهاجرين أين ستحضر الوضعية المادية والمعيشية لهؤلاء ولأسرهم وبالتالي يفتقرون لوسائل نقل لهم ولسلعهم.[1] في حين 31.74% من المبحوثين يستخدمون وسائل نقل خاصة بالعمل وفي الغالب هي شاحنات من النوع الخفيف ليست باهظة الثمن وعملية أكثر في

[1] بالنسبة للممارسين لهذه الأنشطة الذي لا يمتلكون وسائل النقل بضائعهم في الغالب يستنجدون بزملائهم في النشاط أو أقربائهم ويتصف ذلك كله معاناة يومية لهم.

الأزقة الضيقة وفي حالة الازدحام المروري لربح الوقت وتحقيق أكبر عائد مادي يتيح ممارسة هذا النشاط.

جدول رقم (21) يبين مصدر تحويل النشاط الممارس

الاحتمالات	ت	%
رأس مال خاص بي	40	63.49
مساعدة الأهل	16	25.39
مساعدة الأصدقاء	04	6.34
أخر يذكر	03	4.46
المجموع	63	100

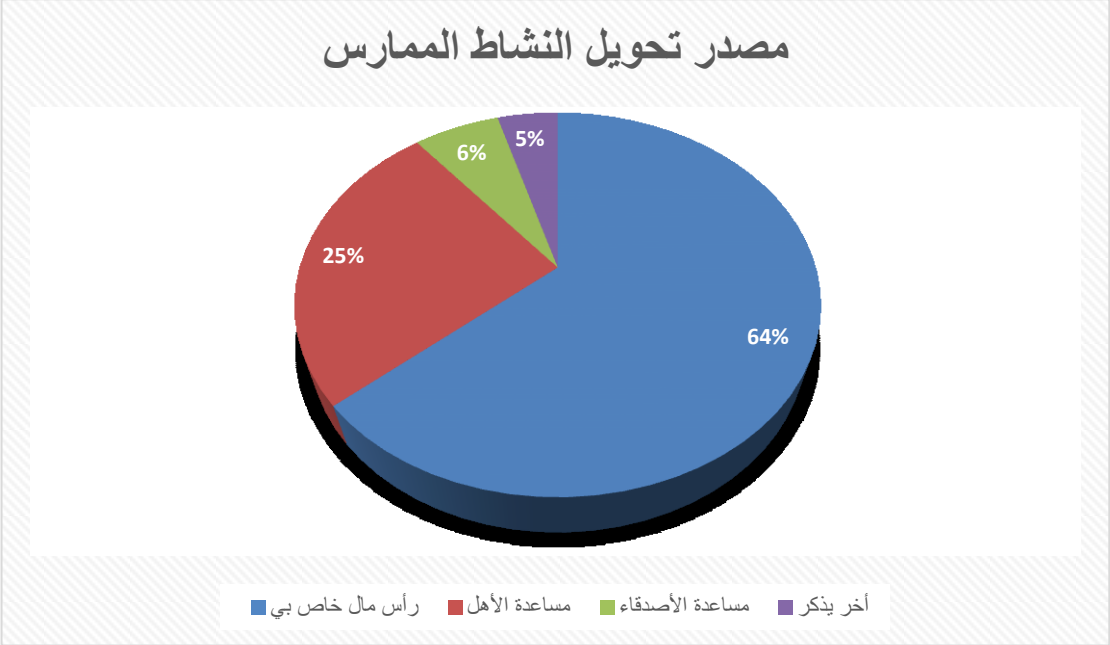

يتضح من الجدول صعوبات الحصول على رأس مال لمزاولة هذا النشاط، وهذا ما تؤكده الأرقام 63.49% اعتماد رأس المال ذاتيا، بمعنى جهد، تضحيات كبيرة لجمع المال اللازم للشروع في ذلك، وتؤكد غالبية المبحوثين ضرورة للانطلاق من الصفر لانجاز هذا المشروع البسيط، وهذا النشاط المواري.

في حين25.99% يساعد الأهل ويقدمون للمعني مبالغ مالية لتمويل المشروع هذا الأمر ينبهنا إلى أن الرواسب الريفية ما زالت حاضرة، فرغم شخصية المهاجر التي ينبغي أن تصبح أكثر حضرية إلا أن قيم التعاون والتضامن العائلي وحتى القبلي مازالت سائدة رغم تغيير المجال من الريفي إلى الحضري وقد يساعد الوالدين، الإخوة، الأخوال، الأعمام وغيرهم.

في حين تتشكل صداقات وعلاقات تجعل الكثير من الرفاق وخاصة ميسوري الحال يساعدون أصدقائهم في تحويل هذه الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

جدول رقم (22) يبين طبيعة ممارسة النشاط

الاحتمالات	ت	%
منفرد	35	55.55
لديك شركاء	28	44.44
المجموع	63	100

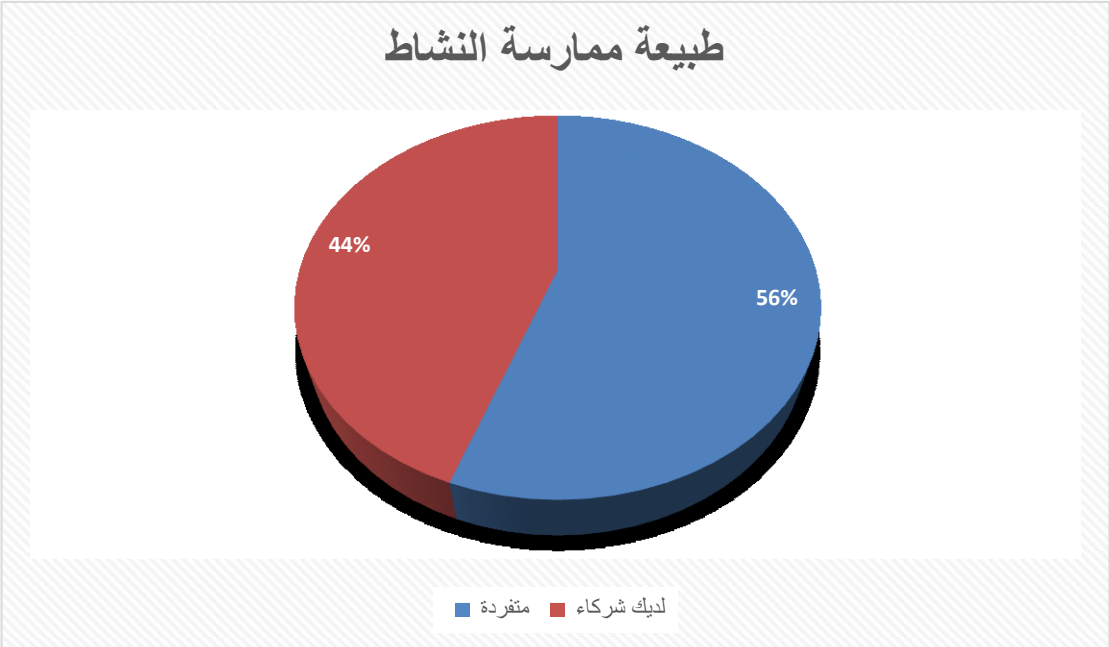

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين يمارسون نشاطهم بشكل متفرد بنسبة 55.55% ويرجع السبب إلى قلة العائد من المشروع أو لسهولة إنجاز هذا النشاط يوميا.

في حين 44.44% أكدوا ممارسة نشاطهم مع شركاء ولكن العدد حسب رأيهم لا يتعدى الاثنان أو الثلاث وخاصة ارتباط النشاط بالحجم الساعي الكبير حوالي 7 أو 8 ساعات الأمر الذي يفرض تقاسم الجهد من خلال نظام الدوامين كما تظهر الشراكة أيضا في توزيع المهام من يحضر المادة الأولية والأخر ينجز والثالث يبيع أو يسوق.

وهنا لابد للإشارة إلى أن العمل التشاركي معناه نشاط أكبر حجما جهدًا وتنظيما و بالتالي أكبر عائد مادي منه.

جدول رقم (23) يبين مدى كفاية الكسب اليومي من النشاط في تلبية حاجات الأسرة

الاحتمالات	ت	%
نعم	51	80.95
لا	12	19.04
المجموع	63	100

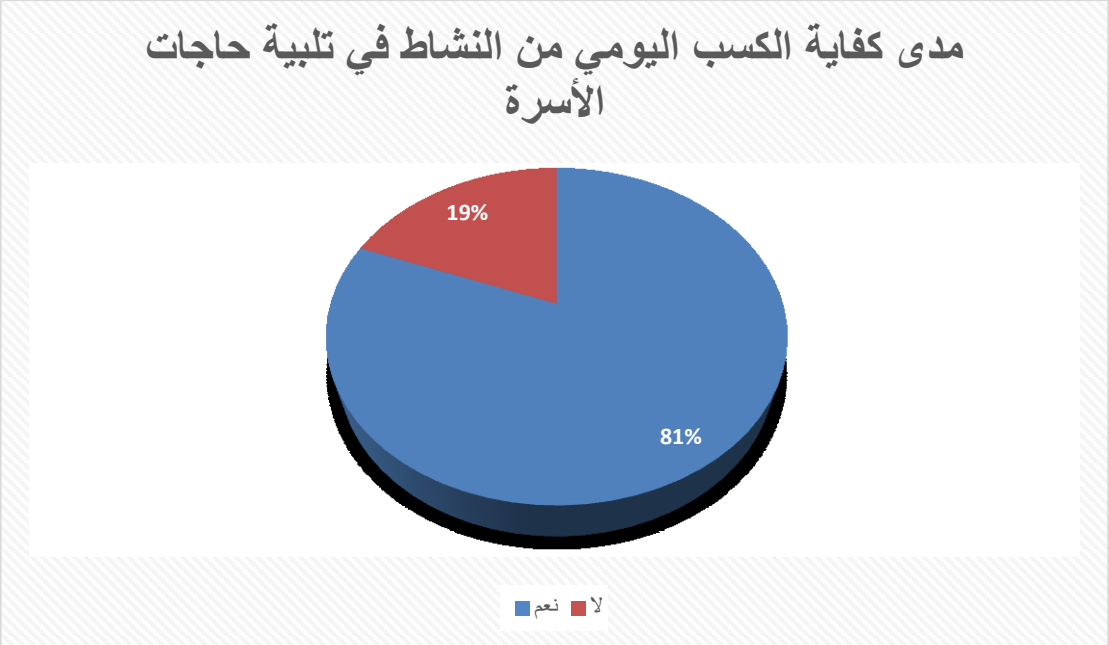

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين أكدوا كفاية الكسب اليومي من النشاط في تلبية حاجات الأسرة و أنهم يدرون مبالغ مهمة من هذا النشاط ، ونعتقد أنه فعلا يمكن تحقيق كسب وفير من هذه الأنشطة خصوصا في المناسبات الدينية ، وأيضا من خلال المقابلة التي أجرينها مع مسؤول بمديرية التجارة بولاية خنشلة فعلا يساهم ممارسي النشاط الاقتصادي غير رسمي في تحسين ظروفهم المعيشية و أسرهم من خلال العائد من

النشـاط الاقتصـادي الغيـر رسـمي خصوصـا مـن خـلال الادخـار و تنويـع النشـاط وغيرهـا وتفصيلا لبدائل تحقيق تلك الغلايات الجدول الفرعي أدناه.[1]

في حالة نعم:

الاحتمالات	ت	%
شراء قطعة أرض في الريف	02	3.17
شراء سكن جديد	07	11.11
تغيير النشاط مستقبلا	22	34.92
شراء شاحنة لنقل البضائع	04	6.34
شراء محل تجاري	16	25.39
المجموع	51	100

[1]مقابلة مع . مسؤول مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة على مستوى مديرية التجارة بولاية خنشلة . يومي 20 و21 جانفي 2020. أكثر تفصيلا أنظر دليل المقابلة في الملاحق.

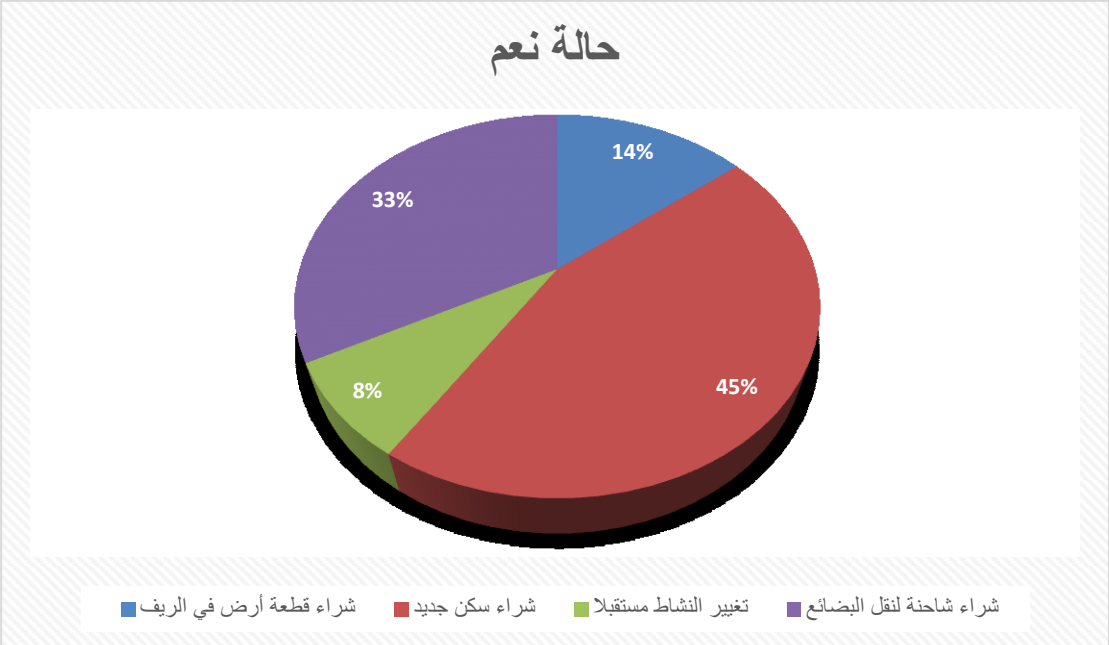

يعتقد أغلب المبحوثين بنسبة 80.95% أن هذا النشاط الممارس مربح ويكفي حاجات أسرهم وقد يعود ذلك إلى اتجاه عديد السكان لاقتناء حاجياتهم من هذه المصادر التسويقية، إضافة إلى عدم تسديد الضرائب جراء ممارسة هذا النشاط وتباينت آراءهم حول الفائض من المال المدخر في بدائل توظيفية وتأكد الغالبية منهم التفكير في شراء محل أو مراء سكن لأن مجموعة كبيرة منهم يستأجر السكن بنسبة 25,39% و11.11% لكن لأهم من ذلك هو تعبير النشاط مطلقا بنسبة مرتفعة وهي 37.92%.

في حين 19.04% أكدت عدم كفاية الكسب اليومي في النشاط في تلبية حاجات الأسرة ونمو الثقافة الاستهلاكية الحضرية معلقة حقيقية تؤرقهم.

جدول رقم (24) يبين مدى ممارسته نشاط موازي لهذا النشاط الحالي

في حالة "نعم" (نوع العمل الإضافي) لماذا؟

الاحتمالات	ت	%
نعم	14	22.22
لا	49	77.77
المجموع	63	100

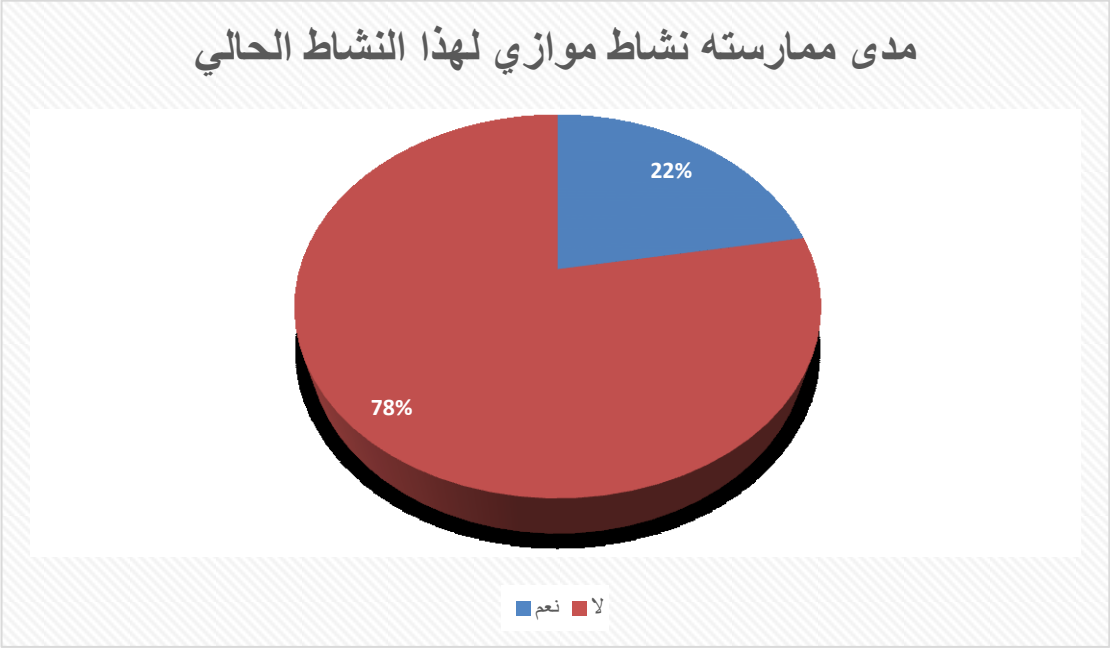

تضح من الجدول أن غالبية المبحوثين يكتفون بممارسة نشاط وهو بالأصل مرهق ويحتاج إلى جهد كبير لإنجازه والنسبة الدالة هي 77.77%، في حين 22.22% لهم الوقت الكافي وقدرات أفضل للقيام بأنشطة إضافية.

جدول رقم (25) يبين أشد المنافسين في العمل

الاحتمالات	ت	%
زملاؤك في نفس المكان	51	80.95
القطاع الخاص	10	18.87
القطاع العام	02	3.17
المجموع	63	100

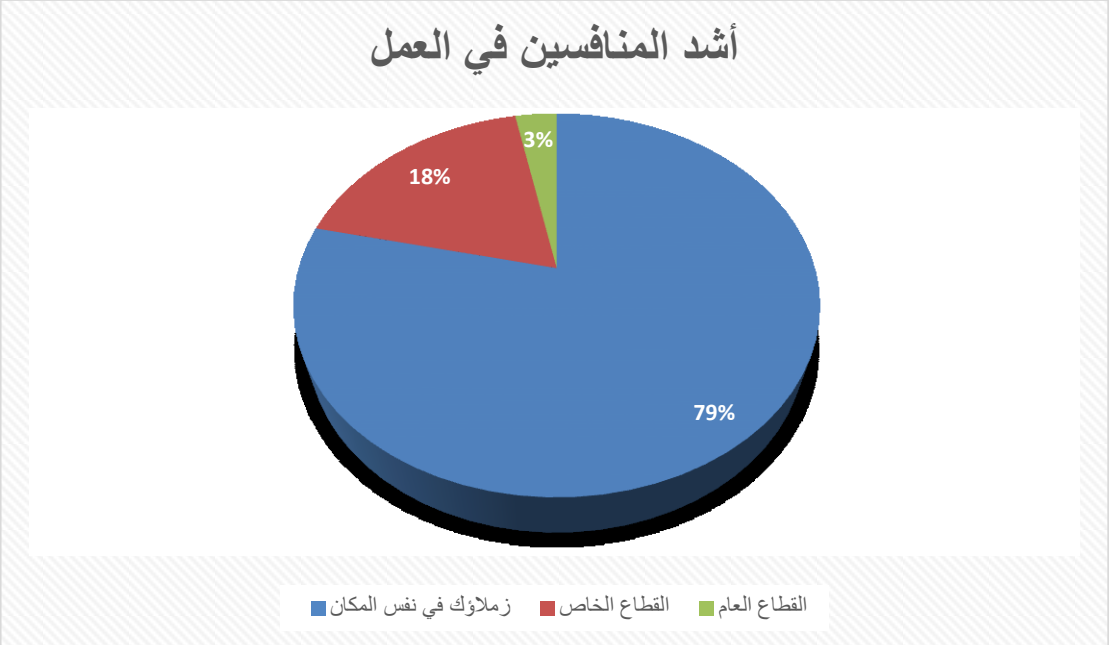

يتضح من الجدول أن هناك منافسة شرسة عند ممارسة هذا النشاط ورتبها المبحوثين على النحو الآتي:

80.95 من طرف الزملاء في نفس الميدان وهو أمر طبيعي وفقا للعبارة الشعبية المعروفة " عدوي صاحب مهنتي" وهذا ما يجعل السر المهني أمر مطلوب في هذا المجال من حيث مصدر الحصول على السلعة أو التموين أوكل ما تعلق بأسرار الترويج والبيع، في

حين 18.87% ترجع للقطاع الخاص ولكن لا تشكل مشكلا كبيرا لعدم الاحتكاك المباشر معهم والقطاع الخاص عادة له مضار ثابتة.

القطاع العام تقريبا منعدم ولا يحس المبحوثين بأي شكل معيق منافس لنشاطهم فنسبة ذلك التحدي 3.17 % فقط.

جدول رقم (26) يبين مدى الاضطرار لدفع يوم معينة للحصول على مكان أو سلعة في حالة "نعم" (الجهة المتحصلة على هذه الرسوم)

الاحتمالات	ت	%
نعم	04	6.34
لا	59	93.65
المجموع	63	100

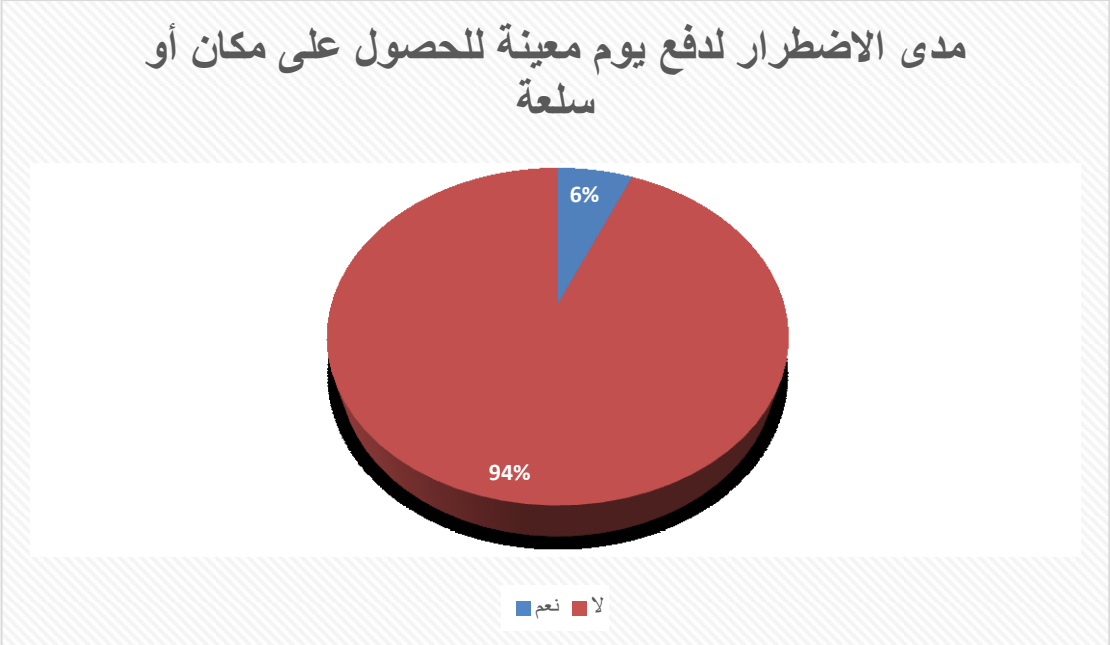

ممارسة النشاط في فضاء مجاني أكد ذلك لنا أن 93.65% فمنهم لا يدفعون أي رسوم للحصول على مكان أو سلعة، في حين 6.34% أكدوا العكس وهذا الفئة إما أنها توحي من يحرس ويهيئ فضاء ممارسة النشاط باكرا المقابل أو في حالة ممارسة النشاط في سوق يسدد صاحبه رسوم سنوية عادة.

جدول رقم (27) يبين أثار إقبال الزبائن على سلعهم

الاحتمالات	ت	%
ضرر على تجارة الخواص	03	4.76
عدم إلحاق الضرر على تجارة الخواص	60	95.23
المجموع	63	100

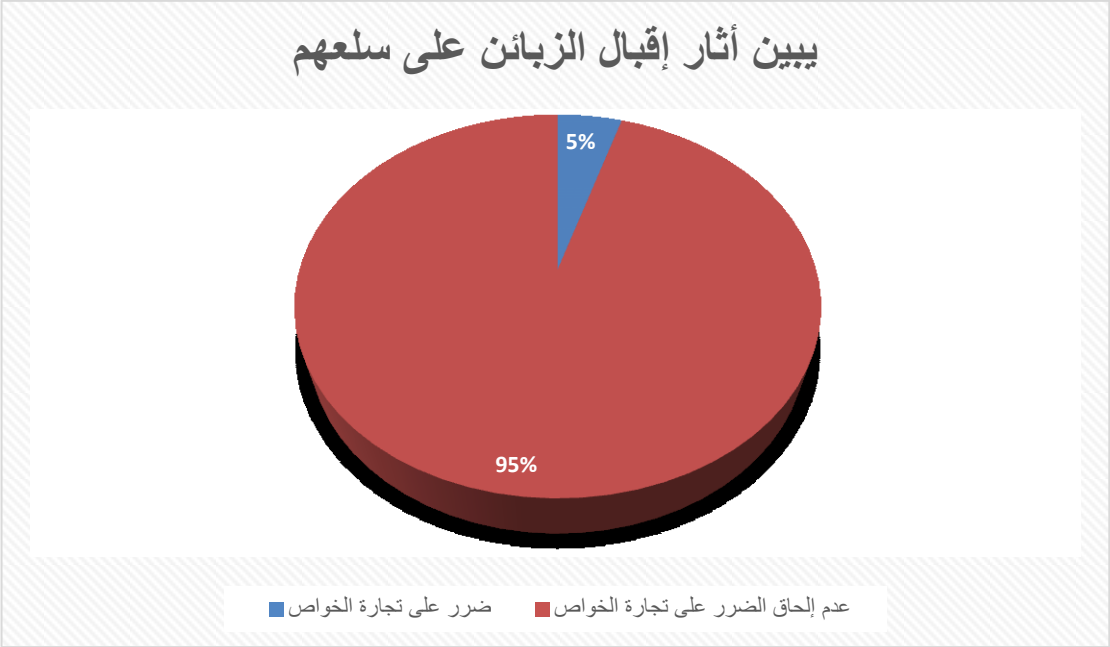

يتضح من الجدول والمعطيات وبعلاقته بمعطيات الجدول السابق هو عدم إلحاق الضرر بممارسي هذا النشاط بالقطاع الخاص بنسبة 95.23% للأسباب الذاكرة سلفا في نفس الجدول السابق، إضافة لذلك حجم استعمار القطاع الخاص كبير جدا، ولا يقارن مع حجم هذه الأنشطة.

في حين 4.76% أكدوا إحداث ضرر بالقطاع خاص ولكن بدرجة محدودة لأن القطاع الخاص ينشط في إطار نظامي رسمي ويدفع الضرائب ومختلف الإجراءات للدولة

وفي مسؤوليتيه دفع أجور العديد من العمال إضافة إلى مسؤولية أخلاقية واجتماعية تراجعها أجهزة الرقابة التابعة للدولة أو جمعيات حماية المستهلك وغيرها.

1-3- تبويب وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الفرعية الثالثة :

جدول رقم (28) يبين سبب اختيار هذا النشاط

الاحتمالات	ت	%
هو المتوفر لديك	31	49.20
لديك خبرة في هذا النشاط	32	50.79
المجموع	63	100

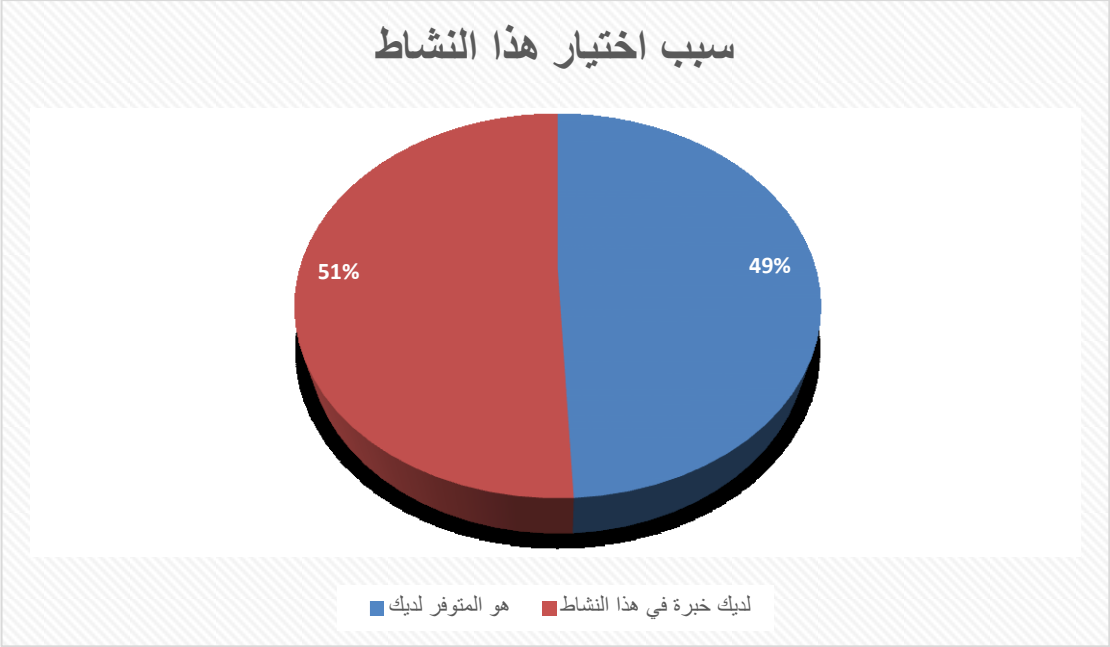

يتضح من الجدول أن خبرة المبحوثين وكفائهم لسبب الأول والحاسم لاختيار هذا النشاط أكده 50.49% ويضع الخصائص الشخصية والديموغرافية عاملا مهما في الاختيار المهني.

في حين الفئة الأخرى من المبحوثين تقريبا 49.20% يرون بأنه المتوفر لديهم ويؤكدون غياب بدائل حقيقة للعمل كفرص وغايات ولهذا قلة المال وغياب إطار بديل يجعل هذا النشاط الموازي البديل الوحيد لسد حاجاتهم المختلفة.

جدول رقم (29) يبين أفاق الاستشراف في النشاط

الاحتمالات	ت	%
تفضيل العمل لمنصب عمل رسمي	35	55.55
الاستمرار في العمل الحالي مع منح تسهيلات	28	44.44
المجموع	63	100

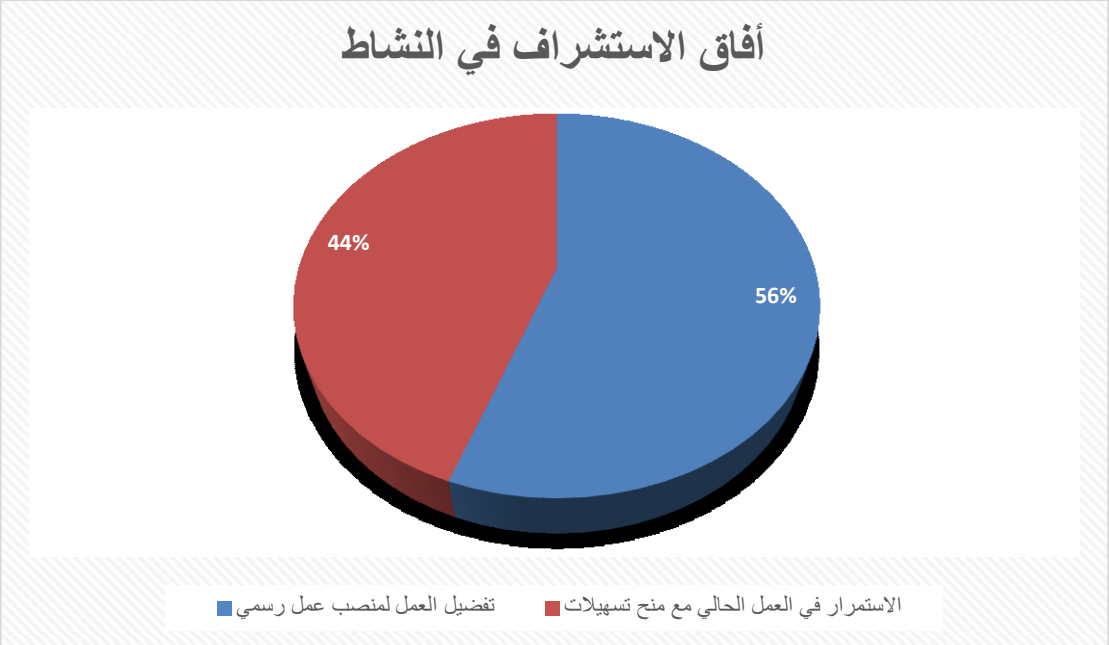

يتضح من الجدول أن النظرة الاستشرافية لمستقبل المبحوثين مهنيا هو طموح وسعي لتحقيق وتحسين وتطوير الذات وبلوغ الأفضل.

ف 55.55% أفاقهم في المستقل هو تفضيل الحصول على منصب عمل قار، واضح المعالم، أجر ثابت، ضمان اجتماعي، حقوق عمل، وضعية اجتماعية وغيرها، فهو حسب رأينا أمر مشروع وهادف.

في حين 44.44% أكدوا تفضيلهم الاستمرار في هذا العمل مع دعوة الأجهزة الرقابية والمالية والإدارية للدولة، تقديم تسهيلات إدارية ومالية كالحصول على محلات، تسهيل الحصول على السلع والمواد الأولية وغيرها، ويقر العمل الموازي في حال تنظيمه الحصول على مدخرات بشرية ومالية و تسييرية ذات أهمية تكمل في ما هو موجود في القطاعين الخاص والعام لدفع عجلة التنمية نحو الأمام.

جدول رقم (30) يبين مدى تردد الزبائن بكثرة

الاحتمالات	ت	%
دائما	17	26.98
أحيانا	42	66.66
نادرا	04	6.34
المجموع	63	100

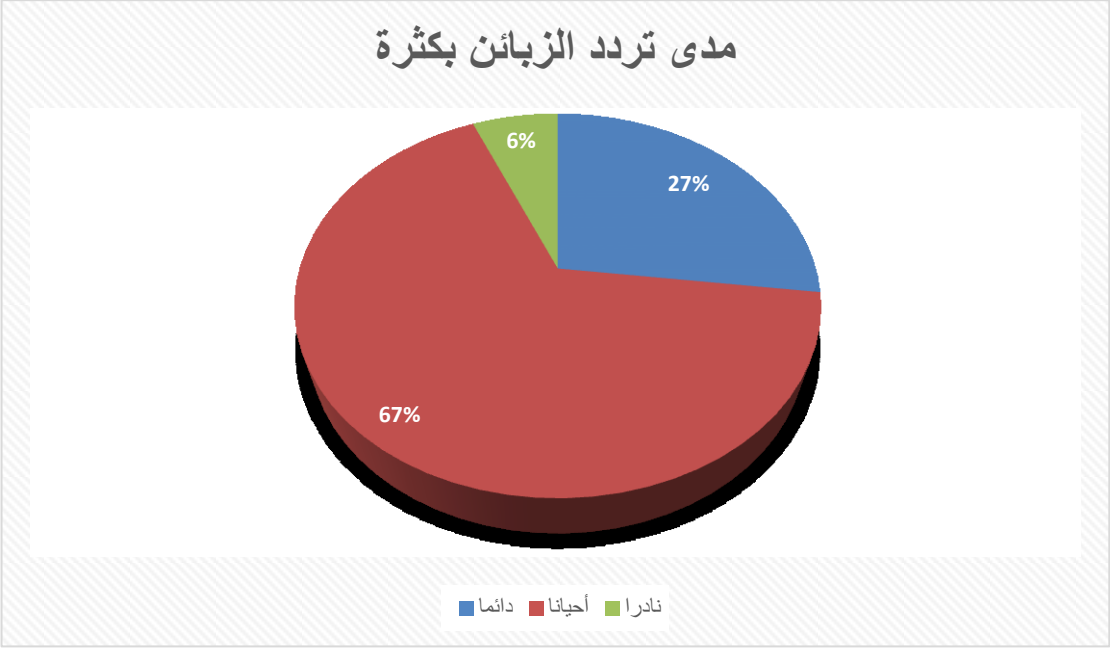

يتضح من الجدول أن تردد الزبائن بهذه المناطق الخاصة بالأنشطة الاقتصادية في الكثير من المناسبات وبعض الأوقات الخاصة أكده المبحوثين بنسبة 66.66%.

في حين 26.98 أكدوا ديمومة تردد بعض الزبائن ربما لطبيعة المنتج أو لشخصية وكاريزما صاحب النشاط.

نسبة ضئيلة تمثل 6.37% تبين مدى التردد في عبارة أحيانا، وهذا مرتبط أيضا بنوعية المنتج ربما لسعره المرتفع أو لتوعية الاستقبال والمعاملة أو لكثرة وشراسة المنافسة في التخصص والميدان السلعي أو الخدمي.

جدول رقم (31) يبين سبب إقبال الزبائن على مخرجات النشاط [1]

الاحتمالات	ت	%
انخفاض الأسعار	41	65.07
عدم وجود بديل	10	15.87
أساليب التأثير على الزبائن	16	25.39
المجموع	/	/

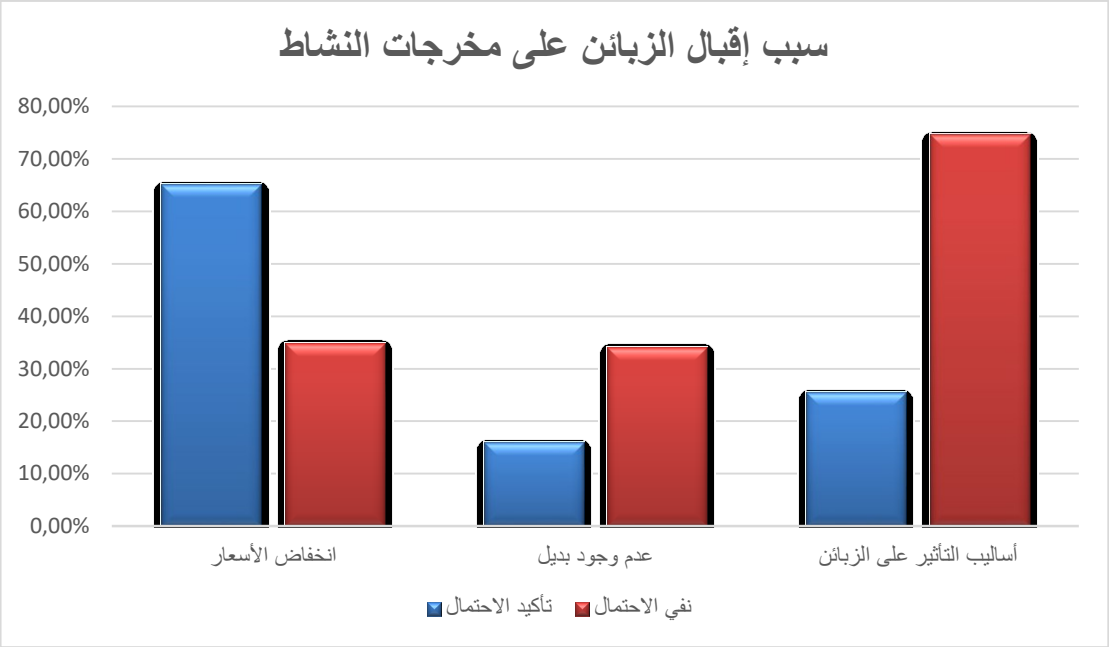

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين يرون أن سبب إقبال الزبائن على محرجات النشاط بنسبة 67.07% ومعتقدات ذلك يرجع فعلا إلى انخفاض للأسعار مقابل لأسعار بنفس البضائع لأن أصحاب هذا النشاط غير ملزمين بالضرائب، إضافة إلى المجال التجاري الذي يلقى إقبالا كثيرا خاصة في المناسبات ونهاية الأسبوع وفي الفترات سواء الصباحية أو المسائية ولكل فترة زمنية زبائنها وخصائص متباينة. هذا يتوافق مع إجابة مدير

[1] العينة مضخمة تبرير طريقة القراءة والتحليل أنظر الجدول رقم 7 .

المصلحة الفرعية بمديرية التجارة بولاتي خنشلة حيث في سؤالنا عن حجم ظاهرة انتشار الاقتصاد الغير الرسمي أكد لنا وجوده بقوة بمختلف أحياء المدينة وبعض المناطق الشعبية والخفية بوسط المدينة ويرجع سبب ذلك الى توفير سلع بأسعار متدنية وغياب الردع الدائم لمثل هذه النشاطات .[1]

في حين 25.31% يرجع سبب إقبال الزبائن لأساليب التأثير على الزبائن خصوصا للطبيعة الشخصية لممارسي النشاط وهم عادة شباب أو مراهقين يمارسون شاطا تجاريا من جهة ومضيعة للوقت والمرح من جهة أخرى، وفعلا طريقة الترويج بالعبارات والحكم وحتى من يستخدم بعض المفردات باللغة المحلية "الشاوية "، وهذا يخلق نوعا من الفرحة والتواصل بين التاجر والزبون.

قلة ما بنسبة 15.87% من المبحوثين يرجعون ذلك إلى قلة البدائل وهذا خاصة مع الظروف الاقتصادية والوضعية المعيشية عند بعض الأسر و ذوي الدخل المنخفض.

[1] مقابلة مع . مسؤول مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة على مستوى مديرية التجارة بولاية خنشلة ، يومي 20 و21 جانفي 2020. أكثر تفصيلا أنظر دليل المقابلة في الملاحق.

جدول رقم (32) يبين نوع الزبائن في الغالب

الاحتمالات	ت	%
ذوي الدخل المرتفع	02	3.17
ذوي الدخل المنخفض	11	17.46
كل الفئات	50	79.36
المجموع	63	100

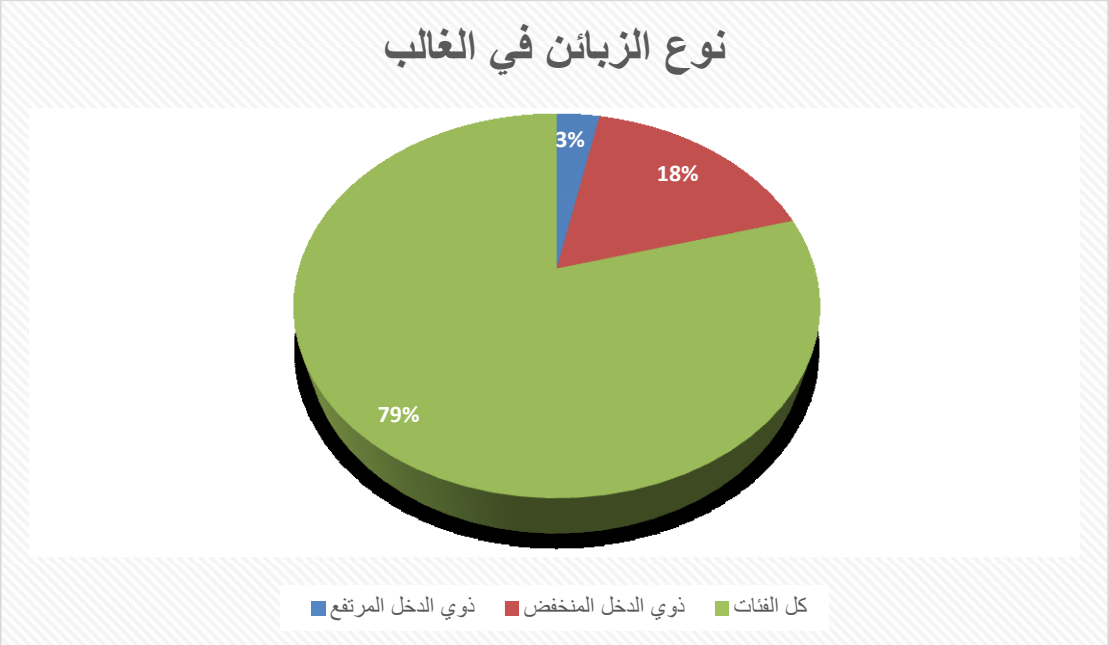

يتضح من الجدول أن نوع الزبائن لم يسجل تباين كثيرا من إجابات المبحوثين لأن غالبيتهم بنسبة 79.36% أكدوا على أن الزبائن في الغالب من كل الفئات أي من ذوي الدخل المرتفع أو المنخفض، وكما قلنا في الجدول السابق لربما الوضع الاقتصادي والمعيشي له دور، وحتى من ذوي الدخل المرتفع وخاصة من يمارس نشاطا خاصا نجده في الآونة الأخيرة في حالة قلق وعدهم ارتياح لقلة مشاريع الدولة، اقتصاد التقشف أو لكثرة الأعباء الأسرية والمالية وحتى الفئات العمرية فكل الفئات حاضرة، وأيضاً من حيث المستوى التعليمي فنجد المثقف والأمي وكل الفئات.

نجد 17.46% وهي نسبة معتبرة لا يستهان بها تؤكد على قوة حضور ذوي الدخل المنخفض وهذا أمر طبيعي لانخفاض الأسعار.

الجدول رقم (33) يبين نوع المحرجات المقدمة للزبائن أكثر

الاحتمالات	ت	%
توفير خدمات وسلع رخيصة السعر	33	49.20
تقريب السلع والخدمات	23	36.50
لاشيء	10	15.87
المجموع	63	100

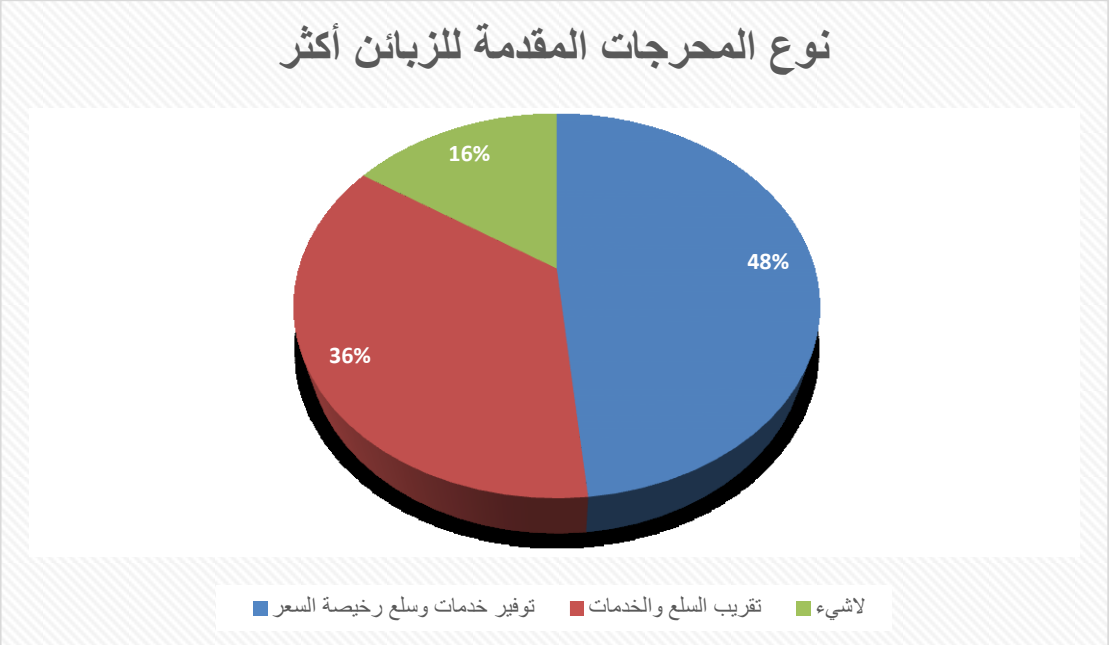

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين بنسبة 79.20% يبين أن نوع المخرجات المقدمة للزبائن أكثر تعود إلى توفير خدمات وسلع رخيصة السعر وهذه الإجابة ذي صلة بالاحتمالات القريبة منها في الجداول الثلاث السابقة، والسعر مؤشر لقياس درجة الجذب للسلع والخدمات المقدمة لهذا الفضاء الموازي و بدرجة أقل تقريب السلع والخدمات للزبائن ، خصوصا وجود هذه الأسواق الشعبية و بعض الزوايا التجارية بوسط المدينة بنسبة 36.50% مع خصوصية السلع والتي غالبيتها مصدر الريف.

الجدول رقم (34) يبين مدى تلقي رضا الزبائن عن محرجات النشاط

الاحتمالات	ت	%
مطلقا	02	3.17
قليلا	12	19.04
كثيرا	49	77.77
المجموع	63	100

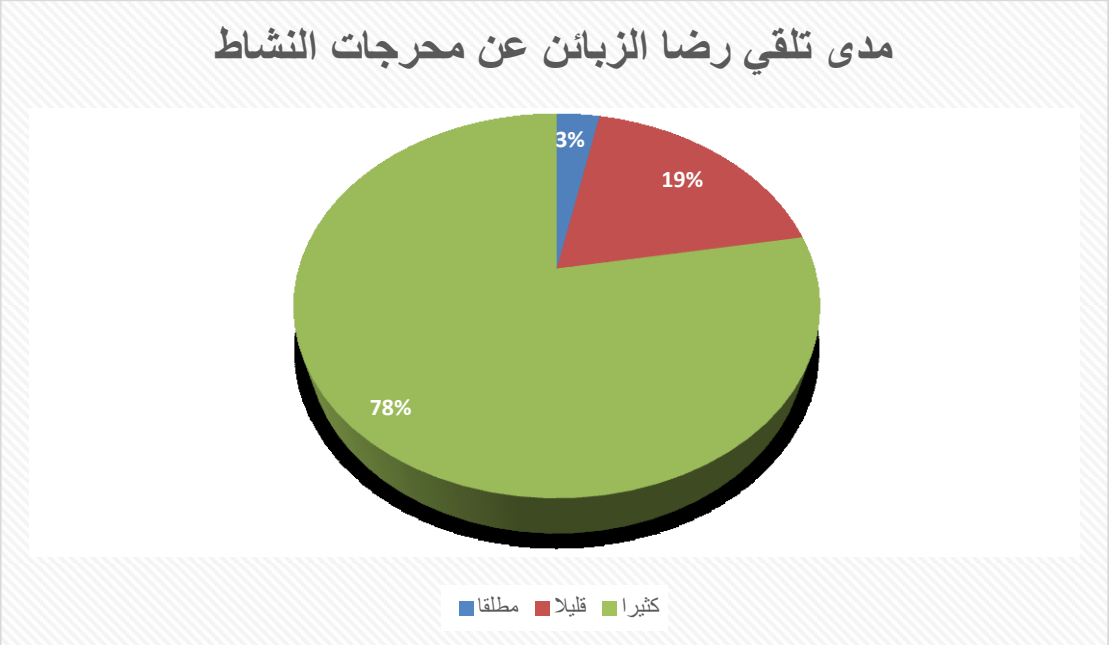

يتضح من الجدول فعلا تأكيد تلقي رضا واسع من طرف الزبائن تجاه محرجات هذا النشاط، فأكثر من 77% عبروا عن ذلك، ويرى بأن السبب يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- تنوع السلع المعروضة.
- غالبية السلع حديثة ومصدرها الريف خاصة بالمناطق القريبة من مدينة خنشلة.
- انخفاض الأسعار وهذه ميزة أساسية.
- بعض السلع التابعة لمتجولون، وبالتالي يقربون السلعة من المستهلك.

- سلع فاخرة لماركات عالمية ولكن موجودة بهذه العقارات بأسعار معقولة ومنخفضة نوعا ما.
- في حين 19% أكدوا عدم رضاهم عن ذلك باعتبار هذه الفضاءات التجارية تؤثر للجريمة والسرقة وقلة النظافة وجودة السلع والخدمات.

جدول رقم (35) يبين مصدر السلع

الاحتمالات	ت	%
تجار جملة	20	31.74
خواص	14	22.22
أسواق يومية	23	36.50
أسواق أسبوعية	04	6.34
الإنتاج الشخصي	02	3.17
المجموع	63	100

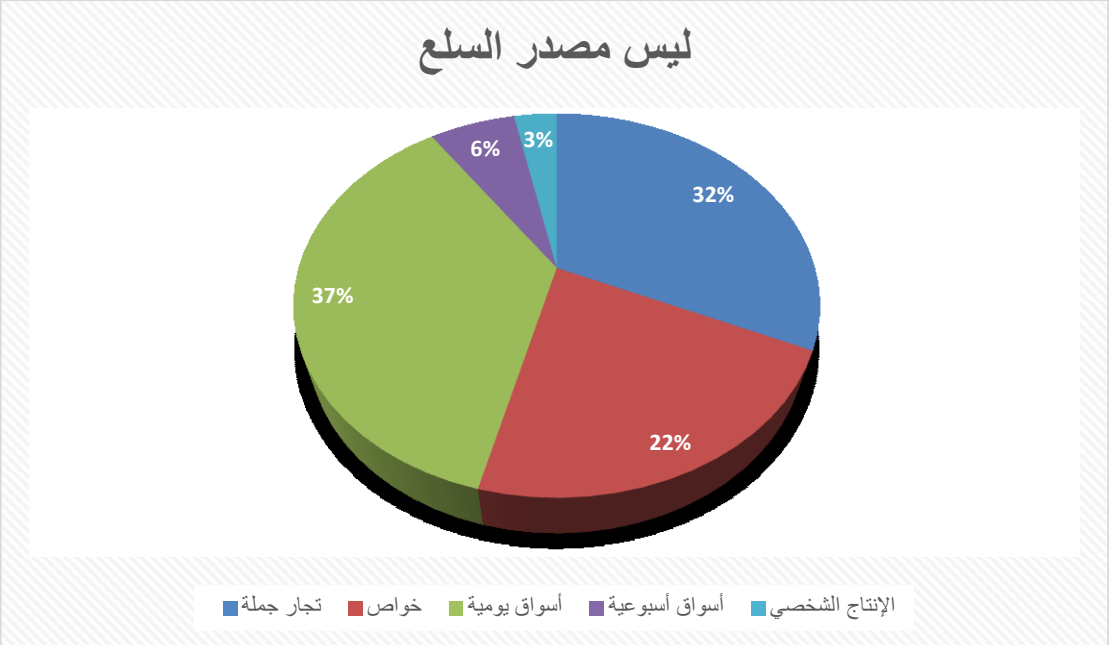

يتضح من الجدول عدم وجود فوارق كثيرة في مصدر السلع وجاءت على النحو التالي:

36.50% مصدر السلع أسواق يومية، حيث يقوم المبحوثين بإعادة تدوير النشاط من فضاء إلى أخر، وهنا يحتاج التاجر إلى الحنكة وأساليب ترويج معينة واستهداف زبائن معينين و تقريب السلع إليهم خاصة بطريقة البيع المتنقل.

مع تمييز هؤلاء التجار ذو الأصول الريفية يعتبر نشاطهم التجاري حسب المواسم والأعياد وارتباط كل نشاط ربحي بهذا المناسبات حسب المنطقة الحضرية.

نجد 31.74% سلعهم من تجار الجملة، وذلك يرجع إلى ضرورة الحصول على سلع بأسعار منخفضة في ذلك بعض المصادر اليومية مثلا عين فكرون، عين مليلة، سطيف، العلمة وتاجنانت وعين البيضاء، وتوجههم إلى هذه الأسواق لعدم التركيز على جودة السلع بل لسعرها.

نسبة 3.17% تعود إلى الإنتاج الشخصي والفائدة مئة بالمائة في سلع أهمها مثلا الأواني المطبخية، الفخار، الطاجين، الأكلات الجاهزة خاصة التقليدية منها: البوراك، محاجب، بيتزا مربعة.

جدول رقم (36) يبين التنوع في سلع النشاط

الاحتمالات	ت	%
سلعة واحدة	13	20.63
أكثر من سلعة	50	79.36
المجموع	63	100

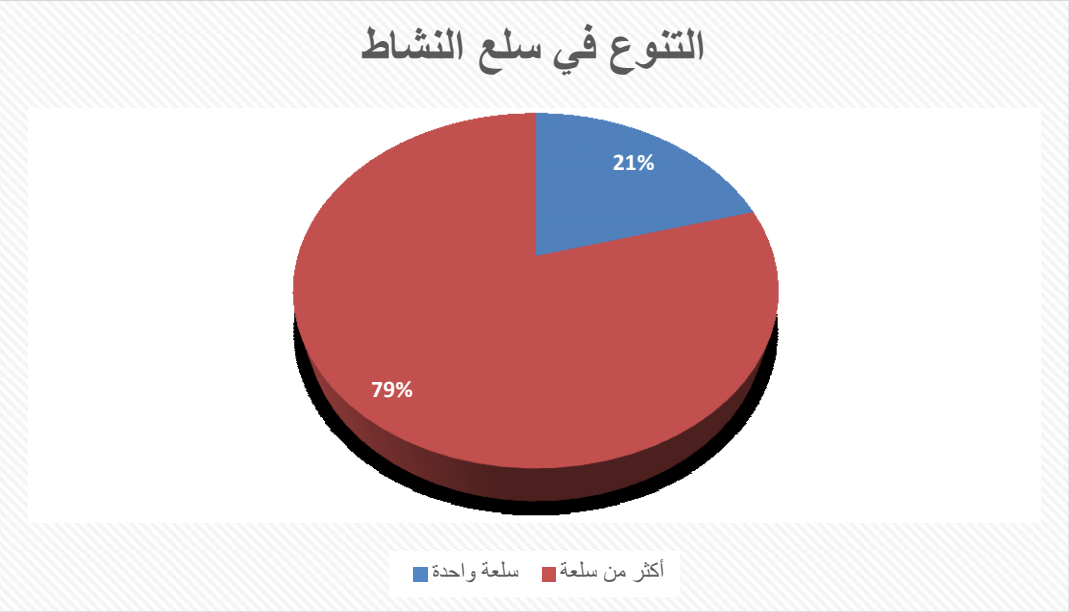

يبين في هذا الجدول ما يقارب 80% وهم غالبية عظمى للمبحوثين يمارسون نشاط متنوع يعني أكثر من سلعة وهذا لارتباط نشاطهم بالطابع الموسمي كالخضر و الفواكه والألعاب والهواتف النقالة وغيرها، ويغيرون نشاطهم باستمرار مع أن ممارسة هذه الأنشطة ليست فردية دائما ولكن جماعية ويتغير تشكيل الباعة باستمرار مع التركيز بأن الكثير من السلع يتم إحضارها وبيعها جماعيا بين هؤلاء الريفيون بالمناطق الحضرية.

20.63% هؤلاء التجار عموما مستقرون في بيع سلعة واحدة طول السنة.

الجدول رقم (37) يبين وجود طريقة خاصة لتسويق لسلعة

الاحتمالات	ت	%
نعم	15	23.80
لا	48	76.19
المجموع	63	100

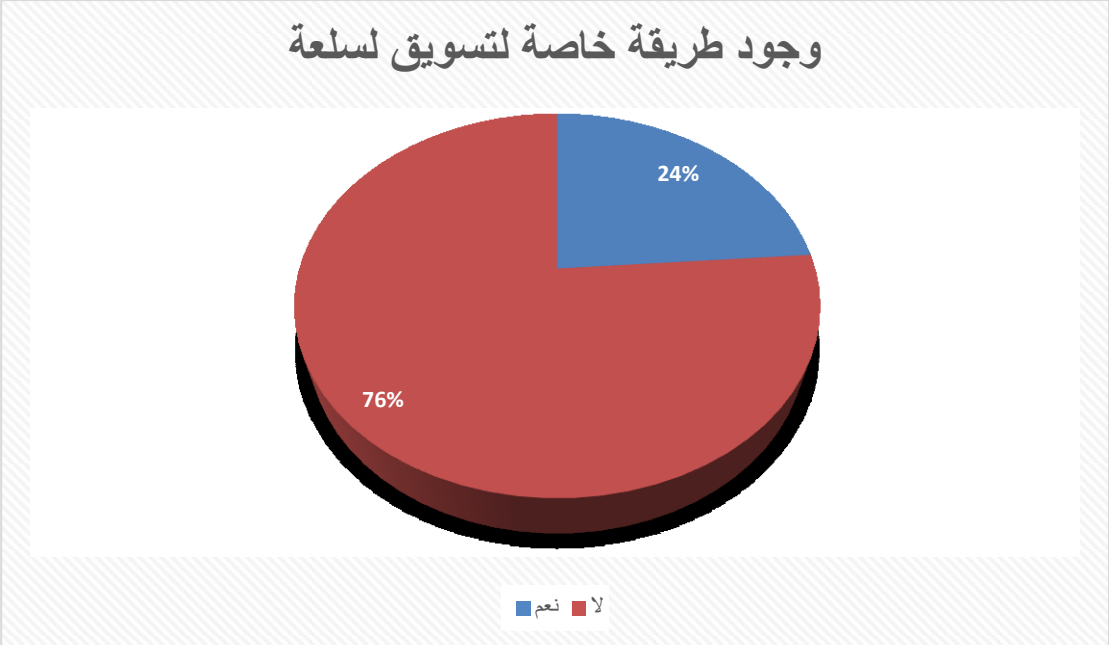

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين ما نسبته 76.19% أكدوا أن لديهم طرق خاصة في تسويق السلعة وطبعا وجود منافسة شرسة ، أسلوب للإشهار وتزيين مكان البيع وغيرها ، ومجموعة من الطرق الذكية ربما لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن .

وفي السؤال الفرعي والذي يبين تلك الطرق نفصلها في الآتي :

في حالة نعم:

الاحتمالات	ت	%
نوعية أو ندرة السلعة	04	26.66
طريقة عرض وتزيين السلعة	08	53.33
توقيت عرض السلعة	01	61.66
طريقة المناداة	03	2.06
المجموع	15	100

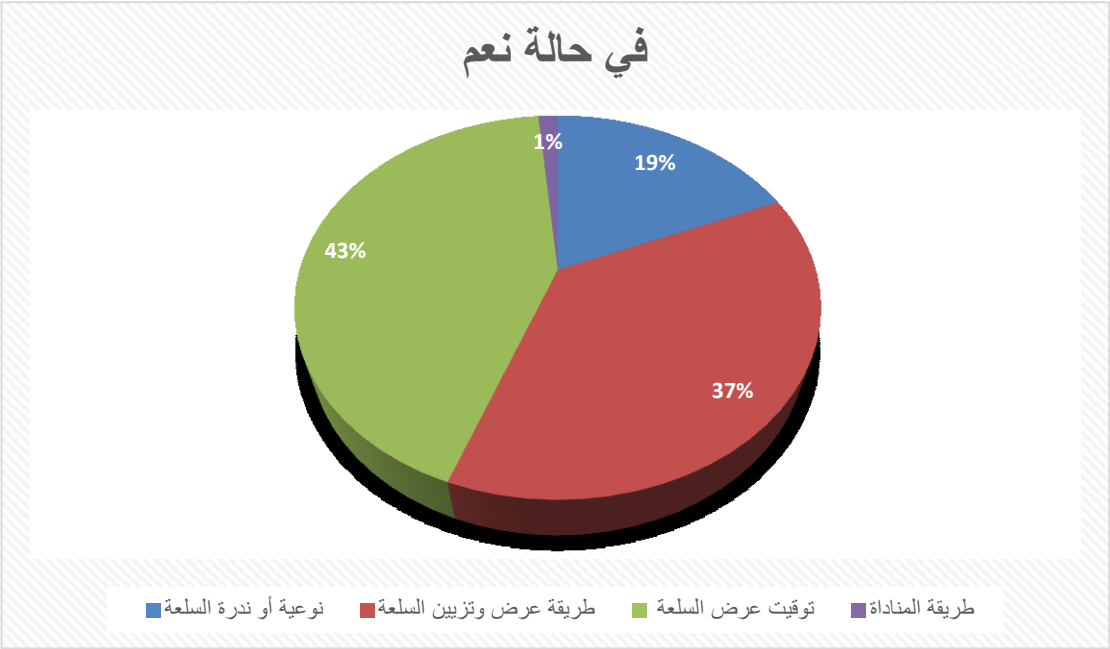

يتضح من الجدول أن 76.19% هم غالبية المبحوثين أنه لا توجد طريقة نمطية لتسويق السلعة، ولكل مناسبة وكل سلعة طريقة في التسويق، يظهر ذلك في من أجاب بنعم على أن إجابتهم تباينية وجاءت الطريقة الأولى تتمثل في طريقة عرض السلعة. والأخر يهتم لجذب الزبائن لذلك، في حين المرتبة الثانية نوعية أو ندرة السلعة وخاصة السلع المستوردة والقليلة العدد أو التي مصدرها من الريف أو إنتاج شخص، في حين المرتبة الثالثة طريقة المناداة أي أهمية الترويج، وهي خاصية لهذه المجالات التجارية الحضرية مقارنة بالمحلات

التجارية الفاخرة وأخير توقيت عرض السلع، فهناك سلع تعرض صباحا وأخرى مساءا وأخرى موسمية وغيرها، وكل هذه الطرق مهمة لجذب الزبائن والترويج للسلع وبيعها.

جدول رقم (38) يبين مدى وجود فضاءات وبدائل أخرى لتسويق السلع

الاحتمالات	ت	%
مواقع التواصل الاجتماعي	34	53.96
السكن الشخصي	12	19.04
عند أحد الأقارب في المدينة	10	15.87
عند أحد الأقارب في الريف	07	11.11
المجموع	63	100

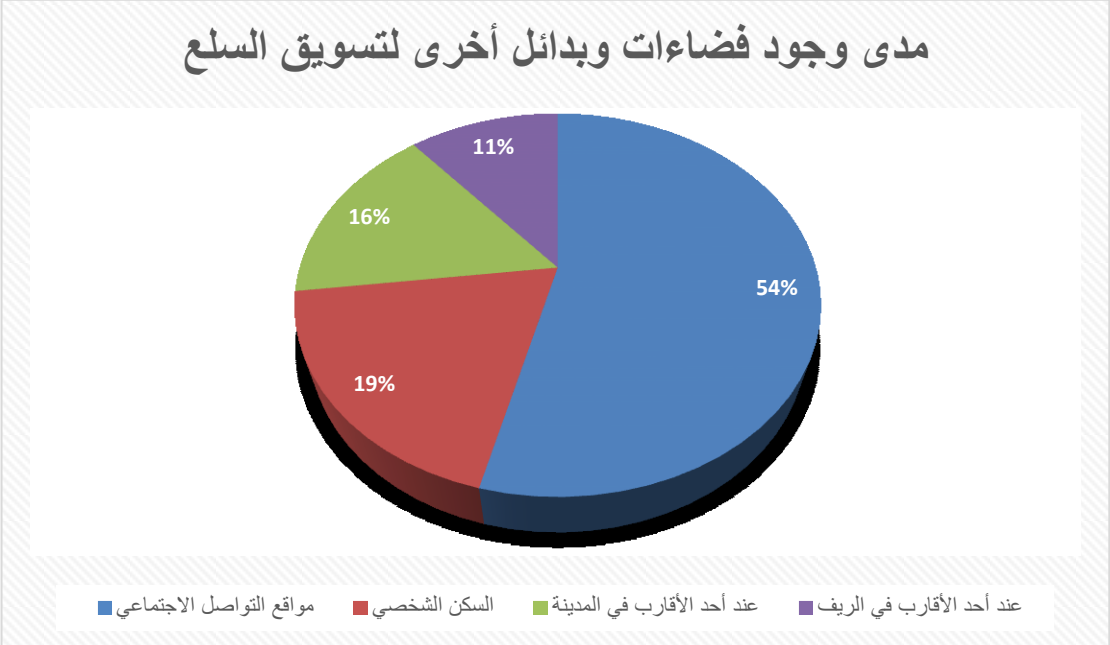

يتضح من الجدول أهمية استخدام الوسائط الحديثة للتواصل الاجتماعي ومن بينها الفيسبوك و انستغرام وواتساب وفيبر في ترويج وتسويق السلع لمن تم استجوابهم وهذا بنسبة 53.96% وقد يرجع السبب في النقاط الآتية إلى:

- الفئة العمرية الغالبة للمبحوثين هم شباب ومراهقين ولهم تواصل دائم بهذه الوسائط الحديثة.
- ربح الوقت وتقليل الجهد والتكلفة.
- بيع السلع في بعض الحالات عن طريق الهاتف.
- البيع على نطاق واسع.

أما نسبة 19.04% عن طريق السكن الشخص مثل صناعة حلويات الأفراح والمناسبات، بعض الأطباق التقليدية، خياطة الألبسة وغيرها، وهذا النشاط في صميم الاقتصاد غير الرسمي للتحقيق عام والتهرب الضريبي وعدم الإيجار والحاجة إلى مقر ثابت. مذه النتيجة تتوافق مع احدى النتائج لدراسة "عطار عبد الحفيظ" حول التشغيل غير الرسمي بين الدافع الإقتصادي والاجتماعي في الجزائر أين أكد على أن القطاع الاقتصادي الغير رسمي في المدن هو توسع للنشاطات القديمة في كل المجالات الحيوية في المجتمع.[1]

في حين 15.37% نسبة عن طريق أحد الأقارب بالمدينة، و 11.11% عن طريق أحد الأقارب من الريف، وهناك تتضح الصورة على قوة العلاقة بين هؤلاء التجارة والأصول الريفية وعلاقتهم بالأقارب، أما القاطنين بالمدن أو بالأرياف، و هي خاصية ثقافية تتجلى في قوة التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع الجزائري وهي من سمات المجتمع.

[1] عطار عبد الحفيظ ، دراسة سابقة . الفصل الأول .

جدول رقم (39) يبين مدى ممارسة النشاط في زيادة فرص الشباب في الحصول على منصب عمل رسمي؟

- **في كل الحالات لماذا؟**

الاحتمالات	ت	%
نعم	23	36.50
لا	40	63.49
المجموع	63	100

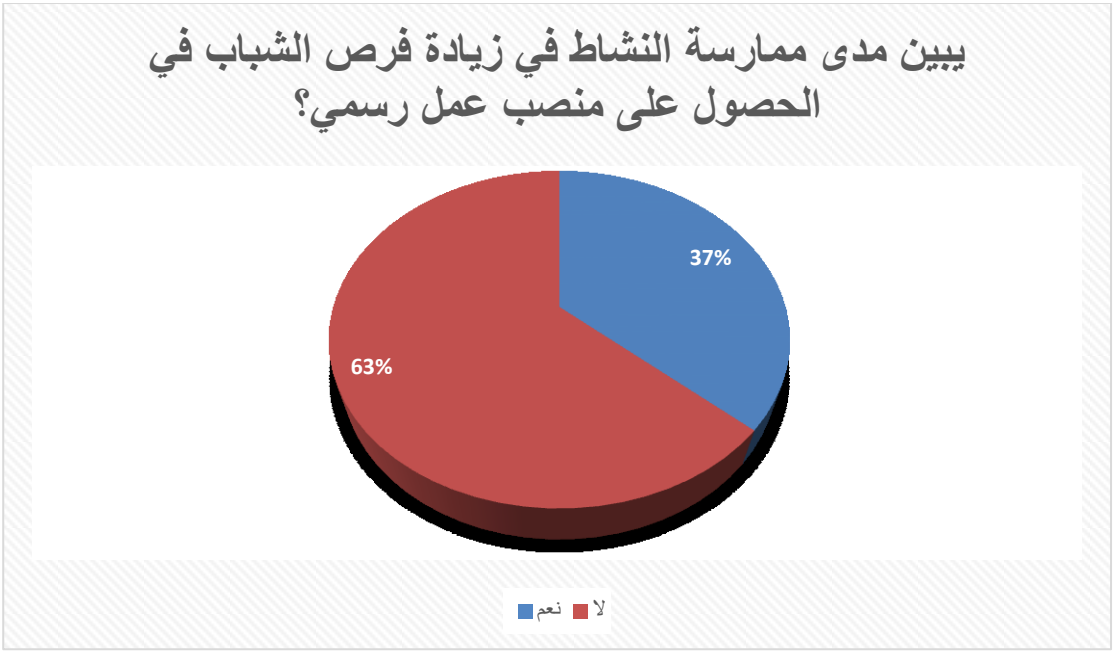

يتضح من الجدول أن غالبية المبحوثين متفقون على مبدأ الاستمرار في مزاولة النشاط غير الرسمي ويرفضون ممارسة بغرض التشجيع على الاتجاه مستقبلا من خلال الخبرة المكانية منه إلى العمل الرسمي بنسبة 63.49%، وهم يرون في هذا النشاط تحقيق

الربح السريع،[1] آفاق محدودة عند البعض منهم في التفكير في الزواج وتأسيس أسرة، وقد صرح البعض منهم إلى الحاجة إلى المال من هذا النشاط "للحرقة".

في حين أن 36.50% يرون أن هذا النشاط فعلا يكسبهم خبرة وهذا الأخير مؤقت إلى غاية الحصول على منصب عمل رسمي.

نرجع الى معطيات الدليل من خلال المقابلة التي أجرينها مع مسؤول بمديرية التجارة بولاية خنشلة الذي قدم لنا بعض الاقتراحات حول هذا الموضوع على أنه وحسب خبرته في الميدان أن قطاع النشاط الغير رمسي غير طبيعي ويضر بالقطاع الرسمي . فلا فائدة ضريبة منه . إضافة الى ممارسة نشاط في أمكنة غير نظيفة وليست صحية ، كثرة السرقة والانحراف احتلال الأرصفة والطرقات ، ازعاج الناس في الفضاءات العامة وبالقرب من مساكنهم الخاصة وغيرها .

ويقترح ضرورة ادماج هؤلاء الشباب بقطاعات تابعة للدولة أو تقديم دعم مالي لهم من طرف البنوك لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة بناء على رغباتهم و ميولاتهم ، بالنسبة لموضوع الهجرة أكد المعني على أن توفير فرص مناسبة لتنمية بالأرياف يحد من هذه المشكلة الاقتصادية والتي لها ظلال على المستوى الاجتماعي و الأمني و الحضري وغيره [2].

[1] **للتوضيح** بينت دراسة "برابح محمد" حول الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر أن نسبة معتبرة من العاملين بالقطاع العام غير راضين على الأجر المقدم لغلاء المعيشة و زيادة الحاجيات الفردية والأسرية وبالتالي فإيرادات القطاع والنشاط الرسمي أصبحت غير كافية، جعل من الفرد يبحث عن مداخيل في القطاع غير الرسمي.

أكثر تفصيلا : أنظر دراسة برابح محمد . دراسة سابقة ، الفصل الأول .

[2] أنظر دليل المقابلة في الملاحق .

جدول رقم (40) يبين مدى التفكير في ترك هذا العمل والعودة إلى الريف.

- **في كلتا الحالتين لماذا؟**

الاحتمالات	ت	%
نعم	12	19.04
لا	51	80.95
المجموع	63	100

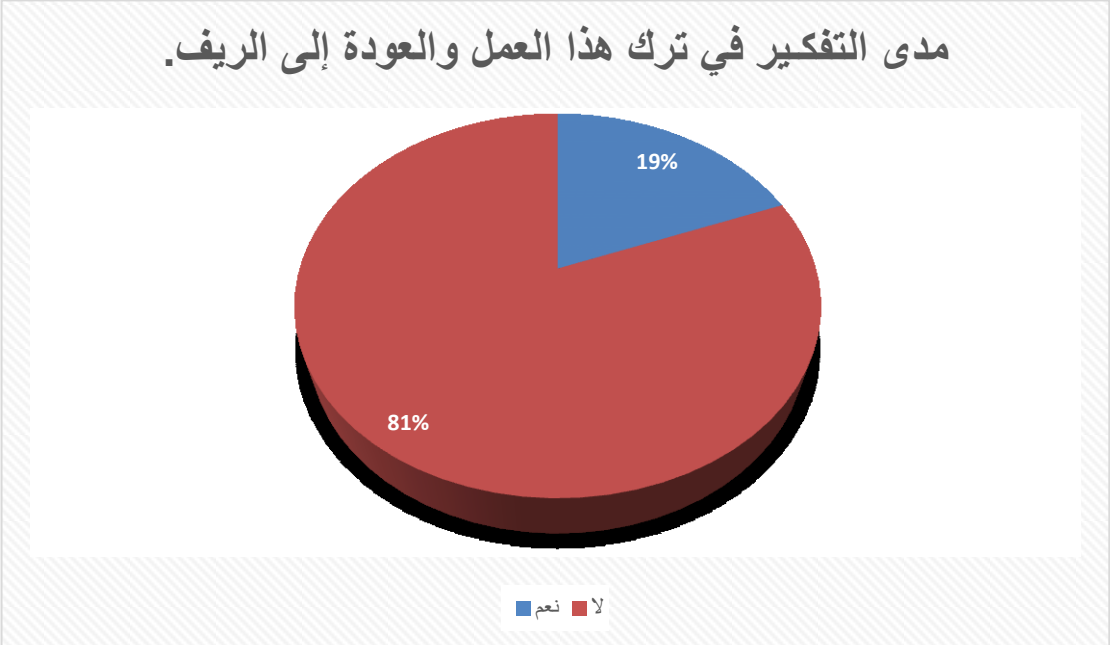

يتضح من الجدول أن الغالبية العظمى بنسبة 80.45% يرفضون رفضا قاطعا ترك هذا النشاط والعودة إلى الموطن الأصلي وهو الريف للأسباب الآتية:

- غياب فرص العمل في الريف.
- تحقيق أرباح متزايدة يوما بعد يوم من النشاط غير الرسمي بالمدينة.

في حين 19.07% قالوا نعم ويعتقدون أن ذلك يعود إلى الأسباب الآتية :

- امتلاك الأراضي الزراعية والرعية لممارسة النشاط الزراعي والحصول على الدعم الفلاحي.
- الحصول على رخصة البناء الريفي.
- عدم التكيف مع تعقد المدينة.
- عدم تحقيق الربح المطلوب من النشاط الغير الرسمي.
- عدم وجود مرافق سواء جمعوية أو عائلية أو قرآنية بالمدينة أو الريف لمزاولة هذا النمط من النشاط الموازي.

ولهذا كلما تم الاهتمام بالأرياف و المداشر والقرى من حيث تنميتها و توفير شروط استقرار ساكنيها كل ذل يدعم بقاء واستقرار شكان الريف . و تحذر الأمم المتحدة من خلال مؤؤساتها ذات الصلة م نالفجوة الموجودة في مجتل التنمية و الينية التحيث بين الريف والمدينة . حيث اضار الأمين العام للمم المتحة السابق في التقرير عن الأهداف الإنمائية لعام 2015 بأنه لا تزال الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية واضحة ، ولا تزال هناك فجوات كبيرة في مختلف القطاعات [1].

ومن الأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015 السعي للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة و تعزيز الزراعة المستدامة ، وتحقيق تلك الغاية من خلال زيادة الاستثمار بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز في البنى التحتية الريفية و في البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي

[1] الأمم المتحدة ، **ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . التنمية الريفية ، أهداف التنمية المستدامة دلت الصلة ،** التقرير الإنمائي 2015. . الصفحة 2. نسخة الكترونية ، اطلاع يوم 2019/02/12.
https://sdgs.un.org/ar/topics/rural-development

وتطوير تكنولوجيا و بنوك الجينات الحيوانية والنباتية من اجل تعزيز القدرة الانتاجية في البلدان النامية بالخصوص [1].

[1] الأمم المتحدة ، **ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ـ التنمية الريفية ، أهداف التنمية المستدامة دلت الصلة ،** نفس المرجع، نفس الصفحة .

2- مناقشة النتائج

2-1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

2-1-1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الأولى

نضع الفريضة" تساهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لكنها في اتجاههم نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

- **مؤشر الجنس:**

- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثين هم ذكور بنسبة 88.88% في مقابل 11.11% إناث.
- بينت أيضا أن هذا النشاط بحاجة إلى جهد عضلي كبير بنسبة 68.25% مقابل قلة تمثلت في 31.77% وهذا ما عزز وجود فئة الذكور خاصة مع سيادة الأنشطة التي تحتاج إلى جهد عضلي كبير وتعب مستمر وتنقل بين الأحياء.
- وأيضا وضحت الدراسة على أن انتشار هذه الأنشطة الاقتصادية تقتصر في الغالب على الذكر بنسبة 85.71%.
- وعموما فإن مؤشر الجنس هو مؤشر دال على وجود فوارق بين الجنسين ذكورا وإناثا وبالتالي فعموم ممارسة هذه الأنشطة هي في الغالب ذكورية.

- **مؤشر المستوى التعليمي:**

يعتبر مؤشر التعليم ومدى ارتفاعه مؤشرا ذا أهمية لقياس مدى مشاركة الهاجرين من الريف نحو المدينة وفقا لمستواهم التعليمي والثقافي، وتسبب نتائج الدراسة في هذا الشأن الآتي:

- الغالبية من المبحوثين ذوات المستوى التعليمي ارتفع أكثر من 63% أما جامعي أو ثانوي أو تكوين مهني، في حين القلة هم ذوات المستوى التعليمي، ويعود ذلك إلى زيادة ظاهرة

البطالـة وقلـة فـرص التشـغيل مـع ممارسـة العمـل الإضـافي مـع الدراسـة لتلبيـة الحاجـات الشخصية والدعم داخل الأسرة.

- أيضا وضح الجدول رقم (14) ما تناولناه سلفا عن عدم ارتباط ممارسة النشاط للمستوى التعليمي وأكده ذلك 53.96% من المبحوثين.
- وفي الجدول (15) وجود علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي ببدائل أخرى للعمل أكده ذلك الغالبية العظمى من المبحوثين أكثر من 80% ولكن عدم الحاجة إلى محل قار وعدم دفع ضرائب وتحقيق دخل إضافي جعل من الكثير من الكفاءات والمتعلمين يتجهون نحو عمل إضافي وهو نشاط اقتصادي موازي.

- **مؤشر المستوى المعيشي**

المستوى المعيشي مؤشر هام للقياس فما تعلق لزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وأيضا صعوبات المعيشة وزيادة الحاجة إلى المال لكثرة الأعباء وزيادة الاحتياجات ونمو الثقافة الاستهلاكية بالمدينة. وبحكم دراستنا لمدينة خنشلة هذه المدينة التي تغيرت كثيرا خاصة على مستوى زيادة الأحياء السكنية و تعقد الحياة المدنية وكثرة الأسواق المفتية والموازنة وغيرها من مظاهر التحضر وبالرجوع إلى نتائج الدراسة الميدانية تبين الآتي:

- حسب الجدول (05) أن غالبية المبحوثين بنسبة 69.84% كان سبب هجرتهم من الإقامة الأصلية بالريف إلى مدينة خنشلة يعود إلى الظروف المعيشية الصعبة.
- الجدول رقم (07) يبين أن مصدر المعرفة والمعلومات عن مكان العمل قبل الهجرة يعود بالترتيب إلى وسائل الإعلام، ولأقاربهم، مواقع التواصل الاجتماعي، هذا يعني أن هناك طرف موافق لهذه الهجرة القصدية وربما يعود توفر فرص أكبر لكسب القوت بالكثير من المناطق الحضرية سببا رئيسيا لهجرتهم.

- الجدول رقم (08) كما يقر المبحوثين بوجود راحة كبيرة في مزاولة نشاطه أكثر من 90% أكدوا ذلك بمعنى آخر غياب أي مشاكل مع أي طرف كان وهذا ساهم حقيقة في تمسكهم بممارسة هذا النشاط.
- الجدول (09) حول طبيعة السكن، أين يتضح جليا أن أغلب المبحوثين يقطنون إما بأحياء شعبية أو بشقق بعمارات أو أحياء فوضوية بنسب على الترتيب 44.44%، 26.98%و 20.63%، حيث نستنتج عموما أن الحاجة إلى تحسين الوضع السكني ومن خلال العيش عامل حاسم لاتجاه هؤلاء الأفراد لمزاولة هذا النشاط بأنواعه المختلفة.
- الجدول رقم (10) وهو مكمل للجدول السابق حيث بين أن 42.85% يستأجرون السكنات التي يقطنون بها وهذا ما يزيد في عبء توفير حق الإيجار الأمر الذي يجعل الفرد يزاول أكثر من مهنة لتحقيق ذلك.
- الجدول رقم (11) الذي يوضح مصر الإنفاق على الأسرة والذي يرجع بالدرجة الأولى للمعني بنسبة 79.36% من مجموع الذين تمايزت إجاباتهم في ذلك في حين بدرجة أقل أحد الوالدين، والأمر الذي نكشفه من هذه المعطيات الميدانية بالربط بالظروف المعيشية أن المبحوثين وأعوان لهم شعور قوي ومسؤولية كبيرة أخلاقية ومادية تجاه أسرهم لدعم الدخل الأسري والمساهمة في قضاء حاجات الأسرة المتنامية باستمرار.

من خلال بيانات جداول هذه الفرضية وبالرجوع إلى مؤشراتها: الجنس، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي نؤكد صدق هذه الفرضية وبالتالي: "تساهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين في اتجاههم نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية"

2-1-2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية على أن "زيادة اتجاه المهاجرين نحو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترجع لطبيعتها".

تناقش نتائج هذه الدراسة في ضوء هذه الفرضيات بالرجوع إلى المؤشرات القياسية الآتية:

1. سهولة الممارسة والكسب:

- يتضح من الجدول رقم (16) أن غالبية المبحوثين أكدوا أن نشاطهم الممارس متقطع ويستحق رواجا لسلعهم وخدماتهم في المناسبات الدينية والعطل.
- من الجدول رقم (17) أن 66.66 % يقضون مابين (8-6) ساعات في اليوم في ممارسة نشاطهم الموازي، وبدرجة 15.87% مابين (4-6) ساعات ونعتقد أن فرص أكبر لتحقيق أرباح في النشاط الممارس وحرية بداية النشاط أو مغادرته هو معيار لفهم طبيعة وبعض الحيثيات المرتبطة بهذه الأعمال.
- الجدول رقم (18) يبين أن نسبة عالية من هؤلاء المبحوثين يغيرن مكان نشاطهم باستمرار لكسب زبائن أكبر وأرباح إضافية، هذا سيء لبعض معالم هذه الأنشطة الممارسة والتي تفرض على الباعة طرق مبتكر في الترويج والبيع واختيار المواقع التجارية المناسبة.
- جدول رقم (19) يبين أن تقريبا نصف عدد المبحوثين 49.20% يختارون المكان لممارسة أنشطتهم باختيار مناطق جذب الزبائن ويعتقد أن ذلك مهم جدا لبيع سلعهم وخاصة بالشوارع الكبرى، الأسواق الشعبية، بالقرب من المحطات للنقل الجماعي بين الأحياء وغيرها، في حين 14.28% بالقرب من السكن لاعتبارات مرتبطة بطبيعة العلاقة الجيد مع الجيران وبعض الأقارب وهم في الغالب أهم فئة.
- جدول رقم (20) يتضح أن هناك صعوبات تسجل على مستوى نقل البضائع والتنقل من مكان لأخر لبيع السلع أكده 68.25% وهذا من صعوبات هذا العمل.

يتضح أن هناك بعض الصعوبات في محاربة هذا الأنشطة من طرف المبحوثين، مع بعض التسهيلات والبدائل المتوفرة.

- **مؤشر محدودية رأس المال:**

- يبين الجدول رقم (21) أن مصدر تمويل النشاط الممارس يعود إلى رأس المال الخاص بالمعني بنسبة 63.49% وهذا يعكس عدم حاجة هذا النشاط إلى رأس المال و بالتالي يمكن تدبير الحال وتوفير هذا المال من طرف هؤلاء الباعة لمزاولة هذا النشاط، في حين وبدرجة أقل بنسبة 25.39% دعم الأهل ما يعزز قوة الرابطة الأسرية خصوصا الأسرة الجزائرية والخنشلية التي تسودها قيم التضامن والتعاون في مختلف المجالات لصالح دعم أبنائها ماديا وماليا ومهنيا.
- جدول رقم (22) يتضح عدم بروز فوارق فيما يتعلق بممارسة النشاط فردي أو مع شركاء، وربما نوع السلعة وفترات بيعها موسومة مثلا يفرض منطق الفردي أو الجماعي.
- جدول رقم (23) فعلا يجسد وجود علاقة تبين مدى كفاية الكسب اليومي من النشاط وتلبية الحاجات ويفسر بأمرين:

- النشاط الممارس مربح خاصة في المناسبات.
- الثقافة الاستهلاكية تتركز في الضروريات فقط لأسر هؤلاء المبحوثين، ويقدر الاحتمال في الرغبة في توسيع و تغيير النشاط لكراء سكن وغيرها .

- جدول رقم (24) يبين تقيد المبحوثين لممارسة نشاط واحد إجابة تمثلت في 77.77% من المبحوثين لربما لطبيعة وصعوبة هذه لأعمال.
- عموما تأكد فعلا أن ممارسة هذا النشاط ليس بحاجة إلى رأس مال كبير لمزاولته.

- **مؤشر التهرب الضريبي:**

- جدول رقم (25)، يبين أن أبرز و أشد المنافسين هم زملائي في العمل بنسبة 80.95% نظرا لبيع نفس المنتوج أو الخدمة بشروط عمل متقاربة لا ضريبة ولا إيجار، في حين بدرجة أقل القطاع الخاص والعام وممارسة النشاط النظامي يفرض على صاحبه دفع غرامات مالية لصالح الدولة.

- جدول رقم (26) الغالبية المطلقة 93.65% من المبحوثين يمارسون نشاطهم بالمجان دون رسوم معينة، و هذا من بين خصائص النشاط الاقتصادي غير الرسمي.
- جدول رقم (27) يظهر أن ممارسة هذا النشاط يخضع لمنطق العرض والطلب وللتجار نظامين نصيب من الأرباح نفس الشيء والحظ ينطبق على هؤلاء الباعة، أكد ذلك 95.23%، ولاحظنا مثلا بالسوق الشعبي "زقاق السوافة"، هذا التناغم بين المحلات والتي: منظمة للابسة والخضروات واللحوم وأخرى موازية في نفس النشاط دون أي مشاكل تذكر بين الطرفين.

يتضح في هذا المؤشر الاقتصادي أنه بالنسبة لهؤلاء المهاجرون الجدد الممارسون للنشاط الاقتصادي غير الرسمي رغم ضرورة الاقتصاد الوطني من خلال التهرب الضريبي هو أنهم حلقة مهمة في مجال التجارة بهذه المناطق الحضرية ذات الأهمية وهذه الفئة لا تدفع دوما رسوما أو ضرائب معينة وهي تمارس نشاطها بطريقة موازية لا غير.

يتضح مما سبق أن الفرضية الثانية تحققت عموما في المؤشرين الثاني والثالث و عدم وضوح في المؤشر الأول لوجود بعض الصعوبات في ممارسة هذه الأنشطة، بالتالي عموما الورقية تحققت ونقول" زيادة اتجاه المهاجرين نحو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية يرجع لطبيعتها.

2-1-3- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية على: " تحقق ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترقية للمهاجرين في المجتمع المحلي".

المؤشر الأول: الاحتواء

فيما يتعلق بمدى تحقيق هذا النشاط هدف الاحتواء للمبحوثين واستيعاب اجتماعيا يبين إجمالا الآتي:

– الجدول رقم (28) يتضح أن 50.79% أن سبب اختيار هذا النشاط يرجع لخبرة كبيرة في هذا النشاط ، وما نستنتج من ذلك أن المعني يمارس هذا العمل من باب خبرة ممارسة أو بقاءه أكتسبها مع الزمن، وهذا ما قد يدعم بقاءه في ممارسة هذا النشاط ويصبح نظاميا لو وفرت السلطات الرسمية المحلية ظروف ملائمة من محل ودع رأس المال وتوفير المواد الأولية وغيرها لأن ذلك سيدعمه لترقية هذه المهنة.

في حين 49.20% ترجع للبديل المتوفر، ولكن أيضا مع مرور الوقت ستكتسب خبرة أثر ممارسة هذا النشاط نستنتج أن ترقية فكرة الاحتواء للمبحوثين تمكنه في تثمين نشاطهم ولأنهم مهاجرين جدد فالمهنة أساس احتوائهم واستقرارهم الحضري.

- حسب الجدول رقم (29) وهو مدعم للجدول السابق، حيث أكد 55.88% أنهم يفصلون عمل رسمي في آفاق لاستمرار في النشاط وهذا رغبة لديهم لتحقيق الاستقرار الوظيفي الذي ينعكس على استقرارهم الأسري والاجتماعي.

يتضح أكثر في 44.99% طلبهم ورجائهم في فكرة توفير تسهيلات للاستمرار في العمل. وبالتالي فالاستقرار المهني مؤشر للاحتواء واحتساب الدولة في حال إدماجهم قوة عمل مهمة للمجتمع وتنميته.

- جدول رقم (39) يبين أن 63.49% يرون أن ممارسة هذا النشاط لا يزيد لديهم فرص الحصول على منصب عمل رسمي، وقد يرجع ذلك إلى الفائدة المحققة من مزاولة هذا النشاط والرغبة في دخول الميدان في حالة الانتقال من النشاط غير الرسمي إلى النشاط الرسمي.
- جدول رقم (40) هذا الفعل فعلا ينافس مدى اهتزاز المتصل ريفي /حضري وبما أن هؤلاء قد استقروا لفترة معتبرة بالمدينة فهم رافضون في الغالب 80.45%% العودة إلى الريف لسببين رئيسيين:

- امتهان عمل أكسبهم أرباحا و رأس مال اجتماعي مهم.

- قطع مع الريف الموطن الأصلي لعدم وجود مسائل عمل هناك.

وبالتالي نعتقد أن هذا الواقع الجديد قد ساهم في دعم فكرة الاحتواء الاجتماعي لديهم، الأمر الذي يستدعي مرافقتهم لديهم فقط مع الواقع الجديد وإيجاد سبل إدماجهم بالمجتمع الحضري المحلي الجديد.

- **مؤشر الإنتاج**

أكيد أن الدورة الاقتصادية والتجارية بالمدينة هي فسيفساء من الأنشطة و من الأدوار المتعددة ويساهم فيها كل الفاعلين بالمجتمع الحضري، سنناقش هذا المؤشر من خلال المعطيات المجمعة الآتية:

- جدول رقم (35) حيث تظهر أن غالبية الإجابات حول مصدر السلع أما من تجار الجملة أو الأسواق اليومية عن طريق بعض الخواص، لكن فقط 3.17% هو إنتاج شخصي وهذا متعلق بإنتاج بعض الأكالات التعليم، وصنع أواني الفخار أو بعض الألبسة والأغطية التقليدية وغيرها، وهي ثقافة محلية أصلها من الريف والتي يجب تثمينها بميزة التنافسية وارث حضاري يدعم السياحة والحاجة المحلية وغيرها.
- جدول رقم (36) حيث نطو التنوع في بيع السلع بين ما هو مصدره بعض تجار الجملة أو من إنتاج شخصي بنسبة 79.30% وبالتالي فالتنوع في بيع السلع يحقق تنوعا في المداخيل والأرباح.
- جدول رقم (37) مع نفي المبحوثين اعتماد طريقة واحدة لتسويق يتضح تفصيلا في ذلك اعتماد معايير للتسويق أهمها ترتيب:

- توقيت عرض السلعة
- طرق عرض وتزيين السلعة
- نوعية أو ندرة السلعة
- طريقة المناداة .

وتبقى في الحقيقة أن نوع المنتوج أو السلعة أهم مقياس لهذا النشاط، حيث بدورنا نشجع على الإنتاج الشخصي الذي ينطلق من الخصوصية الثقافية والمحلة ، الشاوية الغنية بالموروث، فعل مستوى الإنتاج المحلي نجدا صناعة الزرابي، زربية بابار، إنتاج العسل وزيت الزيتون بمنطقة ششار، الحبوب بأنواعها بصحراء النمامشة وهناك التركيز على الوافدين إلى مدينة خنشلة خصوصا في مناطق المحمل وأولاد رشاش و بابار إضافة إلى إنتاج بعض الفواكه كالتفاح مثلا بوحمامة و لمصارة و طامزة.

- **مؤشر الخدمات:**

إن أصالة المجتمع من أصالة القيمة المجتمعية، وبحكم مجتمع الدراسة هم مهاجرين استقرا من أطراف وأرياف ولاية خنشلة بالخصوص فهم أناس يتصفون بالطيبة والحكمة والروح المرحة وهذا ما سجلناه و لاحظناه من خلال قيامنا بمحاوراتهم وتوزيع أداة البحث الرئيسية عليهم، وأيضا في إطار مناقشة النتائج البحث في هذا المؤشر تبين الآتي:

- حسب الجدول (32) المرتبط بنوع الزبائن المتعامل معهم 79.36% مع كل الفئات ذوي الدخل المتخصص أو الدخل المرتفع و هذا يدل فعلا على طريقة جذب للزبائن ينفرد بها هؤلاء الباعة، وبالتالي فطبيعة الخدمة وأسلوب العامل حاسما في تحقيق هذه الغاية.
- جدول رقم (33) فيما تعلق بالمحرجات المقدمة للزبائن أكثر كان تركيز أغلب المبحوثين على ضرورة توفير الخدمات مع أسعار مناسبة بنسبة 49.20%، هذا ما يؤشر إلى أهمية الخدمات المقدمة لكسب زبائن أكثر.
- جدول رقم (38) يتعلق بتوفير بدائل وفضاءات أخرى ومع التطور الحاصل في المجتمع من خلال الانتقال إلى مجتمع جديد وهو مجتمع المعرفة حيث يتم استخدام أكبر لوسائل وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وبالتالي استخدام الكثير من المبحوثين 53.96% لمواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها للترويج وتسويق سلعهم وهذا أيضا مؤشر عن ضرورة تطوير الخدمة في ضوء هذا الواقع المعلوماتي الجديد.

وعلاقة تحليل هذا المؤشر يبدو واضحا وجليا للعيان أن هناك تنافسية في ممارسة هذه الأنشطة و بالتالي استخدام أساليب جديدة في الخدمة لكسب زبائن جدد والحفاظ على الزبائن الأوفياء شرط ضروري لاستمرار أنشطتهم.

و بناء على تحليل المؤشرات الثلاث للفرضية الثالثة التي نقر بأنها تحققت وبالتالي:

" تحقق ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترقية للمهاجرين والمجتمع المحلي"

2-1-4- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الرئيسية:

إن مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الرئيسية، مما يستوجب تأكيد صدقها من عدمه هو استنتاج بناء على مدى تحقق صدق الفرضيات الفرعية وبالتالي:

- تأكد صدق الفرضية الفرعية الأولى والتي مفادها: " تساهم الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية المهاجرين في اتجاههم نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية فير الرسمية.
- وتأكد صدق الفرضية الفرعية الثانية عموما والتي مفادها: " زيادة اتجاه المهاجرين نحو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترجع لطبيعتها."
- و تأكد صدق الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادها: تحقق ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترقية للمهاجرين والمجتمع المحلي."

وبناء على ما سبق نقر بصدق الفرضية الرئيسة، وبالتالي " تساهم الهجرة الريفية في زيادة نطاق الأنشطة عند الرسمية في المدن.

2-2- <u>مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة.</u>

بالرجوع إلى الأهداف المنتظر تحقيقها من هذه الدراسة يتضح ما يلي:

❖ **بالنسبة للأهداف العامة:**

- التعرف على الهجرة الريفية وعلاقتها بطبيعة الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية، ثم تحقيق هذا الهدف من خلال العرض النظري التحليل والميداني الذي فعلا يبين وجود اتجاه كبير

للمهاجرين من الريف إلى المدينة بخنشلة، وقيام الكثير منهم بممارسة نشاطات اقتصادية موازية نظرا لزيادة حدة البطالة وقلة فرص التشغيل.

- الهدف الثاني العام هو الوقوف على واقع الأنشطة الاقتصادية بمدينة خنشلة وانتشار الاقتصاد و الغير الرسمي تم تحقيق ذلك من خلال جمع البيانات من المبحوثين بعلاقة الأنشطة الممارسة والعمل الرسمي بالمقارنة في الايجابيات والسلبيات ومدى الرغبة في حال وجود بدائل العمل الرسمي كالاتجاه نحوه.

❖ **بالنسبة للأهداف الخاصة:**

تطبق المعارف النظرية والمنهجية المكتسبة خلال سنوات الدراسة، وحسب رأي ومن خلال توجيهات المشرف بعد ضبط الموضوع ومعاملته الأساسية بين التعريف بموضوع الدراسة وانجاز الإطار النظري وبعده الميداني، تم احترام هذه الضوابط وتنفيذها، يعتقد أن الهدف محقق عموما مع نصف كل الشروط المنهجية والنظرية والشكلية في إدراج بحث في مستوى الدكتوراه.

الهدف الثاني: التعرف على الجهود الحكومية في الحد من انتشار الاقتصاد الغير الرسمي، وقد وضحنا في المناقشة النظرية بعرض مختلف البيانات والقوانين المنظمة للعمل الرسمي والجهود المتعلقة بمحاربة التهرب الضريبي واستغلال الفضاءات العامة للتجارة غير المرخصة.

- تشخيص التأثر بين ريفي/ حضري وهذا ما قمنا به وقد تحقق بالإقراء فيما يتعلق بشرح الأسباب الموضوعية لزيادة هجرة الأفراد والأسر من الريف إلى المدينة بسبب عوامل الجذب إلى المدينة الطرد من الريف.
- نجد ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، وقد تم وضع كل الإحصائيات حول هذا الواقع الجديد وتبعا مناقشة في الآثار عموما فإن الأهداف المسطرة في بداية الدراسة تم بلوغها بشكل كبير

مع صعوبات مسجلة عدة خصوصا فيما يتعلق بالدراسة الميدانية من الإجراءات إلى مناقشة النتائج.

2-3- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة :

توصلت الدراسات السابقة الى نتائج هامة و بالمقارنة مع ما توصلنا اليه في بحثنا نقر تلك النقاط المشتركة مع بعض الفوارق . نوجزها في الآتي :

- العامل الاقتصادي عامل حاسم لزيادة الهدرة الريفية الى المدن .
- الهجرة الريفية فعلا تساهم في افراغ الريف من طاقاته البشرية .
- العوامل الشخصية لها علاقة مباشرة بموضوع الانخراط في النشاط الاقتصادي الغير رسمي ففئة الشباب والنساء لهم مشاكرة واسعة وهذا ما تأكد في دراستنا وأيضا دعمته الدراسات السابقة .
- هناك أسباب موضوعية زادت في حدة انتشار النشاط الاقتصادي الخفي ونحن نعززها وهي البيروقراطية و كثرة اللوائح والقوانين الإدارية و عبء الضراب و الضمان الاجتماعي و غيرها من المعيقات.
- نختلف مع نتائج احدى الدراسات واتي كرزت على توسع للأنشطة القديمة في العمل الغير رسمي . نحن فعلال نعززها ولكن في دراستنا أضفنا أن غالبية ممارسي هذه الأنشطة يكثر نشاطهم خلال المناسبات الدينية وبالتالي فهمه هو الكسب وبالتالي فالسلع متنوعة.

2-4- مناقشة النتائج في ضوء المقاربة السوسيولوجية :

تم تبني في بداية البحث مقاربة مهمة تجمع ما بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي وهي مقاربة النمو الاقتصادي الحضري و بالرجوع الى نتائج الدراسة والتي تبين تأثير العوالم الشخصية للمهاجر الذي انتقل من الريف للاستقرار و العيش في المدينة لظروف اقتصادية بالأساس وفقا لمتغير السن أو الجنس ، وحتى الاناث رغم القيود العائلية والثقافية الا انهن

يقمن بممارسة نشاطات غير رسمية خاصة في ما تعلق بالطبخ وصناعة الحلويات والخياطة وبعض الأنشطة الخدمية .

كما يتميز مستوى النمو الاقتصادي في المدن بالسرعة الهائلة لزيادة درجة التحضر، وينعكس ذلك على مستوى الكسب وتنويع النشاط و طرق ممارسة الخدمات والتجارة .

نعتقد أن الاحتواء كغاية يبحث عنها المهاجر في المدينة لا يمكن لها أن تتحقق الال اذا اشترى سكنا وكسب قوت يومه واسرته و أحس بشروط السعادة وجودة الحياة .

ان النمو الاقتصادي الحضري عملية طوعية يلعب التغير الاجتماعي والثقافي دورا كبيرا في دعمها .

نصل في الختام للقول أن تبني هذا لاتجاه دعم بحثنا وكان القناة اليت اعتمنا عليها في بناء الموضوع في انتقاء المصطلحات البحث و أيضا الى غاية تنظيم اجراءات البحث والقيام بالدراسة التطبيقية .

3- النتيجة العامة للدراسة:

من خلال العرض النظري لموضوع البحث والدراسة الميدانية التي حاولنا من خلالها فهم حقيقة العمل والنشاط الاقتصادي غير الرسمي لمدينة خنشلة، وهذا من خلال فئة لها جملة من الخصوصيات والصفات وهي أصلا فئة من هاجروا خلال الفترة الأخيرة واستقروا بمدينة خنشلة وهم من أريافها وقراها توصلنا في الأخير وبعد مناقشة معضلة للبيانات والمعطيات المجمعة إلى الآتي:

- النشاط الاقتصادي عند الرسمي منتشر بشكل في مدينة خنشلة سواء في الأسواق وسط المدينة كسوق رود السوافة أو عمارات ديكا و طريق مسكانة أو بالقرب من مواقف حافلات وسيارات النقل بين هذه القرى والأرياف ومدينة خنشلة ، أو عن طريق البيع المتجول إضافة إلى نط أخر مهم وهو الإنتاج الشخصي بالبيوت.
- يمارس هذا النشاط غير الرسمي عموما في الأيام العادية ولكن يكثير وبقوة خلال عطلة نهاية الأسبوع، المناسبات و الأعياد الدينية وبعض المناسبات الرياضية.
- تختص بعض الأنشطة غير الرسمية بالحضور بقوة كالخضر والفواكه، المأكولات التقليدية، الأدوات المنزلية، الألعاب.
- استغلال هؤلاء الباعة الشوارع والأرصفة والكثير من الفضاءات الحضرية لمزاولة هذا النشاط.
- تقبل فئة مهمة من أفراد المجتمع المحلي أو الزبائن لهذا الظاهرة نظرا لأنها توفر سلع و خدمات بأقل الأسعار وسهولة التواصل مع هؤلاء الباعة كما ترفض فئة وهي قليلة ممارسة هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالمدينة لأنها تراها بؤرة للسرقة والجريمة وقلة النظام وأضرار بالبيئة.
- عدم انفصال هؤلاء الباعة المهاجرين على أصلهم الجغرافي والاجتماعي والفني يظهر ذلك في سلوكهم وطرق تعاملهم وكذا مصدر السلع أو المواد الأولية لإنتاج البعض منها.

- تسجيل مصوبات تكيف هؤلاء المهاجرين مع بيئتهم الحضرية الجديدة.
- رغبة الكثير من هؤلاء الباعة العودة إلى الريف في حالة تحسن الوضع المعيشي وتوفر ظروف الحياة وجودتها في الريف.
- تأثر هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمتغيرات الجنس والمستوى التعليمي.
- التأكيد على سهولة ممارسة هذه الأنشطة من الناحية المالية والمادية والعلائقية.
- انعكاس ممارسة غير الرسمية على المهاجرين أنفسهم وعلى المجتمع المحلي الحضري ايجابيا خصوصا على مستوى الاحتواء وتوفير سلع وخدمات مناسبة للمجتمع المحلي.
- من الصعب أو سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي إحلال نظام اقتصادي على متن العمل الرسمي دون وجود العمل غير الرسمي والذي هو بحاجة إلى تنظيم للاستفادة منه خاصة في وجود مخرجات سلح وخدمات لا يحققها العمل الرسمي أو المقنن.

و **بصورة اجمالية** يمكن القول أن المهاجرين الجدد من الأرياف الى للمدينة يسعون للتكيف مع كل ظروف المدينة و تغيراتها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمجالي ، و لكن الكثيبر من الرواسب الريفية تظل رافدا مهما في تواصلهم وعلاقتهم الاجتماعية و الاقتصادية ، و هذا يفسر ببقاء الكثير من الصفات والميزات الهوياتية والثقافية للمعنيين وهي من خصائص مجتمع الأوراس والجزائر عامة ، ولهذا فممارستهم للكثير من الانشطة الاقتصادية الغير رسمية هو تحت هذا العنوان وهذه الظروف .

خلاصة الفصل :

تكمن أهمية هذا الفصل في الاجابة عن تساؤلات البحث والتحقق من صدق أو عدم صدق الفرضيات ، وقد تم ذلك ، ونوكد على أن عملية تحليل وتفسير البيانات الميدانية تمت من خلال دعم حججنا العلمية بنتائج الدراسات السابقة وبعض التعريف لعلماء واحصائيات رسمية ، وتوج البحث بالوصول الى نتائج مفيدة جدا تفسر واقع المهاجرين بالمدينة وممارستهم للأنشطة الغير الرسمية من حيث الأسباب والواقع والآثار، وتقديم البدائل المناسبة لتأطير العمل الغير الرسمي بالمدن في ضوء الكثير من التحديات على مستوى جودة الحياة الحضرية .

خاتمة

إن من مظاهر التغير الحاصلة في المجتمع الحضري اليوم هو اهتزازا الكثير من القيم الحضرية بفعل الهجرة الريفية للمدن في الجزائر خصوصا خلال العقود الثلاث الأخيرة بفعل الكثير من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الأمنية، هذا الواقع الجديد ساهم في بروز بعض المظاهر التجارية بالمدينة الجزائرية ومن بينها مدينة خنشلة الكثير، فتتأثر الكثير من الأسر المهاجرة بوضع اقتصادي وبظروف معيشية صعبة ساهم ذلك إلى لجوء الكثير من أبنائها إلى امتهان العمل أو النشاط الاقتصادي غير الرسمي في بعض الأسواق الشعبية أو بعض الفضاءات الحضرية أو استخدام عربات لفئة الباعة المتجولون فميزة هذا النشاط عدم الحاجة إلى محلات ثابتة و عدم تسديد الضرائب وغيرها من الميزات ، وأيضا أغلب السلع والخدمات، أما إنتاج شخص أو بعض الأدوات المنزلية والخضر و الفواكه وبعض السلع الموسمية وخاصة في شهر رمضان أو مناسبة المولد النبوي الشريف أو الأعياد و غيرها.

وخلاصة لنتائج الدراسة تؤكد على المساهمة في هذا النشاط غير الرسمي وبدرجة أكبر لفئة الذكور في حين ساهم هذا النشاط في تحقيق ترقية المهاجرين ممارسي هذا النشاط على مستوى الاحتواء وتحقيق غايات إنتاج سلع و خدمات المجتمع المحلي.

كما يتميز هذا النشاط بعدم الحاجة إلى رأس مال كبير ولأدوات و معدات وتكاليف باهظة بالإضافة إلى عدم دفع أي إتاوات أو ضرائب لأجهزة الدولة المعنية، وهذا النشاط الغير رسمي هو تحدي للدولة وقد عملت على إيجاد العديد من الحلول للحد والتقليل منه .

ونقترح على صانعي القرار ومن له صلة بهذا الموضوع بجملة من التوصيات كالآتي:

- رصد أو انجاز بنك معلومات وطني وولائي برصد هذا الفئة المهاجرة أفراد وأسر.
- تطوير البنية التحتية بالأرياف لاستقرار ساكنيها انطلاقا من التعليم، الصحة، النقل، مشاريع زراعية، السكن للانتقال من صفة المهاجر إلى الوافد.

- استيعاب هؤلاء المهاجرين لتنظيم هذا النشاط غير الرسمي نشاط منظم بتوفير مقرات ومحلات قارة مع تمكين توفير كل الوسائل والمواد الأولية لمزاولة نشاطاتهم مع خفض الضرائب.
- تشجيع الدولة على تنمية الاقتصاد المنزلي باعتباره اقتصاد مدعم والتشجيع على الصناعات التقليدية والحرفية والطبخ المحلي، كل ذلك مدخلا لبعث السياحة ولما لا بهذا المناطق الحضرية.

أعتقد أن هذه الدراسة هي لبنة من لبنات البحث العلمي لفهم واقع الأفراد المهاجرين بالمدينة وممارستهم للأنشطة الاقتصادية الغير رسمية من خلال ربط هذا الموضوع ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية وطبيعة وخصوصية هذا النشاط، إضافة إلى انعكاس هذا النشاط في ترقية هؤلاء المهاجرين والمجتمع المحلي.

نرجو من سيتناول ويواصل البحث في هذا الموضوع الانتباه إلى مسألة مهمة وهم انتقال المجتمع من الشكل التقليدي إلى مجتمع المعلومات والمعرفة حيث ظهرت الكثير من مظاهر ممارسة هذا النشاط في البيئة المنزلية وعبر وسائط الإعلام والتواصل القاعة الافتراضي مع التركيز على بعض الفئات المعلمة والتي تمارس هذا النشاط الموازي، إضافة إلى ضرورة تناول إشكالية وأعباء بعث التنمية الريفية لإحداث توازن بين الريف والمدينة بمشاريع تنموية تراعي خصوصية الريف الطبيعية والثقافية والاجتماعية من الزراعة إلى السكن إلى مشاريع استقرار للحفاظ على العلاقة الطبيعية للمتصل ريفي/ حضري.

قائمة المصادر والمراجع

- **قائمة المصادر والمراجع :**

- **المصادر و المراجع باللغة العربية :**

- القرآن الكريم .

أولا- الكتب :

1. ابن المنظور ، **لسان العرب** ، دار صادر ، دار الدعوة اسطنبول ، 1985 .
2. أنجرس موريس ، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية** ، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون ، دار القصبة ، الجزائر ، 2006 .
3. بدر أحمد ، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الجامعية، القاهرة، مصر، د ط، 1996.
4. بدوي أحمد زكي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، 2009.
5. البدوي خليل عبد العالي ، **علم اجتماع السكاني** ، دار حمدان ، عمان ، 2008.
6. بلمحجوب إدريس ، **الاقتصاد الخفي والجرائم المالية ودورهما في إعاقة التنمية** ، مطبعة الأمنية، الرباط ،المغرب،2012.
7. التير مصطفى عمر ، **مساهمات في أسس البحث الاجتماعي** ، معهد الانماء العربي ، الرياض ،1989 .
8. جلبي عبد الزراق ، **علم اجتماع السكان** . دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984 .
9. جلبي على عبد الزراق ، **تجديد علم الاجتماع السكان** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2012.
10. حمادة مصطقى عمر، **الانثروبولوجيا والتنمية السكانية** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2019 ،،ص136.
11. خلف الله بوجمعة ، **تخطيط المدن و نظريات العمران** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2016.
12. الرباعية أحمد، **دراسات في الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية** ، دار الثقافة والفنون ،عمان، 1984.

13. رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، **مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار شباب الجامعية،مصر،الاسكندرية،2005.
14. الزنتاني محمد عبيد ، **الهجرة غير الشرعية و المشكلات الاجتماعية** ،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية . 2008 .
15. زيدان عبد الباقي، **علم الاجتماع الحضري والمدن الحضرية**، مكتبة القاهرة، 1974
16. سلاطنية بلقاسم وحساني جيلاني ، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 .
17. السيد عبد العاطي، **علم الاجتماع الحضري**، عمان، دار المسيرة،2017.
18. سيدي دريس عمار الانثروبولوجيا و جغرافية السكان ، دارالحامد عمان ، 2015.
19. شروخ صلاح الدين ، **منهجية البحث للجامعيين**، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2003، ص59 .
20. الشواوة علي سالم ،**التخطيط في العمران الريفي والحضري**، دار المسيرة ،عمان ، 2012.
21. صاقور صالح خليل ، **الهجرة الداخلية الضخ الريفي والتضخم الحضري أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية الأردن حالة تطبيقية**. دار زهران ، الاردن، 2003.
22. عبيدات محمد وآخرون ، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل** ، دار وائل ، عمان ، 1997 .
23. عياصرة ثائر مطلق ، **مدخل الى التخطيط الحضري ، المفاهيم والنظرية والتطبيق** ، دار حامد ، عمان ، ب ت ن .
24. فضل الله مهدي ، **أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق**، ط2 ، دار الطليعة ، بيروت 1998 ، ص 13.

25. قنوص صبحي محمد ، **دراسات حضرية ، مدخل نظري** ، الدرار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 .

26. قيرة اسماعيل،**علم الاجتماع الحضرية ونظرياته**،منشورات جامعة-قسنطينة،2004.

27. كرادشة منير عبد الله ، **علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية** ، عالم الكتب . أربد ، الأردن ، 2009 .

28. الكردي محمود ، النمو الحضري ، **دراسة لظاهرة الاستقطاب في مصر** ، رسالة دكتوراه منشورة ، دار المعارف ، مصر ، 1982 .

29. محبوب عادل عبد الغني ، وسهام خروفة ، **الاقتصاد الحضري ، نظري و سياسي** ، دار الصفاء للنشر ، عمان ،2008.

30. المهدي مدحت حسين عالية ، **إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي**، د.د. ، القاهرة ،2000.

31. النوري قيس ،**الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد و العولمة** ، مؤسسة حمادة للدراسات والنشر والتوزيع . اريد . الأردن . 2001.

32. د.ب ،**الهجرة من الريف الى المدينة في الوطن العربي ، أسبابها ومشكلاتها ومستقبلها** ، المعهد العربي لانماء المدن، 1986.

<u>ثانيا- المجلات والدوريات العلمية :</u>

1. بن قيدة مروان ، " التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه"، **مجلة الاقتصاد الجديد** العدد 11، 2014.

2. بن موسى كمال و براغي محمد ، "ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي" ، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسيات الاقتصادية** ، جامعة الجزائر 3 . العدد1 ديسمبر 2013.

3. بودلال علي،"الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية،حالة الجزائر دراسة قياسية "**مجلة الاقتصاد المعاصر** ، العدد 12 ،2008.
4. بودلال علي،" القطاع غير الرسمي في الجزائر في الجزائر مظاهره مجالاته وسبل استقطابه".**مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية** ، العدد 1 فيفري 2017.
5. طهراوي دومة علي،كسرى مسعود،"آثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر"،**مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية** ،العدد 14،2014،ص:60.
6. عيساوة وهيبة و عيسى يونسي، " واقع النمو الحضري في العالم العربي "، **مجلة دفاتر المخبر** ، جامعة الجلفة ، عدد 2 ، 2020 .
7. قرزيز محمود ، "الهجرة و تغير القيم الحضرية في الجزائر" ، **مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية** ، جامعة سطيف 2 ، عدد8 ، 2009 .
8. قندوز عائشة و التاوتي عبر العليم ،"النقل المستدام في الجزائر، حالة النقل البري،" ،**مجلة جديد الاقتصاد** ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين .العدد 1 ، 2021.
9. كاتب حديد وعبد العزيز بوودون،"تلوث البيئة الحضرية وتاريخ سكان المدن" ، **مجلة الحوار الثقافي**، الجزائر ، مجلد6،عدد1، مارس 2017.
10. موسوس مغنية،"ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة،"**مجلة الاقتصاد والمالية**،المجلد 4، العدد 2 سبتمبر 2018 .
11. موسى سهام ، "السياحة الريفية و دورها في التنمية الاقتصادية "، **مجلة الاستراتيجية والتنمية** ، جامعة مستغانم ، عدد 11 ، 2016 .
12. الوالي فاطمة ، و مصطفى بن شلاطه،" طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر"،**مجلة اقتصاديات المال والأعمال** ، ع خ، 2017 .
13. بن فرج الله بختة ،" اسهامات ابن خلدون في بناء نظرية اجتماعية عربية "**مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** ، جامعة الوادي، العدد 21 مارس 2017.

ثالثا- الاطروحات والرسائل الجامعية الغير منشورة:

1. برابح محمد ،**الإقتصاد غير الرسمي على المؤسسة وآثاره على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014.
2. حمودة رشيدة ، **إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر**، رسالة ماجستير في الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم إداره الأعمال والتنمية المستدامة.2019.
3. زوزو رشيد ، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر1988- 2008م**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم إجتماع التنمية ، قسم علم الإجتماع. كليه العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008.
4. سالمي رشيد ،**اثريكوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2006.
5. عطار عبد الحفيظ، **التشغيل غير الرسمي بين الدافع الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنتروبولوجيا لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2010/2009.
6. قارة ملاك ، **إشكالية الإقتصاد غير الرسمي مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك- تونس والسنغال**، أطروحة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع إقتصاد مالي، جامعة قسنطينة منتوري ، 2018.
7. طهراوي علي دومة ، **تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر** ، اطروحة ،جامعة الجزائر 3 ، 2010/2009.

رابعا – الوثائق و التقارير الرسمية والقانونية :

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات ، **معطيات إحصائية حول بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية** ، 2018/2016
2. 2.الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات ، **معطيات إحصائية حول التشغيل و تطور سوق العمل في الجزائر ،2018/2015.**
3. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات ، **معطيات إحصائية حول التشغيل في اطار نشاطات جهاز الادماج الاجتماعي بالجزائر، 2018/2016.**
4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات ، **معطيات إحصائية حول توزيع السكان النشيطين والبطالين (ريف و حضر) في الجزائر، 2017.**
5. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، ولاية خنشلة ، **الدليل الاحصائي** ، 2011.
6. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، ولاية خنشلة ، مصلحة التخطيط و التهيئة العمرانية، معطيات إحصائية حول **توزيع سكان بلدية خنشلة من خلال الفئات العمرية / 2022/2009.**
7. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، ولاية خنشلة ، مصلحة التخطيط و التهيئة العمرانية، معطيات إحصائية حول **فئة السكان النشطة المتوقعة بمدينة خنشلة ، 2020.**
8. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، ولاية خنشلة ، مصلحة التخطيط و التهيئة العمرانية، **استشراف تقني حول السكان بمدينة خنشلة 2024.**

9. الجمهوريـة الجزائريـة الديموقراطيـة الشـعبية ، ولايـة خنشـلة ، مصـلحة التخطـيط و التهيئة العمرانية، **جدول تلخيصي حول احتياجات البنية التحتية القطاعية ببلدية خنشلة 2024.**

خامسا– المواد الالكترونية :

1. الأمم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية **ـ التنمية الريفية ، أهداف التنمية المستدامة دلت الصلة** ، التقرير الإنمائي 2015. . الصفحة 2. نسخة الكترونية ة، اطلاع يوم 2019/02/12. https://sdgs.un.org/ar/topics/rural-development

1. انتصار العتوم ، **نظرية أقطاب النمو في الاقتصاد الحضري** ، موقع العربي ، نسخة الكترونية ، اطلاع يوم 2019/10/17

E3arabi.com/sociology

2. دروس ، **نظريات النمو الحضري و التحضر** ، نسخة الكترونية، اطلاع يوم 2018/4/12 ، ص 3 .

Amenagenerte.blogspot.com

3. حمداوي محمد " المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي : الدار و القرية لدى بني سنوس" ، **مجاة انسانيات** ، نسخة الكترونية ، اطلاع يوم 2020/12/11 .

JOURNALS.OPENIDITION/INSANIAYAT/12187

- **المصادر والمراجع باللغات الأجنبية :**

1. .B .Ighilmane , la contribution de la G R H a la responsabilité sociale de l'entreprise **revue d'économie et de développement humaine**, v5 n2 université blida é, 2014, p 57.
2. despax Michel , **droit de l'environnement**, Edition litec pares, 1980, p 423.

3. Hadj slimane, vers la mesure de la performance des ressources par la responsabilité sociale de l'entreprise, **revue économie et management** ,v 10,n n1, 2011, p 230.
4. Harry richardson,**regionel economics location theory urban structure and reginel** ,weidenfields and nocolson, london ,1969 , p 170.
5. J .Bardo and hart manj M **;urban sociology**, peacock publishers teenessee p 6
6. Sylvin almand,**la ville en debas, la vie et l'urbanisation** ,alger,n3,marinoot,1997,p7.
7. Schneider, Friedrich and Enste, Dominik. "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences". **The Journal of Economic Literature**: 2000..

الملاحق

الملحق رقم 1

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعـة عبـاس لغـرور- خنشـلة –

كليـة العلـوم الاجتماعيـة والإنسانية

قسـم العلـوم الاجتماعـية

استمارة بحث حول موضوع :

الرقم التسلسلي للاستمارة : ...

المهاجرون من الريف إلى المدينة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية الغير الرسمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لطور الثالث ل م د في علم الاجتماع

اعداد الطالبة : داود سناء

تحت اشراف : البروفيسور العايش عبد العزيز

ملاحظة : ضع علامة (x) أمام الإجابة الملائمة ، ونؤكد لكم أن بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم الا لأغراض البحث العلمي .

السنة الجامعية : 2020/2019

المحورالاول: البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 السن: اقل من 20 سنة ☐ [20- 30 [☐ [30 - 40 [☐ [40 – 50 ☐ 50 وما فوق ☐

3 – المستوى التعليمي :

لا يعرف القراءة ولا الكتابة ☐ ' ابتدائي ☐ ' متوسط ☐ ' ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐

لمن له مستوى جامعي: ما سبب اتجاهك لممارسة هذا العمل؟..... ☐

4 – الحالة العائلية: متزوج ☐ ' أعزب ☐ ' مطلق ☐ ' أرمل ☐

المحورالثاني: بيانات الفرضية الأولى :

5 – لماذا هاجرت من محل إقامتك الأصلي؟

ظروف معيشية ☐ ظروف مرتبطة ☐ بالنقل والمواصلات ☐

عناصر جذب للمدينة ☐ ' أخرى تذكر..... ☐

6- ما هو النشاط المهني لأقربائك في الريف ؟

الزراعة ☐ الرعي ☐ ، تربية الأغنام ، تجارة ☐ ، نشاط حرفي و سياحي ☐ ، أخر تذكر .....

7– ما مصدر معرفتك ومعلوماتك عن هذا المكان قبل الهجرة؟ أصدقاء ☐ أقارب ☐

وسائل الإعلام ☐ مو اقع التواصل الاجتماعي☐ ' أخرى تذكر.....

8 – ما هي المشاكل التي تواجهها في مكان إقامتك الحالي؟ لا توجد مشاكل☐ ' مشاكل في العمل ☐

مشاكل مع الجيران☐ ' مشاكل في السكن☐ أخرى تذكر.....

9 – ما طبيعة السكن الذي تقطن فيه حاليا؟ حي فوض☐ ' حي ذي سكنات جماعية (عمار☐

'حي شعبي ☐ حي راقي ☐آخريذكر.....

10- هل مسكنكم ؟ ملك☐ 'كراء ☐' أخريذكر.....

11 – من يقوم بالإنفاق على أسرتك ؟ أنت☐ ' أحد الوالدين☐ ' أحد الأقار☐ 'الأبناء ☐

أخريذكر.....

12- هل ترى أن هذا النشاط بحاجة إلى جهد عضلي كبير؟ نعم ☐' لا ☐

13- هل النشاط الذي تمارسه يقتصر على فئة الذكور؟ نعم☐ ' لا☐

في كلتا الحالتين لماذا؟.....

14– هل كل الذين يمارسون هذا النشاط من ذوي المستوى التعليمي المنخفض؟ نعم☐' لا ☐

في حالة الإجابة ب لا بين لماذا؟.....

15 – هل ترى بان من له مستوى تعليمي مرتفع له بدائل أخرى للعمل؟ نعم ☐' لا ☐

في حالة الإجابة ب لا بين لماذا؟.....

المحور الثالث: بيانات الفرضية الثانية :

16 – هل تمارس نشاطك هذا بشكل: دائم ☐ ' متقطع ☐ ' مناسبة دينية ☐ ' مناسبة وطنية ☐

'فترات العطل ☐ ' أخرى تذكر.....

17 – كم ساعة تعمل يوميا بتقريب؟.....

18- هل هذا العمل يتطلب التجول من مكان إلي لأخر؟ نعم☐ لا ☐

19- لماذا اخترت هذا المكان لممارسة نشاطك؟ قريب من سكنك ☐ ' منطقة جذب لزبائن ☐

مكان بعيد عن أعين الدوريات الأمنية ☐ 'أخرى تذكر.....

20- كيف تنتقل من مكان إلى أخر؟ سيرا على الأقدام ☐ ' وسيلة نقل خاصة بالعمل ☐

في حالة السير على الأقدام كيف يتم نقل البضاعة ؟.....

21- ما هو مصدر تمويل هذا النشاط؟ رأس مال خاص بك ☐ ' مساعدة الأهل ☐ ' مساعدة

الأصدقاء ☐ أخرى تذكر.....

22-هل تعمل بشكل ؟منفرد ☐ لديك شركاء ☐

- في حالة وجود شركاء كم عددهم ؟.....

-ما سبب و طبيعة الشراكة ؟.....

23-هل يكفيك الكسب اليومي من هذا النشاط في تلبه حاجات أسرتك؟ نعم ☐ ، لا ☐

في حالة الإجابة بنعم ، أين تصرف المال المدخر؟

- شراء قطعة ارض في ريف ☐ - شراء سكن الجديد ☐ - تغير النشاط مستقبلا ☐ - شراء شاحنة لنقل البضائع ☐ - شراء محل تجاري ☐ أخر تذكر؟.....

24-هل تمارس بالموازاة مع نشاطك هذا عمل أخر؟ نعم ☐ ، لا ☐

في حالة الإجابة <u>بنعم</u> ما نوع العمل ؟.....

لماذا؟.....

25-من أشد منافسيك في عملك ؟ زملاؤك في نفس النشاط ☐ القطاع الخاص ☐ ، القطاع العام ☐ أخر تذكر؟.....

26-هل تضطر لدفع رسوم معينة للحصول علي مكان أو سلعة ؟ نعم ☐ ، لا ☐

في حالة الإجابة <u>بنعم</u> ما هي الجهة المتحصلة علي هذه الرسوم ؟.....

27- هل اقبال الزبائن عليكم ؟ فيه ضرر علي التجارة الخواص ☐ ،لا يؤثر علي التجارة الخواص ☐

<u>المحور الربع: بيانات الفرضية الثالثة :</u>

28- لماذا اخترت هذا النشاط؟ هو المتوفر لديك ☐ ' لديك خبرة في هاذ النشاط ☐ ' أخر تذكر.....

29- هل تفضل الحصول على ؟ منصب عمل رسمي ☐ ' الاستمرار في العمل مع منح تسهيلات ☐

30- هل يتردد عليكم الزبائن بكثرة؟ دائما ☐ ، أحيانا ☐ ، نادرا ☐

31- إلى ما يعود إقبال الزبائن عليكم؟ انخفاض الأسعار ☐ ' عدم وجود بديل ☐ ' أساليبكم في التأثير عليهم ☐ أخرى تذكر.....

32- من هم زبائنكم في الغالب؟ ذوي الدخل المرتفع ☐ ' ذوي الدخل المنخفض ☐ ' كل الفئات ☐

33- ما الذي توفره لزبائنك أكثر؟ توفير خدمات وسلع رخيصة السعر ☐ ' تقريب السلع والخدمات للزبائن ☐ كل ما سبق ☐ ' آخر يذكر.....

34- هل تتلقون رضا من زبائنكم على ما قدمتموه ؟ 'مطلقا ☐ ' قليلا ☐ ' كثيرا ☐

35- ما مصدر سلعكم؟ تجار ☐ ' خواص ☐ ' أسواق يومية ☐ ' أسواق أسبوعية ☐ إنتاجكم الخاص ☐ ' أخرى تذكر.....

36- هل تتاجر في؟ سلعة واحدة ☐ ' أكثر من سلعة ☐

37- هل لديك طريقة خاصة لتسويق سلعتك؟ نعم ☐ ' لا ☐

في حالة الإجابة ينعم بين هذه الخاصية؟ نوعية أوندرة السلعة ☐ ' طريقة عرض وتزين السلعة' ☐ توقيت عرض السلعة ☐ ' طريقة المناداة ☐ اخرى تذكر.....

38- هل لديك فضاءات وبدائل أخرى لتسويق سلعتك؟

مو اقع التواصل الاجتماعي ☐ السكن الشخصي ☐ عند احد الأقارب في المدينة ☐

' عند احد الأقارب في الريف (الموطن الأصلي) ☐ أخرى تذكر.....

39- هل ترى بان ممارستك لهذا النشاط يزيد من فرص بيقية الشباب في الحصول على منصب عمل رسمي؟ نعـم ☐ ، لا ☐

في كل الحالات لماذا؟.....

40- هل تفكر في ترك هذا العمل والعودة الى الريف؟ نعـم ☐ ، لا ☐

في كلتا الحالتين لماذا؟.....

41- هل لديك اضافات ؟

.....

.....

.....

شـــكرا جزيـــلا على تعاونك

ملحق 2 : دليل مقابلة :

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعـــة عبـــاس لغـرور – خنشـــلة –

كليـــة العلـــوم الاجتماعيـــة والإنسانيـة

قســم العلــوم الاجتماعــية

دليل مقابلة حول موضوع :

الرقم التسلسلي للدليل ...

المهاجرون من الريف إلى المدينة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية الغير الرسمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لطور الثالث ل م د في علم الاجتماع

اعداد الطالبة : **تحت اشراف :**

داود سناء **البروفيسور العايش عبد العزيز**

ملاحظة : دليل المقابلة سري ، ولا يستخدم الا لأغراض البحث العلمي .

السنة الجامعية : 2020/2019

أولا- البيانات الشخصية :

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 السن: .....

3 – المستوى التعليمي :

لا يعرف القراءة ولا الكتابة ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

تكوين مهني ☐ جامعي ☐

ثانيا – بيانات أسئلة المقابلة :

1- حسب رأيك كيف تصفون حجم ظاهرة انتشار الأنشطة الاقتصادية الغير رسيمة بمدينة خنشلة؟

.....

.....

.....

.....

.....

2- كيف يساهم النشاط الاقتصادي الغير رسمي إيجابا أو سلبا على النشاط الاقتصادي الرسمي بمدينة خنشلة ؟

.....

.....

.....

.....

.....

3- ماهي طرق محاربة كل اشكال النشاطات الغير الرسمية على مستوى مدينة خنشلة ؟

.....

.....

.....

.....

4- حسب رأيك كيف يساهم ممارسي النشاط الاقتصادي غير رسمي في تحسين ظروفهم المعيشية و أسرهم من خلال العائد من النشاط الاقتصادي الغير رسمي ؟

.....

.....

.....

.....

.....

5- ما هي اقتراحاتك للحد من ظاهرة ممارسة الأنشطة الغبر الرسمية بالفضاءات الحضرية بمدينة خنشلة ؟

.....

.....

.....

.....

شكرا على تعاونك (ة)

ملحق رقم 03 – بطاقة اسمية لمحكمي أداتي البحث

"استمارة الاستبيان والمقابلة"

الاسم واللقب	الرتبة	الشعبة	الجامعة
أنور مقراني	أستاذ التعليم العالي	علم الاجتماع	جامعة سطيف 2
محمود قرزيز	أستاذ التعليم العالي	علم الاجتماع	جامعة خنشلة
إبراهيم بوالفلفل	أستاذ التعليم العالي	علم الاجتماع	جامعة جيجل
موسى كاف	أستاذ محاضر – أ–	علم الاجتماع	جامعة بومرداس

ملحق 5 : بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

4

بـعـض الـمـؤشـرات
الإقـتـصـاديـة و الإجـتـمـاعـيـة

التعيين	2016	2017	2018
معدل النمو (بالحجم) للإنتاج الداخلي الخام (%)	3,5[1]	1,4[1]	0,9
معدل النمو (بالحجم) للناتج الداخلي الخام (%)	3,2[1]	1,3[1]	1,2
معدل النمو السنوي للرقم الاستدلالي للأسعار عند الإستهلاك (%)[4]	6,4	5,6	4,3
معدل النمو للإنتاج الصناعي (العمومي الوطني) (%)[3]	1,5	2,3	-0,4
معدل النمو أسعار الإنتاج الصناعي (العمومي الوطني) (%)[3]	4,1	1,9	2,1
معدل نمو الانتاج الزراعي (بالحجم) (%)	1,8	0,6[1]	3,5
الناتج الوطني الخام (ن.و.خ) لكل ساكن ب $ الأمريكي	3 883,3[1]	3 958,7[1]	3 983,3
رصيد ميزان التجاري (فوب/فوب 10[9] دولار أمريكي)	-20,129[1]	-14,412	-7 458
رصيد ميزان المدفوعات(10[9] دولار أمريكي)	-26,031	-21,762	-15,820
متوسط معدل الصرف المرجع د.ج.(1 دولارأمريكي)	109,4654	110,93	116,6
متوسط معدل الصرف المرجع د.ج (1 أورو)	121,18[1]	125,31	137,69
رصيد الشامل للخزينة (مليار د.ج.)	-2 343,7	-1 590,3	-2 110,1
النقود و شبه النقود م2 (مليار د.ج.)	13 816,3	14 974,6	16 636,7
الديون الجارية / إيرادات الصادرات	0,12	0,11	0,09
خدمات الديون الخارجية / إيرادات الصادرات (%)	1,0	0,5	0,4
معدل الزيادة الطبيعية السنوية (‰)	21,7	20,9	19,9
عدد السكان في وسط السنة (10[3])	40 836	41 721	42 578

التعيين	أبريل 2016	سبتمبر 2016	أبريل 2017	سبتمبر 2017	أبريل 2018	سبتمبر 2018
معدل النشاط (%)[5]	42,0	41,8	42,0	41,8	41,9	41,7
معدل البطالة (%)	9,9	10,5	12,3	11,7	11,1	11,7

[1] أرقام مراجعة. / [2] رقم مصحح.
[3] معدل نمو الإنتاج و أسعار الإنتاج الصناعي (العمومي الوطني): ارقام مراجعة تبعا لمراجعة حقل المسح.
[4] **ملاحظة:** تخص الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك على القاعدة الجديدة 2001:100 مقارنة بالطبعات السابقة والذي صدر على القاعدة 1989:100.
[5] السكان الناشطون بالنسبة الى السكان البالغين سن العمل (المفهوم حسب المكتب الدولي للشغل).

Scanné avec CamScanner

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية ، 2018.

ملحق رقم 6 : معطيات حول تطور سوق العمل والتشغيل في الجزائر .

11

التشغيل

تطور سوق العمل من 2015 إلى 2018

السنة	طلبات العمل المتاحة (في نهاية الفترة)[1]	عروض العمل المسجلة	توظيفات كلاسيكية							توظيفات في إطار جهاز النشاطات المدمجة المهنية (ج.ن.م.م.) [5] (الإدماج)	المجموع العام
			توظيفات دائمة	توظيفات مؤقتة	مجموع التوظيفات الكلاسيكية الوكالة الوطنية للتشغيل (و.و.ت.)	توظيفات مباشرة[6]	توظيفات الهيئات الخاصة لتنصيب العمل (ه.خ.ت.ع) [2]	توظيفات في إطار عقود العمل المدعم (ع.ع.م) [3]	مجموع التوظيفات المنجزة[4]		
2015	1 005 506	441 812	19 204	318 917	338 121	2 408	12 859	39 445	392 833	95 084	487 917
2016	1 057 095	465 901	10 482	359 662	370 144	386	14 046	35 302	419 878	68 287	488 165
2017	1 192 669	452 844	9 774	341 093	350 867	36	15 182	32 664	398 749	64 634	463 383
2018	1 456 753	499 450	9 053	366 367	375 420	-	15 465	29 224	420 109	83 353	503 462

المصدر : وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.

[1] **طلبات العمل المتاحة** = بدون عمل، طلبات إبتدائية + بدون عمل، سبق لهم العمل.

[2] **ه.خ.ت.ع.** = الهيئات الخاصة لتنصيب العمل.

[3] **ع.ع.م.** = توظيفات في إطار عقود العمل المدعم: يتعلق الأمر بالتوظيفات الخاضعة لقانون العمل الجاري، مع وجود دعم الدولة في أجور مناصب العمل.

[4] **مجموع التوظيفات المنجزة** = توظيفات (الوكالة الوطنية للتشغيل + المباشرة + الهيئات الخاصة لتنصيب العمل + عقود العمل المدعم).

[5] ج.ن.م.م. = جهاز النشاطات المدمجة المهنية.

[6] توظيفات مباشرة منجزة من طرف المؤسسات بعد أجل 05 أيام (التعليمة رقم 1 من شهر فيفري 2014 للسيد الوزير الأول و المتعلقة بتسهيل إجراءات الوساطة في سوق العمل.)

Scanné avec CamScanner

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية ، 2018.

ملحق 7 : معطيات التشغيل في اطار جهاز الادماج الاجتماعي بالجزائر

توزيع التشغيلات المدمجة المنشأة في إطار جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي [1] (ج.ن.ا.ا)
حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	(ج.ن.ا.ا) سنة 2016		(ج.ن.ا.ا) سنة 2017		(ج.ن.ا.ا) سنة 2018	
	التوظيفات المنجزة	%	التوظيفات المنجزة	%	التوظيفات المنجزة	%
إدارة [2]	311 800	59,1	313 288	59,1	354 829	59,0
فلاحة/ غابات	8 605	1,6	8 482	1,6	3 608	0,6
خدمات	65 492	12,4	65 732	12,4	48 112	8,0
التربية الوطنية	87 080	16,5	87 996	16,6	120 281	20,0
صناعة	4 573	0,9	4 241	0,8	1 203	0,2
العدل	2 239	0,4	2 120	0,4	1 804	0,3
الصحة	25 851	4,9	25 975	4,9	42 098	7,0
بناء و أشغال عمومية /	4 857	0,9	4 770	0,9	6 014	1,0
الجمعيات	13 181	2,5	13 783	2,6	21 651	3,6
الحرف اليدوية، الخاص	3 903	0,7	3 710	0,7	1 804	0,3
خلق مناصب شغل للإدماج ذكور/ سنويا	**527 581**	**100**	**530 097**	**100**	**601 404**	**100**
قروض مخصصة (ب 10^6 د.ج.)	**33 120,10**		**19 566,19**		**22 333,36**	

المصدر : وكالة التنمية الاجتماعية (و ت ا)

[1] ج.ن.ا.ا : **جهاز نشاطات الادماج الإجتماعي** الذي تم انشائه **بمرسوم تنفيذي رقم 12- 79 مؤرخ في 12 فيفري 2012** يعدل و يتمم **المرسوم التنفيذي رقم 09- 305 مؤرخ في 20 رمضان عام 1430 الموافق 10 سبتمبر 2009** يهدف الى دمج الأشخاص في حالة هشاشة اجتماعية (لا سيما تلك الناجمة عن التسرب المدرسي) و البالغين من 18 الى أقل من 60 سنة، في مناصب عمل مؤقتة التي تم انشاءها بواسطة أعمال أو خدمات ذوي منفعة عامة و إجتماعية بمبادرة من الجماعات المحلية و المصالح التقنية للقطاعات و كذا شركاء اخرين للتنمية المحلية (مؤسسات عمومية و خاصة، حرفيو القطاع الخاص، المؤسسات و الهيئات الناشطة في الميدان الإجتماعي و الخدمات) لمدة الإدماج لسنتين قابلة للتجديد مرتين و حدد التعويض بقيمة سلة الأمن (6000 دج) / شهريا.
يمكن للشباب المدرجون الاستفادة من تكوين يتوافق و المهام المسندة اليهم في المؤسسات المستفيدة لهم أو في مؤسسة التكوين المهني معتمدة.
المستفيدون من **جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي** لهم الحق في خدمات الضمان الاجتماعي في كل ما يخص المرض و الأمومة و حوادث العمل و الأمراض المهنية وهذا تبعا للقوانين المعمول بها.
[2] تشمل الإدارة القطاعات التالية الجماعات المحلية و الإدارات العمومية

Scanné avec CamScanner

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية،2018.

ملحق رقم 8- توزيع السكان النشيطين والبطالين (ريف و حضر) في الجزائر.

17

توزيع السكان النشيطين
سبتمبر2017 [1]

الوحدة : بالألف

		%
السكان النشيطون	12 298	100
منهم :		
المشتغلون	10 858	88,3
البطالون	1 440	11,7

توزيع المشتغلون و البطالون حسب
الجنس و الطبقة – سبتمبر 2017 [1]

الوحدة : بالألف

نوع السكان	طبقة	ذكور	إناث	مجموع	%
سكان مشتغلون	حضرية	5 643	1 486	7 129	65,66
	ريفية	3 250	479	3 729	34,34
	مجموع	**8 893**	**1 965**	**10 858**	**100**
سكان بطالون	حضرية	660	393	1 053	73,13
	ريفية	266	120	387	26,87
	مجموع	**926**	**513**	**1 440**	**100**

Scanné avec CamScanner

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية ،2017.

ملحق رقم 9 – توزيع سكان بلدية خنشلة من خلال الفئات العمرية

2. **Répartition par grands groupes d'âges :**

Répartition de la population par grands groupes d'âges et par dispersion

groupes d'âges			0-5 ans	6-18 ans	19-59 ans	60 ans et +
commune de Khenchela.	ACL	2009	18 592	43 860	65 271	9 084
		2014	20 029	47 250	70 315	9 786
		2024	23 244	54 835	81 603	11 357

Scanné avec CamScanner

المصدر : ولاية خنشلة ، مصلحة التخطيط و التهيئة العمرانية ، معطيات إحصائية ، 2020.

ملحق رقم 10 فئة السكان النشطة المتوقعة بمدينة خنشلة

Populations actives attendues :

Dispersion	Population active		
	Court terme	Moyen terme	Long terme
Khenchela	38 470	44 833	53 997

Scanné avec CamScanner

المصدر : ولاية خنشلة ، مصلحة التخطيط و التهيئة العمرانية ، معطيات إحصائية ، 2020.

ملحق رقم 11- استشراف تقني حول السكان بمدينة خنشلة 2024.

1. Population totale :

Projections techniques de population (2004 - 2024)

Dispersion	Type	Pop. 2004	Population projetée			Taux d'accroissement			
			2009	2014	2024	2004/09	2009/14	2014/24	2004/24
Khenchela	A.C.L	125 440	136 807	147 380	171 040	1,75	1,50	1,5	1,56

Scanné avec CamScanner

المصـدر : ولايـة خنشـلة ، مصـلحة التخطـيط و التهيئـة العمرانيـة ، معطيـات إحصـائية ، 2020.

ملحق 12 – جدول تلخيصي حول احتياجات البنية التحتية القطاعية ببلدية خنشلة 2024.

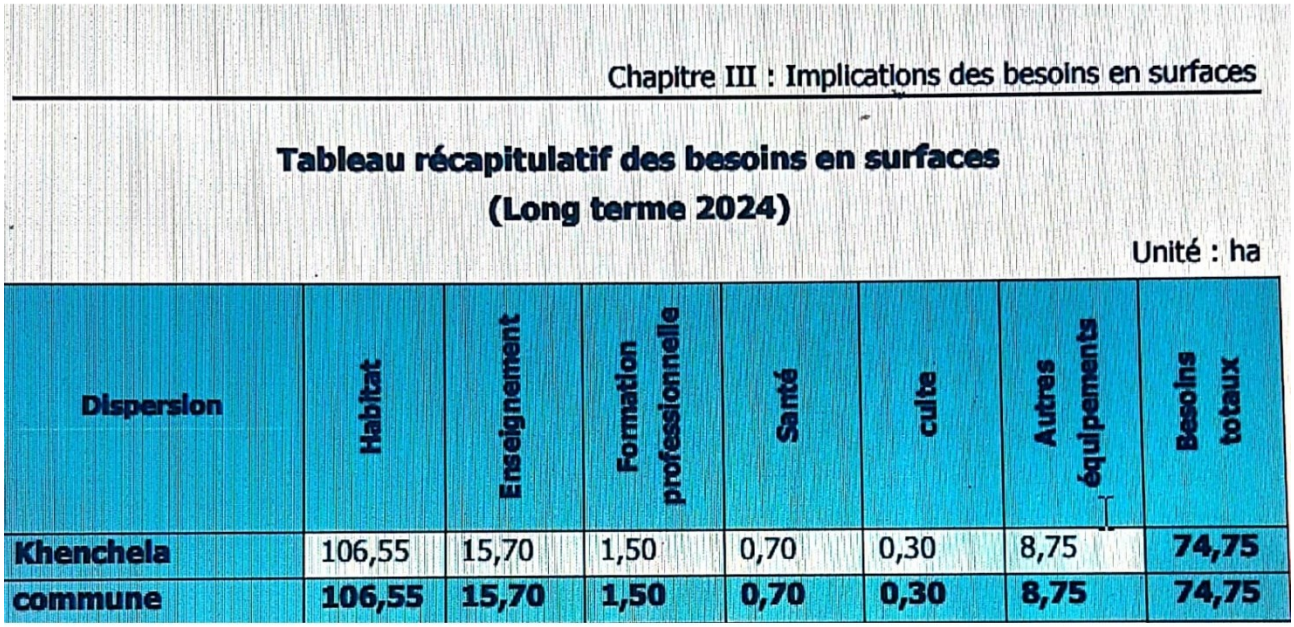

Chapitre III : Implications des besoins en surfaces

Tableau récapitulatif des besoins en surfaces
(Long terme 2024)

Unité : ha

Dispersion	Habitat	Enseignement	Formation professionnelle	Santé	culte	Autres équipements	Besoins totaux
Khenchela	106,55	15,70	1,50	0,70	0,30	8,75	74,75
commune	106,55	15,70	1,50	0,70	0,30	8,75	74,75

Scanné avec CamScanner

المصدر : ولاية خنشلة ، مصلحة التخطيط و التهيئة العمرانية ، معطيات إحصائية ، 2020.

ملخص الدراسة :

- هدفت الدراسة الى البحث بالتحليل المعمق و الرصد العلمي و التعرف على ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن وعلاقاتها بطبيعة الأنشطة الاقتصادية الغير رسمي و الوقوف على واقع المهاجرين بالمدينة و طبيعة ممارستهم لهذه للأنشطة بمدينة خنشلة .
- وانطلق البحث من إشكالية تتمحور حول الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

- كيف تساهم الهجرة الريفية إلى المدينة في الجزائر في انتشار الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية؟

- تم اقتراح فرضيات جاءت على النحو الآتي :

الفرضية الرئيسية:

- تساهم الهجرة الريفية نحو المدن في الانتشار الواسع للأنشطة الاقتصادية الغير رسميه في الجزائر.

الفرضيات الجزئية :

5-تساهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين في اتجاههم نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

- الجنس.
- المستوى المعيشي.
- المستوى التعليمي.

6-زيادة اتجاه المهاجرين نحو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترجع لطبيعتها.

- سهولة الممارسة والكسب.
- محدودية رأس المال.
- التهرب الضريبي.

7-تحقق ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترقية للمهاجرين في المجتمع المحلي.

- الاحتواء
- الانتاج
- الخدمات

- تمت الدراسة الميدانية على مجموعة من المهاجرين من الأرياف الى مدينة خنشلة ممارسي أنشطة غير رسمية بالفضاءات الحضرية بمدينة خنشلة بتطبيق عينة كرة الثلج شملت 63 مفردة ، ، تم تطبيق المنهج الوصفي وهو المناسب لدراستنا .و اعتماد أداة استمارة استبيان و أداة الملاحظة .
- توصلت الدراسة الى النتائج الاتية :

- تساهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين في اتجاههم نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية فير الرسمية.
- زيادة اتجاه المهاجرين نحو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترجع لطبيعتها.
- تحقق ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ترقية للمهاجرين والمجتمع المحلي.
- تساهم الهجرة الريفية في زيادة نطاق الأنشطة عند الرسمية في المدن.

الكلمات المفتاحية : الهجرة – المهاجرون – المدينة – الريف –النشاط الاقتصادي الغير رسمي.

ABSTRACT

• The study aimed to research in-depth analysis and scientific monitoring and to identify the phenomenon of rural migration towards cities and its relations to the nature of informal economic activities and to stand on the reality of immigrants in the city and the nature of their practice of these activities in the city of Khenchela.

• The research started from a problem centered on answering the following main question:

How does rural migration to the city in Algeria contribute to the spread of informal economic activities?

Hypotheses were suggested as follows:

Main premise:

Rural migration towards cities contributes to the wide spread of informal economic activities in Algeria.

Partial hypotheses:

1- The social and demographic characteristics of immigrants contribute to their tendency towards informal economic activities.

- sex.

- living standard.

- Educational level.

2- The increase in immigrants' tendency towards informal economic activities is due to their nature.

- Easy to practice and earn.

Limited capital.

- Tax evasion.

3- The practice of informal economic activities promotes migrants in the local community.

-Containment

-Production

-Services

• The field study was conducted on a group of immigrants from the countryside to the city of Khenchela, practicing informal activities in the urban spaces in the city of Khenchela, by applying a snowball sample that included 63 items. The descriptive approach was applied, which is appropriate for our study. A questionnaire and observation tool were adopted.

The study found the following results:

- The social and demographic characteristics of immigrants contribute to their tendency towards informal economic activities.

- The increase in immigrants' tendency towards informal economic activities is due to their nature.

The practice of informal economic activities achieves promotion for immigrants and the local community.

- Rural migration contributes to an increase in the range of activities of the official in the cities.

Keywords: immigration - immigrants - city - countryside - informal economic activity.